

ويكره ان يقيم غير الموقن الامضاء او يغيبته كما في النية ويجوز ضم اليه فيشمل النعم السامع عن الكلام فيها الا
 انما لم يشابهه الاذان وامام الاذان في غير السبيل ان الكلام فيه يوجب خشية سلب الايمان وفي القنية
 لا يحكم في الفضة والاصول وفي حال الاذان كفي في الترتيب الكلام من غير الموقن غير مكره ولا يبعد ان يكون كذا
 عن منع الاشتغال بشيء سوى حاجتها فانها واجبة الاعلى من سبيل المصلاة وقبل سنة وقبل سنة وقبل سنة وقبل سنة
 بالقدم وقبل باللسان ولوجبا كما في الترتيب فيقال مثل ما قل في الجميع كما في النظرية الا في الحيلة بين فيقال
 الحقولة وفي المصلاة خبر من النوم صدقت وبررت بالكسر كما في الزاهد وهذا كذا لا يمكن مصليا او مستعيا
 للخطبة او بعد او جبا او جبا ايضا او نساء او محاسنا او قاصدا للحاجة كما في النظم واعلم ان يقيم عند
 الاذان الشهادتين على الله عليك يا رسول الله وعند سماع الثانية منها قرع عينك يا رسول الله ثم يقول اللهم متعني
 بالسمع والبصر بعد وضع خطي اليمين على العينين فاصلى الله عليه وسلم يكون قابلا الى الجنة كذا في كثير من
 والتوبيخ في اللغة يكره الدعاء وفي الشريعة ما تعرفه كل بلد بين الاذنين وفي المحيط ان في زمانه صلى الله
 عليه وسلم المصلاة خبر من النوم يمين في اذان الفجر وبعد ثم احث لتابعون واهل الكوفة بدلا الحيلة بين يمين
 وعند ان حسن وعنه يملك بعد الاذان قد ما يقرأ عشرون آية ثم يثوب ثم يصلي ركعتي سنة الفجر ثم يملك قليلا
 ثم يقيم وعن ابي يوسف انه يملك بعد ساعة وفي الجامع الصغير يكره في سائر المصليات وقال ابو يوسف لا بأس
 بان يملك كل من استعمل مصالح المسلمين كالخليفة والقاضي منوع اعلام ثم مشايخنا اليوم يقولون انه حلة في كل صلوة من
 نحو المصليات او قامت قامت كما في سمرقند وهو اختيار وصده القضاء كما في الزاهد ويجلس مخانا
 في كل صلوة بينهما أي بين الاذان والاقامة فيكره الوصل كما في الكافي والاولى ان ينصل بها سنة او تسعة
 المصلاة من الحسن قولهم دعوا الى الله وعمل صالحا كما في المحيط وذكر في الزاهد ان مقداره ركعتان او اربع
 قراءة كل عشر ايات وينظر الناس ويقوم للضعيف المستعمل الاربع المجلد الا في صلوة المغرب فلا يثوب في الترتيب
 ويجلس للركن فصل عنه بسكنة هي مقلة ابرطوية وعنه ما يخطون ذلك خطوات كما في المحيط وعنه مقلة سورة
 الاخلاص كما في الزاهد وعنه انه يجلس مقداره ثلث ايات كما في النظم وعندها بمقدار جلسة الخطيب والعل
 باعنه عزكره عندها اختلاف العكس كما في المطاوعة ويؤذن للثانية الواحدة ويقوم ايم وان الكثرة فيها جاز كما
 في الجلابي وكذا يؤذن ويقوم لاولى القوايت الكثيرة والمخلص من القوايت البواقي يأتي بها أي الاذان والاقامة
 او بها أي بالاقامة كما قال محمد واما عندها فانه يأتي بها لكل كما في الجلابي وهذا الحسن كما قال الامام الشيخ
 وقال ابو جعفر الحسن ان ياتي بها لاولى وبها للبواقي كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا أي ما قال محمد قوله
 الكل عما قالوا كما في الحارز وقال الحلواني يؤمن للقضاء في السبوت دون السابا اذ فيه تشويش كما في الزاهد

وكبر اقامة الحديث بانفاق الروايات لا اذانة وظاهر الرواية ويكره في رواية الحسن كافي الحقة وعن الشيخ
 حرازها بل لا اذانة كافي المحيط ولم يعلل اذان الاقامة ولو قلنا بالكرهية وكبرها من الجنب بانفاق الرواية
 ولا نقول الاقامة هي لان تكرارها غير مشروع بل يعاد الاذان هو وهو لا يثبت عند بعض المشايخ واعادتها مستحبة
 في رواية كافي المحيط وهو ان فيها كافي النظم كاذان المرأة فانه يكره ويعاد وفي رواية الاصل يحرم كافي الجليل
 والمجنون ولو في خلال السكوت والمغني عليه وفي اشارة الى انها يكرهان وهو غير معاد من جهة غير كافي والى ان القائل
 كذلك ولو بانه لا يكره كافي المحيط والى انه لو كان مراهما عقلا حرام والى انها من الكافر غير معتد بها الحكم
 حكم باسناد للشهادتين كافي الجليل واعلم ان اعادته اذان الجنب والمرأة والمجنون والسكوت والصبيان والفقير
 والوكيل والقاعد والمجانين والمخوف عن القبلة واجبة لانه غير معتد به وقيل مستحبة فانه معتد به الا انه ناقص وهو
 الاصح كافي التمشي وكونه تركا معا في السر ولو منفردا وفيه اشعار بانه لا يكره تركه احدهما وهو اذان المنفرد والى
 اذان الجماعة ففيه خلاف كافي النظم وكره تركها معا في جماعة الرجال المقيمين المصلين في المسجد الا في مسجد
 المحلة او قاعة الطريق كافي النظم ولا تعب في النوم ههنا كافي النظم لان ليس بكل مكان يكره ويجوز بل اقام تركها
 معا في بيت في صراى فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم وغيرهما لان ساق المعركة كافي المرأة وغيرهما لكن على القول
 والاهل والغيرها بان الاذان لا اجتماع الناس ولا اقامة للاعلام بالشرع وهما موجودان ههنا فينبغي ان يكره
 تركها في السر جماعة المسجد عند الاجتماع والاعلام والاحسن ان ياتي بها فانه يقتضي به ما يستلزمه في حال الصلاة
 ولو اقام من مع من المملكين كافي المحيط ويقوم الامام والقوم عند حى على الصلوة اى قبله لكن في الاختيار اذا
 قال حى على الصلوة وفي الاصل وغيره ان يقوموا في الصف ذاقا الموزن وهذا قول العلماء الثلاثة وهو الصحيح وان
 الحسن في رواية اذا قال قد قامت الصلوة مرة كافي المحيط وذكر في المتن انه اذا اقام والامام لم يصل وكفى الخبر لا يجب
 الاعادة بعد ادايه وفي الكلام اباء خفي الى انه لو دخل المسجد احد عند اقامة فعد لكرهية القيام والاشعار كافي
 المصليين والى انه لو كان الامام موزنا لم يتم المقوم الا عند الفراغ وهذا اذا اقام في المسجد والافق في سوال اذا دخل كافي
 المحيط وشرح في الصلوة ذلك الامام والقوم ويجعل ان يكره الوجه للاشعار بوقت شرع الامام دون المقتد
 فانه لو وقت وسبع عدا له الركعة عند ذلك لم تكن الصلوة اى قبله وفي الاصل بعد الاول قول الطائفتين
 والثاني قول البيهقي والخلاف في الافضية والصحيح الاول كافي المحيط والاصح الثاني كافي الخلاصة
 شرط الصلوة واحد هاء شرط بالسكوت وهو عفا خارج يتوقف عليه شيء بل اقامته وفيه اشارة الى انها اكثر
 من عشرة منها التحريم والوقت والقعدة الأخيرة فانه شرط التمام في راي والقراءة فانما ولو كررنا في نفسها كافي
 شرط صحة غيرها الا ترى انها توجد في جميع الصلوة تقديرها ولهذا لا يستلزم لغاى اسيا في الاخير كافي الكليات

ومنها تقديم الذرة على الركوع والركوع على السجود وراعات مقام الامام والمقتدى وعدم تذكر الفاتحة في حق
 صاحب الترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة شنيعة كافي النهاية ومنها جعل البعض اسما خارج الحاف كافي
 الراصدى الا انه استعمل محاذ في ستة كافي النظم اوجهه ان الطهارة عن الحدث والخبث واحدة كافي
 شرح الطحاوى وغيره من طهارة ذلك للحياس حدث ارجئت اى نجاسة حكمية وحقيقية زاد على المعنويين
 الغليظة والخفيفة وطهر لغيره من خبث فلو وقع على راسه طرف نجس لثوب معلوق فسد صلوة بخلاف
 مجر المس ونجس بعض المشايخ الصلوة في الثوب النجس بلا عذر كافي الزانية ولكن لا طهر مكانه اى موضع
 قد مبدى فلو كان موضع قديم منه نجسا لم يجز الصلوة الا اذا قام على رجل موضوعة عا طهر ولو لم يزل ان ينجس
 نجس ثم الا طهر يجرز الا اذا طال ولو فرش نعلين على نجس وقام عليه جاز ولو لم يمسها لم يجرز ولو فرش الارض النجسة
 بالبول بالتراب ولم يطمين جاز احتسافا وفي الكلام اياه الى ان لا يوضع يديه او يكتفيه على نجس جاز عندهم
 كما لو سجد على نجس كذا في التفتة المكان شامل للبرج فلو كان عليه الدم فسدت صلوة كافي الواقعة
 كذا في الخزانة انما لم نفسه كما لو وقع ثوبه على نجس بابس حين يمسح وسرعة ولو للماء او في الثياب
 الطين كافي في ذلك وليس لستر الظلة اعتبار كافي الزاهد والاطلاق يدل على شرط الستر عن نفسه وعن
 غيرها الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا سترها عن نفسه طحا كافي الكرمان واعلم ان السنون للرجل ثوبان ثلث
 وثقب ويكفي ان يشمل عامة جسده فلو صلب في سراويل كذا والمرأة فذلك غار وقيص وسراويل ويكفي درع
 صفت ومقعدة والامة كالرجل كافي الجلابي واستقبال القبلة لغة الجهة وعرفا ما يصلح المخرج من اهل
 السابعة الى السماء السابعة مما يجازى الكعبة وهو قبله لاهل المجد والمجد لاهل مكة ولا مكة لاهل الحرم والحرم
 للافاقى على ما قال البعض المشايخ توسعة على الناس كافي المشايخ وقال الزيد وليسه ان المغرب قبله لاهل الشرق
 وبالعكس والمغرب لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبله كالعين والجهة تعرف بالدليل كالمحاور البعيدة
 المنصوبة بجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فانهم جعلوا قبله العراق ما بين الشرق والمغرب وقبله
 خراسان ما بين المغرب وفيها كالمسأل من اهل ذلك الموضع ولو واحد فاسقا اذا ظن صدقه وعند
 فقد هذين النجوم على ساحل ابن البار انما جعل الجاهل خلة لادن اليه في استقبال القبلة كافي الكواكب
 وعنه وعن ابن طيمس الى معاذ وغيرهم ان قبلتنا حيث تغرب كواكب العقرب كافي قم ولا بأس بالانحراف
 الخراف لا بد ولا المقابلة بالكلية بان يبقى شيء من سطح الوجه مساندا للعبة وعند فقد هذه الامور التي
 كافي اتي ومنهم من بناء على بعض العلوم الحكمية لان العلامة البخاري قال في بحث لقياس من اكتشف انما
 لم يعتبر به ويلعب كلام قس والنية اى نية الصلوة لا اللعبة فانما لا تشترط على الصحيح كافي الخلاصة ثم اشار

الى تفصيل ما يحتاج اليه منها فقال عورة الرجل من دايرة قاطعة للبدن عرضا مائة بعضها على بعض من
 تحت سرة العورة مما يقطع القابلة الى دايرتين مائة بعضها على بعض من تحت ركبتيه الى ركبتيه فالركبة
 عورة بخلاف السرة وعورة الائمة الى الفخذ والمعدة وام الولد والمكاتبه ههنا اي من تحت سرتها الى تحت ركبتيها
 مع ظهرها وقطنها وعن محمد بن المنان اهلها كالرجل وعورة المرأة الميرة بدنها جميعا الا الوجه وعن عائشة
 رضي الله عنها احادي عشر في فلب الا فاع الضرورة كما في اقرهه والكعب من الرسغ الى الاصابع والاطلاق
 شعره بان بطن الكعب كظفر ليس بعورة كما في النظم لكن في الكرماني وغيره ان فيه اشارة الى ان ظهر الكعب
 عورة لان الكعب عند الاطلاق البطن لا الظهر والقدم من تحت الكعب الى الاصابع والاطلاق ^{البطن} من تحت
 والظهر كما في النظم لكن في التفاضل اختلاف الروايات في بطن القدم وفي الكعب اشعار بان الساعدين
 لكن في الظهيرة الاجماع ليس بعورة وفي الزمخشري ^{الذي} النسخ من الذراع لا يمنع جواز الصلوة لكن كبره كشفه
 لكشف القدم واعلم ان ما ذكره ههنا مذكور في كتاب الكراهة فيجب ان يجعل اليه حذرا من التكرار وكشف ربيع
 العضو الذي عورة من الرجل والمرأة يمنع حصة الصلوة ^{فما} وهو الصحيح وعند بعض من ساق في النصف
 وعينه النصف روايتان والعلية والخفية سواء كافي المحيط وفي اختيار الكشاف اشارة الى انه لو
 اكشف بفعله فساد صلوة في الحال بخلاف كافي المنية فلو اكشف فستره من غير مكف جازي الاجماع فلا
 ما اذا ادى ركنا ثم ستره فانه مفسد بالاتفاق ولولم يورث شيئا لكنه مكف قد ما يمكنه او لم يكن قد ستره
 فسدت عند ابي يوسف خلافا للمحمد ولا رواية فيه عند ابي حنيفة كافي الحقايق واطلاقه يشير الى ان ^{المكف}
 المتفرق يجمع كالجائسة كافي الزائنة ولعل في التشبيه اشعار بان قد اكشفت كفتها المجبسة كما في قوله
 لو بلغ المتفرق من الشعر والفخذ والساق ربعا من واحد من مفسدت ولو اصر في سائر الخلق الربع الى
 بيان العضو فقال والساق من اسفل الركبة الى الاعلى الكعب عضو تام في بعض منع كالفخذ فانه عضو تام
 بنفسه عند بعض المشايخ او مع الركبة عند بعض وهو الصحيح كافي الكرماني والذكرى كالا ذكره في منع جازع
 بعض المشايخ ومع الاثنين عند بعض والصحيح هو الاول كافي الكرماني وكذلك قال منزه بامثلة الاثنين
 اي اخصيتين فانما معا عضو واحد على الصحيح فان المشايخ اختلفوا ان الذنوب والايتين كذلك اعضاء
 او عضو واحد وتلك المرافقة تتبع للصدر بخلاف البالغة وكل اذن عضو كافي الظهيرة والاوجه انما
 الظهر او البطن من الجنب تبع له كافي المنية ومثل شعر برز من راس المرأة فانه عضو تام على الصحيح لان في ان
 النظر الى طرف صلب الاجنبية واطراف ذواها من الفتنة ما لا يخفى وقال الحلبي انه ليس بعورة وانما قيد
 بالبرز لان ما يورث النبت عورة بالاجزاء وعضو اما تعليلها او لا يخرج من الادوية لا يخرج من مسافر عام

من قبل الجنس الحقيقة عن ثوب حقيقة أو حكما بان يجد المزيل للكنه لم يقدر على استعمال المانع كاللعش والعدو
 وصلى فضا ونفلا معاً أي الجنس وإن كان أكثر من قدره لم يضر ولم يعد الصلوة إذا وجد المزيل وإن بقي
 الوقت والتقييد بالمساو لأن المقيم اشتراط طهارة ما يستريح العورة ولم يملكه كافي النظم وغيره بالحقيقة لا يخرج
 الحكمة فإن صاحب لم يصل كما لو التزم ولم يفرص صلواته حال كونه عاريا بالاجماع ويصح ثوبه أو أكثر من طهارة حال كونه
 أو متردفة لكن في النظم لو كان نصف نجسا لم يصل عاريا وفي طهارة أقل من الربع بان يكون شئ من طهارة
 الأفضل أن يصل معه أي الثوب ويجوز أن يصل عاريا قايما بآبار وهذا عند ما قال محمد بن فرج ثم إن
 يصل معه كافي الكافي وعدم الثوب حقيقة أو حكما بان لا يجد ثوبا شئ من طهارة أو ورق نجس كما يجوز
 صلواته أي عدم الثوب عاريا قايما بركوع ويجوز وتندب صلوة العادم قاعلا سيما ويجوز أن يصل
 مع الجنس قايما بركوع ويجوز كما في النظم لكن في المحيط أنه يخبر عندهم في ذلك فلم أن يصل معه عند محمد
 وفي الإلهام يصل المرأة وحدها متباعدة عن فان صلواتها بجماعة يتوسطهم أمام ويرسل كل واحد جلوس
 القبلة ويضع يديه بين فخذي يوحى إياه وإن صلا قايما بالآبار أو قاعلا بركوع ويجوز جاز وقبلة خاف
 الاستقبال من عدوانه من غير جهة قدرته فيصلي إليها وإن عدم من يعلم القبلة من العلم أو إعلام
 أو التعليم بان يكون في مفارقة وجهه أو في حكمه لا تخفى فيصلي إلى جهة التقوى ما شاء من الجهات والنوازل
 وعن أبي يوسف أن الضيف تحرى للطلوع ليلما كان في المحيط والتقوى لطلب وشرا طلب شئ من العبادات
 بغالب الرأي عند تعدد الوقوف على حقيقة وإنما قيد بالعبادة فلم كان قالوا التقوى فيما قالوا التوجه في
 العبادات كافي المبسوط وفي الاكتفاء إشارة إلى أنه لو تحرى ولم يتحقق شئ فصلى إلى جهة كانت جارية
 ولو أخطأ فيه وقيل إن لم يقع تحريم على ركن الصلوة وقيل يصل إلى الجهات الأربع كافي الظهيرة ولم يعد
 صلواته محظية التقوى سواء علم بذلك أو ظن أو لم يتبين حاله بعد الصلوة وفيه اشعار بان ما أدى
 إليه تحريم من الجهة ليس قبل حقيقة في حقه كما قال بعض أصحابنا لأن فيه قولان كل محتمل بصيب ولا يفتى
 به بل يصيب في اجتماعه ابتداء ثم قد يصيب المطلوب وقد يخطئ وهذا ما نقل عن أبي حنيفة رحمه الله إن
 كل محتمل بصيب فإن التقوى في موضع الخلاف واحد كافي المبسوط بل يعيد بصيب لم يتحرر كما إذا افتتح مع
 الشك بلا تحريم ثم علم أو ظن في الصلوة أنه أصاب فإنه يعيد وكذلك لو افتتح بلا شك ولا تحريم يعيد عند
 محمد بن الفضل لا يعيد عند محمد بن الحامد وهو الأصح خلاف ما إذا علم أو ظن أو لم يتبين بعد الصلوة أن
 قايما لا يعيد بخلاف كافي المبسوط فلم علم أو ظن أنه أخطأ يعيد بخلاف كافي الترتيب ولا يعيد إن كان في
 قوله لم يتحرر لم يعمل تحريمه كما إذا شك وتحري وأعرض من جهة فأنما لا يخفى في ظاهر رواية أصحابنا وعن أبي يوسف

انما تجزى كافي المحيط وان تحول وتغير رايه الاول فصاعدا من الجهة التي هو فيها الى اخرى حال كونه مصليا
 اى في الصلوة استند الى اي جانبها ولا يستأنفها اذا اجتمعا ولا ينتقض بمثلها فيجوز ان يصلي اربع ركعات
 الى اربع جهات كما روى عن محمد ولا يمنع من الزيادة على ذلك كافي النفل وفيه اشارة الى انه تجزى رايه الوجهة
 ثم تحول الى اخرى فاستدار ثم تحول الى الاولى استدار وقيل استأنف على خلاف بين المتأخرين كافي المحيط
 ولا يضر المقتضى المجزى جهته توجه امامه المجزى ولا تفسد صلوة به حتى يعبد لاعلم المقتضى امامه
 اى الامام ليس خلفه فيضرم الاعلم ان خلفه ولو بعد سلامه كافي شرح الطحاوى بل يضره فقدمه عند خلافه
 لا يبيحون كافي الجلال او علم مخالفة اى المقتضى امامه في الجهة بان يسجد الوجهة والامام الى اخرى وهذا
 اذا علم في الصلوة واما بعد ما فلا يضره كافي شرح الطحاوى والحاصل ان يضره علم تقدمه على السلام في الصلاة في
 الجهة فالاحسن ان يقتصر عليه ولا يخفى ان مجرد التقدم بالامام لا يضره كافي ولم يتعرض للظن في الموضوعين لان
 كالعالم في حق العمل فيستغفر به عندهم نزع في كيفية النية فقال ويقصد المقتضى او الامام صلواته وانما وجه
 عنها في حال وفيه اشارة الى انه لو قصد الظاهر وتلفظ بالعصر من اجزاءه كافي القنية وتحقيق النية قد مر
 في الموضوع ويقصد قتله اى متابعته امامه ان اقتضى الا في الجمعة فان غير محتاج اليه عند بعضهم لان الجمعة
 لم تكن الامام وفيه اشعار بان لو نوى صلوة الامام لا تجزى لكن لو نوى الشروع في صلوة الامام تجزى على اتم
 كافي المضمر متصلا بصدد التحريم فلا يتحقق بالنية المتقدمة والمخالفة عن غير نية كنهها اماما الاول في
 النظم لا يجوز لتقديم وظن الرواية عن ابي يوسف اذا نوى عند الوضوء جازا اذ لم يكمل بعد في المحيط في الشروع
 في الصلوة وسائر العبادات صحح بالنية المتقدمة عند محمد اذا لم يستعمل بعد ما جعل لا يلق به وعند ابي
 الابعح الابل الصوم وفي الجلال قال محمد بن سنان لا علم خلافا من علميا في صحة العبادات بالنية المتقدمة
 واما الثاني ففي الرواية لا يجوز لتأخير في ظاهر الرواية وعند الكرخي يجوز قيل الى الشاء وقيل الى ابي
 وقيل الى الفاتحة وقيل الى الركوع وقيل الى التعود ولا يبعد ان يقال ان ما ذكره من التفصيل معنى ما حذر
 من قوله متصلا بالتحريم لكان العطف واما ما ذكرنا النتيجة ان لا يصح تقديم نية اقتديا على تحريم الامام
 وتعرض ان يكون بعد ذلك كما قال بعض ائمة بخاري وقيل بنوي بعد قول الامام الله قبل قوله اكبر وقال عامة
 العلماء ان بنوي حين وقف الامام بقوله الامانة وهذا احدى كافي النظم والاول هو الصحيح كافي الكرخي والى
 الاكتفاء مشير الى انه لا يشترط نية الامامة حتى ان لو نوى ان لا يوم فلما كان لا ان يقتدى به وقال الكرخي والى
 باستظهارها عن ابي حفص ان غير الامام لو لم يلائم الامانة تفسد صلوة مأمومه كافي الرازي والى ان حصول
 القلب في التكبير مع الاشتغال بسنة او غيرها في سائر الاركان كاف في اتمام صلوة حتى لا ينجح الى عادة والظاهر

الرغبتان لا بعيد وقال البقال لم يتقص احد ان لم يكن تفصيل منه وفي صلوة قاضى القضاة التكامل لا ينفذ في كل مرة ولا ينفذ في كل وقت ولا يواخذ بالسهولة معفو عنه لكن لم يتحقق بها قوابل كما في القنية ويؤيد ذلك ما في المنطق والحكمة والسراجية ان قول بعض الزهاد من لم يكن قلبه الصلوة مع الصلوة لا قيمة لصلوة ليس بشيء ومع اللفظ الدال على القصد اقصى اللفظ وجاء لا يعتد بغيره في الجمع ان نية القلب ليس بشرط كما في التراتبية والختم استحباب التكامل كما في التراتبية ويكفي في الفرض والواجب من السنن عند الحاجة والوقوف عند الكل نية مطلق الصلوة اى قصد الصلوة بلا قيد سنة او فقل او عد في كيفية نية الصلوة في الغل عند الكل وفي السنن عند الجمهور ولا ان الاحتياط ان ينوى فيها متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الذخيرة وغيرها ولو نوى عند اكثر لم يثبت اكثر من ركعتين على المشهور من قول اصحابنا كما في الجلال وفيه اشارة الى انه لو نوى الفرض في كل حال كان آتيا بها كما في الظهيرة والى انه لو نوى سنة الظهر وصلوة المتبع اخرى من سنة الظهر ولا شك انه ينال ثواب التبعات كما في الجواهر فلا يشترط فيه الاجتناب عن الصلوة ولها ما في الفرض والواجب لصلوة الضائقة والترتبط للصحة الغيبان بالرفع اى قصد جري حقيقة لنوع الصلوة ^{مثل} الظاهر كما في الكافي وقيل لا يجوز نية الظاهر والاول هو الصحيح فلما يجوز نية الصلوة ولا الفرض ويجوز فرض الوقت الا للجماعات لان كافي التراتبية والظاهرة وغيرها وظاهر يومه ليس بكل فحصر الحصار الكلي في فرد كالحل ولو شك في خروج الوقت نوى صلوة عليه وينبغي ان ينوى ظهري يومه كما في العتبات وانما كنية بآشانه الى ان الاداء نية القضاء وبالعكس جاز وهو الصحيح كما في التراتبية والى انه لا يشترط في القضاء نية او صلوة عليه وهو الاصح كما في النية وغيرها لا يشترط اما العداى نية عداى ركعات فالو نوى الظاهر حسا وطلاعا جاز كما في الثقة وينبغي ان يكون النية بلفظ الماخوذ ولو فاق سبب الغلب في الاستدلال ويصح بلفظ الحال الشارح والراصد وغيرها ان كيفية النية للسان اللهم انى اريد الصلوة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيسرها ويقبلها مني ويعلمها اللهم انى اريد الظاهر او الصلوة للسان والوتر زاد المقندى متابعا للامام **فصل** فرضها اى فرض الصلوة اعم من القطع والظن والركن والشرط فاحسن وكيفية نية على الخلاف المشير اليه وهذه النية احسن ما صدق بقوله صفة الصلوة اى تفصيلها كقولهم صفة الايمان كذا وهي في الاصل كالوصف مصدرة وفي المتكلمين من اصحابنا بانها صفة الموضوع وان كلام الواصف ليس فهذا لا يبراه وجه الترجمة من التعميم وهو جعل الشيء معربا لم جعل صفة المفاعل فنقل الى التكميل الاولى فان بها يحرم الاشياء المباحة والتأ للبالغة وهو شرط عند اكثر من كافي المستصحب وليس الطهارة شرطها ^{لكن} الحاجة لوكبر المحذور نفسه في الملاءمة رفع واسر وطلبا جاز كما جاز بناء الفرض على تحريمه الفرض والغل وعكسه والقضاء على الاداء كما في الكفاية والقيام

اى قيام واحدة كل ركعة من الفرض دون النفل فاللام للعهد وهو لغة الانتصاب وشرعا استواء الشئ الاسفل
 والاعلى فالركن اصل القيام لاستلزامه الاتزان الامام لو لم يطول القيام في الشفع الثاني اجزاء لا لقراءة فيه
 كما في جمعة المبسوط وذكره الاسرار ان الاستلزام لا يجب لتحصيل القراءة الخالية هي متعة وبلافتة لم يسقط
 القراءة فلا يجب الاستلزام كما ادرك في الركوع لكن في الترتيب اختلفوا ان القيام في حق الملحق هل يقدر
 بقدر القراءة وفي الاخرى لابد فيها من مقدار ثلث ايات والاطلاق دليل على انه وصفا قايما على اصابع حلي
 او عقيب بلا عذر يجوز وقيل لا يجوز كما في القنية وعند قراءة آية من القرآن المنزل عليه صلوات الله عليه وسلم
 فعلا متواترا كما في كتب الاصول والكلام والقراءة حتى قال في فتح الوعيد القراءة السبع متواترة وباعدا
 غير ثابت لقواتر فلا يكفر جاهد ولو جاز من طريق موقوف بالتحقق بسائر الاحاديث المروية عن علي بن ابي طالب
 فلا يترك الشواذ فيها كما في التمهيد السالمى لانها تفسد عنه والاصح ان اقل ما في صحف ابن مسعود والى
 نفس كمن لا يعتد من القراءة بخلاف التوبة والنجيل فانه يعتد بان معناه في القرآن ولا يجوز في الحديث
 كما في الحاشية والآية العلامة وشرع علمائنا من اول وآخر ترفيقا من طائفة من كلامه تعالى بلا اسم وح في الكلام
 على الوقول ما كانت كلمات او كلمتين حتى قيل كيف قد تم نظر جاز وهذا بخلاف وعلى الوقول ما كانت
 كلمة او حرفا نحو ما استأنف في الجوز وهو الصحيح كما في الظنية الا اذا حكم به حكم فحيزي كما في قصار الخيرة وعلمانه
 لو قرأ نصف اية مرتين او اكثر كلمة حتى يبلغ اية لم يجز وعلى الوقول بخواتم الكرية في ركعتين لم يجز وهو الصحيح
 عند بعض كما في الظنية وجاز على الصحيح كما في المصنفات ويستثنى من الاخرى ما ناسا قطعه وكذا في اجتهاد
 انما السبل وانما يوافق في على النعم وكذا في كنه اداء الحروف بالاجتهاد لتام لبعض اهل الهند والقراءة
 كما في الجلاء في كل اى كل ركعة من ركعة الفرض الثاني والثلاثي والرابعي وفيه اشارة الى انما في الاولين
 والاخرين والمتوسطين والاولى والاخرى والاولى والثالثة والثانية والرابعة جميعا سواء كانا في الخامسة
 والمصنفات والظنية وغيرها من المتداولات وهذا قول بعض الشافعي والصحيح من مذاهب اصحابنا انما هو في
 في الاولين حتى لو ركعها فيها وقرأ في الاخرين كان قضاء كما في الخفة وقراءة آية في كل ركعة من الركعتين
 اى من الواجب والسنة والنظير والمساكين الكلام ان يقرأ فضا في كل ركعة اية بغير قراءة في الاخرى وفي القنية
 قال نجم الاية لا يجوز ذلك بقرآن في الثانية من الفرض ما في الاول وعن ابي يوسف يجوز ويجب السهو وفي التواتر
 يجوز بلا سهو ويكره المكتوبة اى بآية واحدة في ركعة مسبوقة اى مسبوقة لعقوبة لا بالنار ولعل فيها خلافا فان
 النهاية قابل بالكرهية والاسامة دون الكراهية كما في الكشف وغيره وعندها عطف على هذه المقدرة
 اية طويلة اى غير قصير من ثلث قصار كما في الكرواني او ثلث ايات قصار في كل ركعة منها والمكتوبة باسمه

للعطف والقصر بالكسر جمع القصر لا الحاف التاء المحل على فعليل بمعنى مفعول والركوع الاختاء ونوعا اختاء
 الظير ولو قيل لا فان احركا لمحل فعلا جرى كما في قس والخاصة وهذا ظاهر الرواية وعنه انه ان كان الى الركوع
 اقرب يجوز وان كان الى القيام اقرب لا يجوز فالطائفة الفرض خلافه لا يسوسف وعن محمد ما يدل على ان
 قوله مثل قوله لا يسوسف مع ذكره المشايخ مع انجسفة كما في المحيط والجواري الجديتان فان المخرج
 يدل على العلة عند اية العربية الا انه خلاف ما عليه عليا كما في الاصول وهو لغة الخضوع ونوعا وضع
 الجهة او الانف على الارض وغيرها او اذ به الخضوع بالجهة بان يضع عليها كل الجهة او اكثرها كما في النهاية
 لكن في الزاوية ان يكتف وضع شئ منها والانف هو اسم لما صلب فلا يكتفى بوضع ما لان من الاونة كما في المحيط
 لكن في الكشف كما في الخلاصة ان الفرض يتم بذلك وحاصل ان الجودي تادى عنده مجرد وضع كل من الجهة ولا
 وليس معناه ان وضع الانف عند وضع الجهة فرض كما وبه اي بان الجودي تادى بها منها حتى كما منهم من
 الرقابة لكن ذكر المصنف ان الفتوى على قولها وهو ان وضع الجهة فقط وعنه مثله وفي الخلاصة ان الاختصاص على
 احدها بلا عذر ومقتضى الركن سنة اذ ما يطلق عليه اسم الجودي والاختصاصا شعرا بانه لو سجدا على الذن والند
 لم يجز اجماعا كما في الخلاصة وبان وضع اليد ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهذا اختيار اكثر المشايخ كما في الشرح
 وعليه الفتوى كما في المحيط وكذا وضع راس اصابع القدم وفيه اختلاف المشايخ قيل انه سنة ونقل الزاهد
 روايتين والصحيح ان رفع القدمين مفسد كما في القنية والقعدة الأخيرة على الشهور وفي النظم
 انما لا فرض عند بعضهم بل راجحة كما في الخفة تراويل الكشف وسهوا الكفاية وكذا ذكره المصنف قد التفتد
 اي فده ما يمكن فيه وقيل بقوله لا تشها وتبين وقيل اذ ما يطلق عليه اسم الركوع كما في الشرح وهو الصحيح
 كما في الكافي وغيره والخروج عن الصلوة او الخزيمة بضعه اي بفعله الاختيارى المسا في الصلوة كالتمهقة كما في
 غير الفتاوى وهذا عند كذا البر سعيد الردي وما عندهما فليس بفرض وثمة الاختلاف في المسائل
 الاثني عشرة الآية لكن قال النكحى ليس بفرض عندهم وعليه المحققون من اصحابنا كما في الزايدى ولا يلزم
 عليه ذكر الترتيب بين الخزيمة والقعدة وان ذكره في الشرح كما ظن فان الخفة ليس محيطا لجميع الروايات الا
 ان يفرض الانتعال من ركن عند الجنيفة على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود عند محمد وفي رواية عنه
 والنون المشهورة حاله ان قوله فوضا والقعدة الأخيرة لا يرجع عن اشارة الى ذلك عند المصنف واجهها اي واجب
 الصلوة المطلقة وهو ما ثبت بدليل على ضد الصلوة بتركه ولم يبطل قراءة خصوصي لفاتحة فانما من حيث
 كونهما في مع النظم ووتر المحيط وغيرها اذا قرأ كل القرآن صار المجموع فوضا وفيه اشعار بوجوب كل الفاتحة
 وهذا عنده وما عندهما فاكترها ولا يجب له هو فيسيان الباقي كما في الزايدى وضم مقدر سورة من آية

طويلة أو ثلث قصار وفي الكلام إشارة إلى أن يجب تأخير السورة عن الفاتحة وإلى أن يجب أن تقرأ سورة كذا
المحيط إلى أنها واجب ولذا كان تأخيرها يوم بالعادة كما في القنية ولذا نفس السورة واجبة يوم كذا
القاضي الجامع وعندها نسخة كافي الترتيب والاكتمال من حيث التسمية الفاتحة كالسورة غير واجبة على
والثانية عندهم لا يمتثل إلى أن احفاء التسمية يجب وفي إجماع الكشاف لهم يجعلون على وجهه ورعاية الترتيب
بين أن كل ركعة فوجب أن يكون كل سورة متاخرة عن أخرى والركوع بعد القيام والركعة والسجود بعد
الركوع والسجدة الثانية بعد الأولى والآخر متفق عليه وأما البواقي فالظاهر أنها تختلف فيما بين المحيط
والنخبة والكافي أن تقدم القراءة على الركوع والركوع على السجود واجب عند أصحاب الثقلين وفي الترتيب
اختلفوا في الترتيب في السور والصحيح أن تركه مكره وفي سجلات شرح الطحاوي أن تقدم القراءة على الركوع
فرض وفي سجلات شرح البسوط والمحيط والظهير وحديث النهاية والكافي وغيرهما أن تقدم القراءة على الركوع
والركوع على السجود فرض وهذا الخلاف بينه اختلاف الروايات في التنوير شرح تقي الدين الجامع أن الترتيب بين
السجدة بين ليس يخط وأما بين غيرهما فنظر كما قال وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فاندفع ما نقل من الاتفاق
بين الكلامين والقعدة الأولى قدر الشبهة في الغالب والواجبات والسنن وفي ظاهر الرواية كذا الكافي و
القياس أن يكون سنة والنزلة مكره كما في الظهير وذكر في النظم أنها لو تركت في السجدة تسلسلها
وفي المتفرقات لا يفسد عند الشيخين خلافا للمحدودين والشبهات أي الشبهة في القعدة الثانية عند عامة التابعين
كما في الحقة وعليه المحققون من أصحابنا وهو الأصح كما في الزاهد في كافي الزاهد وفي البعض أنه
في القعدة الأولى سنة كافي الكافي وذكر في النظم أنه القعدة الثانية فرض عند بعض وفي الاكتمال اشعار
صلواته على الله عليه لم يست واجبة وفي خزانة المعنيين أنها واجبة في الأخير ولفظ السلام أي لفظ هو السلام
الأول بفتح السلام عليكم ورحمة الله بلا زيادة ونقصان فلو خرج أمر لزم السهو وقبل بله لا سنة كافي
المحيط وغيره ولا بعد أن يراد لفظ السلام في الموازل وغيره لو اقتضى بعد أن يقول الإمام السلام قبل
أن يقول عليكم لا يفسد خلافاً لصلوته وفي الحقة يخرج عن الصلوة بتسليمه عند السجدة الأولى بتسليمه من لا
سلام الجنادة الذي هو سنة كافي الزاهد في كافي الكلام في مطلق الصلوة وقنوت الوقوف دعا في
الوتر من الأدعية الماثورة فلا توقيت فيه كما في الخلاصة ووقت المحيط زمانة بقراءة سورة الانشراح
وفي الحقة أنه يعتقد سورة البروج وفي رواية بكليهما والأول هو الصحيح ولعله مخصوص من عرفه والأفض
كثير من الكتب المعروفة أن من لم يعرفه يقول يارب ثلاثا ويكبر أربع صلوة العبد بين الرأبيلات على ما في بعضها
وفيه اشعار بأنه لا يجب لفظ التكبير الاكتمال ولا في تكبير الركوع وفيها وفي المستحضر وغيرهما واجبات وفي

الاصناف اشعار بان لا يجب تكثير القنوت وهو واجب كاف سبوا الزاهدى وتعيين الركعتين الاوليين كما
 انقض النكلى والرابعى للقراءة أى من قراءة القرآن والاحسن القراءة فى الاوليين وقد اختلف وتكلى
 الاركان لغة النسوية وشعران تكلى الجوارح والجود والقوم من الجلسة قد تسبحة ويطلق على كل من هذه
 الاطمينان والوارد الاطمينان فى الاوليين فانه واجب على ما هو مخرج الكرخى دون مخرج الجوان فانه على ذلك سبحة
 التلى واما الاطمينان فى العشرين فسنة على جميعها وعن ابي يوسف انه فى الكل فرض والارطام الروا
 الكلى الحقايق بمسوط شيخ الاسلام لكونه المحيط والكافى وغيره انه فى الاوليين واجب على الطرفين وفيهما سنة و
 الكل فرض عنه ورواية ثالثة ما فى القنية ان قال لصد الاسلام انه فى الكل واجب عند الطرفين فبالرأى سبحة
 ومدا بكرة اشهد الكراهة ويلزم الاعادة ولم يدل كلام المصنفات وشرع المصنف على انه فى الكل واجب كذا فى فاحظه فانه
 وسابقه من مواضع يدل فيها كثر من الخواص العظام فيفضل ويضلك كثير من العوام والجهل والاختلاف اى جهل الامام
 واختلاف بقية الفصل الاق وحكم المزدحج فيما يجهر من المصلاة الالهية وفيما يخفى من غيرها والاطلاق باثباتها
 لا يقيدان باجوبة المصلاة على الخلاف وهذا ظاهر الرواية وروى انه لا يجزى الا اذا اخفى فيما يجهر المقدار المذكور
 كافى الجامع الخافى وعنه انه اذا جهر واخفى اية سجدة وعن الشيخين اكثر الدافعة كافى الزاهدى والاكثافية لانه
 الانصات غير واجب وهو واجب عند قراءة وكلا متابعه الامام واجبة وان وجده فيها يحتسب من المصلاة كافى
 الحيط وذكرى الكافى ان فرض وفى الترتيل ثلثه انما شرط وفى النية انما شرط فى الافعال وروى الاذكار وسن على الشهور
 احقر اذا عاود كرأى من الفرائض والوجبات فلا يتحقق شيء منها كذا فى غيرها الفرض والواجب او يندب غيرها لا كمال
 السنة وهو الواجب وهو الفرض ثم شرع فى كيفية كل من الافعال الصلوة على التفصيل فقال فاذا اراد المصل
 الشرع فى الصلوة المطلقة ولا يخفى ما فى الاختيار اذ اعلى غير من الحطافة كبر اى قال الله اكبر وانما يصير شاعرا
 بالتكبير حال القيام او فيها هو القربا بين الركوع كافى الزاهدى وما يأتى من قوله كبر قيام لا يخفى عن اثنان ما
 بلعدا لغير الجلالة والكبر فانه فيها مفسد وفيها كبر كافى المضرب وانما ان التزم على الالف وهو اسم مستخف
 لال الالف منزلة بين هذين ولما مبدى الابداء اى بآء الكبر فانه مفسد كذا فى غمارة الكتب وعن زينى المشايخ ان غير
 مفسد كافى النية وفى الخصيص شأن بجواز هذا اللام والهاء والراء بلا خمر لان الثاني خطأ والثالث
 مفسد كافى الحيط فالاولى تلى المضاف ليدل المضاف ايم للاستغناء بقوله كبر كذا لا يخفى والاطلاق دال على ان يقع
 الجلالة والاعلى وكلا كبر ويجوز فيه كبر كافى المضرب ما سأمه كذا بالس حال من اذ فانه واجب بانها مبدى على غيرها
 مخفية اذنى اى مكان من اسفلها لكونه النظم من الخفيفة ان محاذاة الابهام الضمير سنونى وفى ظاهر الاصول
 محاذاة اليد الاذن ويكره التجاوز عنها كذا فى المصنفين كافى خزائنه الفقه والمسل لم يذكر فى المتلاوات الا فى

قس والظاهرة والقول بأنه تحقيق المحاذاة ليس بشيء وفيه إشارة إلى أن اليد ترفع أولاً ثم يكره يكره
 عنه وقبل يرفع مع الله ويرسل مع أكبر وعليه الفتوى كفا في النظم وإلى أن يخرج اليد من الكم عند التكبير
 فإنه أدب كفا في المحيط وذكر في المنيك أن ترك الأخرى بدعة في حق الرجال سنة في حق النساء وإلى أنه ليس ترك
 قفج الأصابع كما قال أبو بكر البجلي بل يرفع وينشر ويجعل الكف في القبل كما قال العامة كفا في النظم وعليه الاعتقاد
 وعن بعض المشايخ الصواب أن يضم أصابعه في الاستاء ثم يسط وقت التكبير كفا في المحيط وهذا حكم مشرك
 بين المسلمين فالمختص بالمتكبر أن يحذف تكبير إمامه فإنه أفضل عندك وهو قول زفر وعندنا قول
 بتكبيرهم مثل أن يوصل الف الله براء أكبر وقال الإمام الحسين أن الفعل على هذا الخلاف وإشارة شيخ الإسلام
 إلى أن المحاذاة فيها أفضل بالجماع وقال ابن قولادق وأبو جود وقولهم الرقي وأحوط وفي عيون الروي والحال
 للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الفضيلة قولها وأعلم أنه لا بد من فضيلة الترتيب عند الأبا المحاذاة ومنذ
 إلى وقت الشاء الكفا في المتتابع وقيل بذلك إلى نصف المائة وقيل إلى آخرها كفا في النظم وقيل إلى آخرها
 وهو المختار كفا في الخاصة وقيل بالركعة الأولى وهو الصحيح كفا في المصنوع وقيل بالثانف صافراً والتكبير
 ولم يترك بدونه وإن كبر معه كفا في الرضة والمرأة ترفع يديها حلقه متكبراً أي مقابلها على رواية المشايخ وقيل
 حذاء صدرها الأولى كفا في المحيط وقيل الأمانة كالأرجل كفا في الرضوخ ويجوز الشروع فيها والمأخوذ أحسن
 فإنه عطف على أكبر بكل ما دل على التعظيم أي لرفع عن الانتقاد المخلوق من الأسماء الحسنة وغيرها وفيه إشارة
 إلى أن الأولى أن يشرع بفعله الله أكبر وبعض المشايخ قالوا على ذلك الكرامة بأسواه والأصح ما خرج عن أبي يوسف
 الأبا لله أكبر أو الأكبر أو كبر الأبا إذا أحسنه وعندنا قول كل ذكر تام نحو الرحمن أكبر لا بأس الله سبحانه الله
 والاله الأبا لله وإلى أن لا يشرع بالله وفي خلاف الشايخ والأبا لله وعن الحسن أنه يشرع به فلا خلاف أنه لا بد
 فإنه يعتبر فيه الذات مع الوصف كفا في المحيط وغيره لا يشرب بحال من الشوب وهو الخطأ بالعلماء طلب الشرب
 على شرط غسل العسل بالماء كفا في الأساس وليس ما يتعدى بالباء كما تقدم فإن معناه محذوف والمعنى المحذوف
 بحال كونه خالطاً الدال على التعظيم بالدال على السؤال نحو اللهم اغفر لي ولزقني واستغفرم وكان الله عليه
 بالفارسية أي يجوز ذلك الدال بالعربية والفارسية نحو خذ مني السلام وسلم خذ مني السلام ^{حظية} فيكون الواو
 على مقتدر وليست الحال عن فاعل يجوز أو دل ولا لأن أن لا يجوز بل على مقتدر من لا يقييد المحل وفيه
 إشارة إلى أن لا يجوز التركية والرضية والحسنية والبنطية مثلاً وإلى أن لا يجوز ما رواه في الصلوة وغيرها ^{المعاصرة}
 وقد عارض كل عنده ويكون الجواب كما يأتي ولا يشترط المحذور من العترة خلافاً لما كفا في الظهور وغيره من خلاف
 أن تسمية الذبحة وتسمية الأحرار يجوز بالفارسية كفا في التمايز وهو منسوبة إلى الفارز بكسر الزاء كفا في التمايز

وهي بلاد فارس كاصفهان وري وهمدان وفهوفند واذريجان وغيرها كثر في الايام التي كان الفارسيون
 حرمين بلاد فارس والبلاد العربية فعلى بالذكري لا يجوز الدخول بها اي بالفارسية لا بعدد وهو ان يند
 على العربية وهذا عندنا في رواية عنه كافي الكشاف في قوله تع طعام الاثيم واما عندنا فيجوز مطلقا لكنه كثر
 بلا عندنا سواء كان على نظم القرآن كافي معشية ضحك اي تكا وجزاؤه جهنم اي شره وري دوح اوله وسواء
 شارة او قصصا وقيل اذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز وقيل ان كان من النقص نفسا صلوته والصحيح الاول
 وذكر شيخ الاسلام وغيره انهم اتفقوا في المحيط هو الصحيح وعليه المعقول واما حق الفارسية بالغة لينة
 عنها بالطريق الاولى لقرنها بالعربية في الحديث لسان اهل الجنة العربية او الفارسية الدرية بشدة بلاد
 كافي الكرمان وغيره اي يعلم الجوانيق في الحقائق وعليه الاعتماد في الكشاف في كلام العرب خصوصا
 في القرآن من لطائف المعاني ما لا يستعمل بايدي لسان واذ كبر يضع يمينه على شماله كافي الاصل ثم اختلف في
 فيه فقول الجعفي باطل كما لا يخفى على ظاهر الشارح وقيل على النزاع وقال الاكثر في على الفصل وعن صاحبين
 يقضى الرجع باليد اليمنى كافي المحيط في المطامعة قال الجعفي وسط الكف على الرجع فابطلوا قالوا لا يصح
 طول الاولى او في وقال ابو جعفر يقضى بالايام والخنفر والبنصر كافي الكرمان واستحسن كثير منهم ان يقضى
 بالاولى تحت سرية لانه من سنن الرسل وفي الاكتفاء اشعار بان المارة في ذلك كاحل كثر في المضمرات وغيرها
 انها تضع عندها ولا بعد ان يشاهد كبر الضمير الى مخالفة الحكم في كل قيام فبذلك سأل القرآن مسنون
 شرع فلا يرسل بعد التكبير بل يضع في التمام والقنوت وصلاة الجنازة وقيل عندك يرسل في القنوت
 وهو قول البيهقي واختلف مشايخ ما ولا ما نه في صلوة الجنازة وقال محمد بن الرضا في سنة قيام في قراءة
 كافي المحيط وعن ابى جعفر انه يرسل الى الفراغ من التعوذ وعندنا كافي الرسل ثم يضع كافي النظم والصحيح
 كافي المضمرات واعلم ان الاولى ان يكون بين قدميه قدمه اليمين اصابع في القيام كافي قرآنه المتقين ويرسل
 عند الجهر ويضع عند السجدة المصطفوية الكلية للشيعة في قنوت الركوع وبين تكبيرات العيد وفيه
 مع النظر الى السابق لا على ان ليس فيها ذكر سنون كافي ترك التبرع على تقيضه وكل رواية كاسيان
 ثم يثنى اي يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره اي سجدتك بجميع آياتك يا الله تسجيلا وسجدة او استغلت
 سجدة قالوا لو علمت المرد او الجملة ويحذر ذلك كثر في الاصل اي وقلا استغلت سجدة فانه روي سجدتك سجدة
 ولا ينبغي ان يقال بزيادة الواو لانه ليست بقياس وتبارك اسمك اي دام جهم وتعالى جلالك اي تجاوز عظمته
 عن هذه اقسامنا ولم ينقل في المشايخ وجعل ثاقوك ولا عليك بفتحها ورفعها وفتح الاول ورفع الثاني ^{يعكس}
 كافي المحيط وجعل الكل ظاهرا على وقف الفتن واما ان لم يجل الرسايط المعهودة ولا يجر عطف على كبر اثم

يثنى فلا يوجه قبل التكبير ولا بعد ولا بعد الشاء لا في القرائين ولا في غيرهما لكن في النظم لا يوجه في القرائين في
الاصول وعن ابي يوسف ان يوجه بعد الشاء ويوجه في التواضع والثناء بالاعتناء ويوجب التحية قبل التكبير
عند المناخلة كافي الخاقاني وهو ان يقول في وجهته وهي الى قوله المسلمين واختلف فان يقول بسدا
وقوله اناس المسلمين اجمعين قوله ان اول المسلمين لا تكذب مفسدا للصلوة عند بعض كافي المحيط ويتعذر اي يقول
سنة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو المختار من اللفاظ والبناء ومن ان يثنى ثم يتعذر هو الصحيح كافي
المضبر للقرابة في الركعة الاولى لا غير بغيره قبله ^{تعبا} والثناء وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف فان عندنا
ثم اشاد الى ثم الخلاف يقول فيقول اي التعوذ المسبوق في اول ما فات عنه عند محمد في التعوذ عند اي
وفي رواية عن محمد وقال صلى الله عليه وسلم اياكم في المحيط وغيره والمسبوق هو الذي لم يدرك بالجماعة او بالامر
فقط لا العزم اي المقتصد سواء كان مدركا اذ لم يكن بالجماعة او لم يكن بالامر او بالجماعة مع قوله
بعض ويوجه الامام عن تكبيرات العبد عند محمد ويقدره عليها عند ابي يوسف وانما التكبير الامام مع محمد
كما ذكر في الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره في شيء من الكتب وفي النظم وشرح ما ان ليس منه
رواية ويسمى اي يقول سنة بسم الله الرحمن الرحيم قبل الفاتحة وهي سنة قبلها في كل ركعة في قول اصحابنا على
قول الدقاق او في قول ابي يوسف وعنه في الركعة الاولى والاول المحيط كافي المحيط وعليه الفتوى كافي
المضبر لا تسمى صلاة الكل بين الفاتحة والسورة فلو كانت كافي التفت وعنه ابي يوسف في الركعة الاولى في المحيط
والاول قول ابي يوسف كافي النظم وهو قول محمد وهو المختار كافي المضبر وفيه شك الى انها ليست من
الفاتحة واكثر المشايخ على انها ايتيها كافي المحيط والذخيرة والخصاصة والراهدى وغيرها وانما لا يشر الى انها
من القرآن ام لا لان كونها منه ليس من عن المتقدمين كافي الابيضاح والمحيط والكشف وغيرها قال الكوفي
لا يعرف بها التبرج من متقدمي الامم الا خلفاء دليل على اناس الذين وفي الامم ايتيها ايتيها على الصحيح وذكر الباكر
ان الاصح ايتيها في حزمة المس لا في صلاة الصلوة ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والفتح انها ليست من القرآن
في المشهور من مذهبنا بحيث يفرق ويسمى من الاسرار اي يحفي الشاء والتعوذ والتسمية فابن سينا كوفي
فالجهل يكرهه كافي المحيط وغيره والخلاف قدم واعلم ان الترمذي قال الجهر والتسمية في ركعتين عند اكثر
الصحاب والتابعين وحديث اخفاء صحيح بلا خلاف فابن الغنائم الدارقطني قال لم يصح في الجهر حديث
كذلك في شرح المفاتيح في مذهب احمد بن حنبل في ثم يقرأ على من من الفصل ويؤمن المنور والامام كافي المحطة
وعنه الامام لا يؤمن والمخبر يقول بعد الفاتحة امين بالمعنى والدع تخفيفا لهم وتشديدا لها فان كان
كان مفسدا للصلوة على الطرفين لكن لم يفسد على وعلى الفتوى وهو ترتيب من يعني من غير الامور

من باد كافي المضمرات وذكر الرخصة سر بان كتابيل بينه على الفتح وخفف بحذف الهمزة ولا منع ان يتم
 اصله القصر ثم مد ومعناه افعلا ستر اى قوله اسر لاوله وان كان فى الاصل المكتم فى النفس وقيد لشعار
 بالهمزة ليس من الفاعلة ولا خلاف فيه كفى الكافى لكن فى التفسير عن مجاهد من الفاعلة وبان
 التامين واخفاه سنة فبكروا اليه كفى المحيط كالمسوم فانه يوم من ستر الاسمع ولا الضالين ولو فى الظن
 لوالعمر ومن بعض المشايخ انه لا يومين فيها وعنه ان المسوم لا يومين كفى المحيط والصحيح هو الاول كفى
 الراهدى ثم بكروا المصلى للركوع وفيه دلالة على انه لم يصل التكبير بالقراءة وهذا خصه ولا فضل الوصل فى
 الفصل خلوش من الصلوة عن الذكر وقيل ان يبقى فى حال الخوض وحرف او كلمة فلا باس كما هو فى حفظ
 حال فيقبل سنة هي كون ابتداء التكبير عند الخوض وانتهى به عند استواء الظهر وقال بعض المشايخ انه يكبر
 قايما والاول هو الصحيح كفى المضمرات لخلو الثاني عن الذكر ولو فى الظن رتبة الصبح وعندها يترك
 يداى اى يديه على كتفيه بان يضع راحتيهما علىهما من غير تخفيات كالقوس ويأخذهما بالاصابع
 كونهما على مفتاحي اصابعه اى اصابع يديه فان اخلف والمقبح والموضع سنة كفى الجلابى وكذا الاستقامة
 وكذا اركبها او ينقبى ان يزداد جفافا عند راحة كعبه مستقبلا اصابعه فانها سنة كفى الراهدى باسلا
 ظهر بحيث يستقر عليه قراح ماء غير رافع راسه ولا تنكس راسه من التكليس ثانيا على راسه كفى
 الصالح وغيره وحافض اولى لفظا ومعنى لا يخفض راسه قليلا كان خلافا للسنة وهو استواء الرأس مع
 العجز كفى المبسوط قيل لوقال غير رافع راسه ولا تنكس لكان اولى لان الرأس داخل في مفهومه وفيه انه يجوز
 الجريون ناكسوا راسهم عند بهم والاكتمال يشير الى ان المارة كالرجل في هذه الاحكام لكن في الراهدى وغيره
 انها لا تعتمد عليها ولا تخرج الاصابع ولا تجافى العضد بل يضع عليها وتضم وتحنى ركبتيها ويسبح اى
 يقول التسبيح المعبود سبحان ربك العظيم فانه لا يبعد ان يكون الفعل تضمن لام العهد كما فى نفس اسم الجنس
 وفى الكافى ان تسبيحات الركوع والسجدة سنة وقيل واجبة وقال ابو مطيع قليلا عينة انما فرض في
 صلوة السجدة هذه ان اقل من الثلث مفسد قال خلعتان اصل فرض ثلثا من المرات وعن محمد بن ابراهيم
 او اربعة يكره كفى النهاية وهو ادناه اى اذ التسبيح المستوفى من الجنس والسبع والتسبيح ولا يرد اشكال على
 اصل الفعل بالنسبة الى التسبيح لانه على التغليب ولا على ان زاد المضاف اليه المرفع لاسم التفضيل لكونه كناية عن
 اسم الجنس والاطلاق يشير الى ان الامام كغيره في ذلك وفى المحيط انه يقول البعالي يمكن التعميم من الثلث
 والى ان يطول الادراك الجاهل فانه مكروه وقيل مفسد ولكن وقيل جائز ان كان فقيرا وقيل ما جاز ان اول
 الفرية كفى الراهدى ثم يسمع من التسميع اى يقول مع الله من جملة اى اسمع اليه كفى الرضى وقال الشيخ

انه مجاز عن قبل واللام بمعنى وفي المضمرات ان الضمير وقف بلا شياخ واعلم ان اخفاه سنة كافي المحيط
 ولعل تركه لانه من الاذكار ومن اخفاها كافي للكشف رافعا راسه فكذا ان نفس التسمية سنة كان هو في
 هذه الحالة سنة كافي الجلال ولذا لو تركه استوى قايلا بان به كالمركب حال الاضطراب حتى رجع او سجد كما
 في التقنية لكن في البسوط والمحيط ان رفع راسه من الركوع ثم يسمع واعلم ان المان كعامة المتدورات مشيئة الله
 ليس في هذا الرفع تكبير والعلمان صرح به كونه في سائر المحيط يكبر اذا رفع راسه من الركوع وعليه يدل حديث
 البخاري وفي شرح الآثار ان الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل به بعد صلوة النبي صلى الله عليه وسلم
 الى يومنا هذا لا يكبر منكر ولا يدفعه دافع ويكتفى به التسميع الامام فلا يجمع بينه وبين التمجيد وهذا عند
 خلافا لهم وعليه الفتوى وجماعة من المتأخرين ويكتفى بالتحميد اللهم ربنا لك الحمد او ربنا لك الحمد او ربنا
 ولك الحمد او اللهم ربنا ولك الحمد والاول افضل كافي المحيط والثاني المشهور في كتب الحديث كافي الكرماني
 وهو الصحيح كافي التقنية ويقول ذلك عند تسميع الامام المومن فلا يجمع بينهما بالاختلاف ويجمع الحديث
 بينهما اي بين التسميع والتحميد عنهما وعن ابي يوسف يكتفى بالتحميد وهو الصحيح من مذهبه على ما ذكر
 شيخ الاسلام واختلف شايخنا في قول الجعفي في رفع راسه كافي المحيط والثاني الاصل والمجانب تصحيح
 اربابهم قيل هو الصحيح وعليه الشايخ لانه لو رفع التمجيد بعد تمام الانتصاب ومحل الذكر حالة الانتقال الى
 الذكر مان لكن في شرح الحلواني له حالة الاستواء في الجواب لفظ وهو الصحيح وهو حالة الانتفاع وقيل حالة
 الاخطاط كافي النية واعلم ان ما رفعه الرض والواجب سنة وما ياتي في غيرها ادب الاخراف عند السلام
 فانه سنة كافي في ثلاثة المختلفين ويقوم مستويا هو للتاكيد فان مطلقا ما يكون باستواء الشقين كما هو في
 اكد لغلة الاكثرين عنه فليس يستدل به كذا ثم يكبر خافضا كافي المحيط والخفة وغيرها وفي الاصل اذا
 اطمأن قايما كبر وغير ساجدا ولعل ثم للاشعار بالاطمينان ويسجد فيضع على الارض ركبتيه اي ركبتيه اليمنى ثم اليسرى
 كافي وقار الرضنة والفاء لعطف المنفصل على الجملة كقولهم ونادي نوح ربه فقال رب اني اريد ان يضع
 اي بك اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون لهما مائة حذاء ايته كافي الكرماني وذكر في التنقيح ان يضع اليد اليمنى على
 المنكبين ادب وفي النية يكون وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان ذا خف كافي الحقائق وفيه دلالة الى ان هذا الترتيب
 سنة كافي الجلال فاما الاصابع اي لمصنعا جانب بعضها بجانب فان الاصابع تترك على العادة فيما عدا الركبتين
 والجبود كافي الكافي وغيره ولو قيل بالتقلب المكن احسن فان ضم الركبتين سنة ايض كافي الجلال ثم يضع وجهه
 بان يضع انفه ثم جبهته فان الاصل ان يضع اول مكان الى الارض كافي المضمرات وغيره كونه في الخطة يضع الجبهة ثم
 الاذن وقيل يضعها معا سديا بالياء اي مظهر اضبعيد يضع الجبهة وسكون الباء او فيها كذا ذكر شيخ الاسلام

العضد وقيل وسط وباطنه كما في القرب وفيه تغليب فان المعنى مبعدا عن عضده عن جنبه وفيه ارجح من الارض
 لان كليهما سنة كما في الجلالى الا ان كان المصباح في الصف فانه لا يدعى عضده كما لا يدعى احداهما في ابعاد
 بطنه عن نظيره موجها اصابع رجله اى راس اصابعها بان يضع صدره القدام مع بطون الاصابع على الارض
 وفي بعض النسخ ويديه اى راس اصابعها بان يضع الراحة على الارض نحو القبلة فان الخواص اصابعها من القبلة
 مكرهه كما في خزائن الفتاوى فتوجهها نحو هامة كما في الجلالى ويسمى اى يقول التسبيح جان ربنا لا اله الا انت
 وهو ادناه كما في بروج السجود على من يشهد الساجدة اى شدة ذلك الشئ كما في الطلعة ويستقر جهته
 فليس له يمين من الجلالى اى يكون بحيث لو بالغ لا ينقل لسانه ابلغ منه فلو سجد على الجوارس والقطر ونحوها
 لم يجر خلاف ما لو سجد على الخواطة كما في الخزائن ويجوز على ظهر من يهبط صلواته على الساجد وهذا اذا
 كان ركبتاه على الارض والا فلا يجزى الا اذا سجد على الارض وقال صدق الله العظيم ونحوه وان كان سجود
 على ظهر الثالث كما في جملة الكفاية في وقت الزحام اى من دفعه بعض بعضا في الضيق بسبب كثرة المصلين
 بالمساجد وفي الكلام اشار الى ان السجود هو التوجه نحو مكة والجلالى والى ان لا يجزى على الظهر
 لكن في الزحام يجوز على الخدين والكفين بعد على الخنار وعلى اليدين والكفين مطلقا الى ان لا يجزى على
 ظهره البصير كما قال الحسن لكنه في اصله يجزى في الزحام كما في المحيط وفي نيم الامدى يجوز على ظهره على الاول
 والى ان لو وجد فجزى سجد على ظهره على الجوز كما في قنم والى ان يجزى ان يكون موضع السجود ارفع من موضع القدم
 بالكثر من موضع ذراع في الزحام ولا يجزى في غيره ففي عمارة المتداولات ان لا يجزى ان يكون موضعها ارفع منه بالكثر
 من اثنين منسويين وايدى السجدة بخلافه قد رجع ذراع كما في المشي والمرتة حرة او امة تخفض اى تقع
 الخفض المعهود فلما تصب اصابع القدمين ولا تدعى الضبعين وتقرن الذراعين وتلزم بالارض والسما
 لغة بطنها الخدين بالانما اقرب الى الساقين ويرفع راسه من السجدة فانه يرفع ان ترفع مقدار ما يسير رفعه كذا في
 عن ابى يوسف وعنه مقدار ما يجزى فخلع السجود وعنه الى ان يصير اقرب من الجلوس والاولا صح كما في الجلالى والارض
 اصح كما في النهاية بكبريى مجلس اى يقع الجلوس المعهود من الرجل والمرأة كما ياتي مسطينا ذلك الخفض كما في
 والاكتفاء من ابى القاسم في ذكر مسنون حسن بن ابي طعم ان يقول سبحان الله وحده استغفر الله كذا في
 الطهارة ويذكر خلافا ويجوز ان يقع السجود في موضع ركبته الى ان يسبح ثلثا وهذه السجدة في موضع السجود
 مسطينا وهو رفع راسه او على مذهب من يجوز ان يرفع يديه ثم ركبته فيرفع راسه او لا كما كان اقرب الى السماء على
 عكس الخفض ويقوم على صدره قلبه بلا اعتماد وانما اليد على الارض فانه مكره الا اذا كان شيخا كبيرا كما قال
 عارض الله عن قول عامة العلماء اناس به مطلقا كما في الراصدى ولا يفرد لانه عليه السلام قام كانه على الرضف اى

الحجارة والحوائط والاعلام الطلوع لو قعد جلسته خفيفة فلا بأس به كافي النهاية والركعة الثانية كالأولى فيها
ذكر من الأعمال لكن لا تشاء فيها ولا تقو فيسهل قبل العاشرة ولا رفع يديك فيهما أي في الركعة الثانية أو في الصلاة
ويحتمل أن يكون علم مستغلة والغير المصلو فيكون فيها القول الشافعي أنه يرفع اليد عند الركوع وبعد التسبيح
فإن ذلك مكره عندنا وعندنا منفسد كافي المحيط وغيره وهو الأصح كافي الجواهر وإذا اتهم أي الثانية أن
أي يسقط على الأرض رجلا اليسرى أي الكعب وما تحتها من الأرض أو جلس عليها أي على ذلك الرجل فاجبا عنه
من الرجل بوجهها الصلبة أي أصابع الرجل اليمنى فإن العمد مقدم على الاستلقاء كافي المبسوط وشرح الطحاوي
والخلاصة وذكر كافي في الحقيقة أصابع رجله في وجهه رجلا اليسرى إلى اليمنى وأصابعها على القبلية بقدر
الاستطاعة فإن توجب الخضم لا يرفع يده عن ذلك في الأرض أما في العمل فيقع كيف شاء في الأرض كافي في الحقيقة
وأصابع يده اليمنى على خذه اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى كافي عن محمد بن عمر رواية الأصول وشرح
بني في أن يكون أصابع الأصابع عند الركعة في الطلوع يضع يده على ركبتيه كافي في الركوع الكل في الزاوية
ولا يأخذ الركبة على الأصابع كل في الزاوية المقصود وفي الكلام استعارة لأن الموضع اليد على خذهما وذلك لاختلاف كافي
السعدية بوجهها الصلبة أي أصابع يده اليمنى على القبلية ببسطة يده فيقبضه كافي في الفتاوى مرفقة كافي في شرح
الطلوع والمرأة تجلس على اليمنى بالفتح لا بالكسر كافي في المحل اليسرى يخرج رجلها من الجانب الأيمن كما
في الكافي لكن في الحقيقة أنه رواية التواتر على ما ذكره ابن شهاب وذكر محمد بن أحمد بن حنبل في جواب وفي الفتاوى
استعارة لانه لا يشترط لا يقعد وهذا ظاهر أصلا أصحاب كافي الزاهد وعليه الفتوى كافي في المضبوط والوحي
والخلاصة وغيره من أصحابنا جميعا سنة فيخلق بهم اليمنى وسطها ملصقا باليسرى أي يديه في السبابة
عند الشهادتين لا اله إلا الله وعن الحلواني يرفع عنده الموضع عند الله ليكون كاتع والاشهاد ويعتقد
البصر فيخفض كافي في الحقيقة البر جعفر وقال غير من أصحابنا أنه يعتقد عقد ثلثة وخمسين كافي الزاهد
فيقرب على مقتضى علم العقدا فاعلم الوسط والبصر فيخفض من أصولها للثلثة ويقسم السبابة ويعلم الإيماء مع الكعب
عند السبابة الخمسين ويتشهد أي يقرأ المقيت لا شهادتها على الشهادتين كافي في مسعود أي مثل تشهد قراءة
عبد الله بن مسعود أو رواه كافي البخاري وهو الخيرات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي
وسلم وآله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
فالمحيط جمع حقيقة وهو القول والفعل كافي يحيى به العبد سيده وهذا شأن الجاهل كالجهل والجهل والجهل
ووضع اليد على الصدر والسلام والدعاء ونحوها فإن الجليل والصلوات جمع صلوة ومن الله تعالى
ومن الخلائكة والانس والجن القيام والركوع والجمود والدعاء ونحوها من الطير والبهائم والحيوانات

طيبة أي كلمة حسنة وفضل الكلمة الإلهي وخبر حماد كور أو محمد وف هو الله أو عليك بقرينة ما سبق أو
 أي الصلوات والطيبات عليك يا رسول الله فهذا من عطف سفر أو جملة قالوا أو توذلت أن كلامهم ^{مذموم} ما شاء الله
 ولذلك فضل على شهيد أي موته الأشعرى هو المحبات لله الطيبات والصلوات السلام عليك أي
 إشارة إلى إمام في جواب سؤال الأعرابي عنه حيث قال أبو أكرم بوابين فقال بوابين فقال باريك الله فيه كما
 باريك في الإشارة إلى قوله تعالى فجاءه سائرته من مكة لا شرقية ولا غربية كافي البسوط وفيه دلالة على كافي مقام
 الآية ولا يزيد عليه أي على هذا الشهيد من فوا لا ينقص منه وهذا في الأرض وما في النطوع فيقول الزيادة كما
 شاذ في أول بسم الله وبالله أو بسم الله خير الأسماء وفي آخره أرسله بالهدى ودين الحق إلى قوله ولو كرر الشرح
 كافي البسوط والكلام دال على أن لا يزيد الصلوة ولا الدعاء ولا فان كان عملاً أو وسماً أو فاعل أي يجنبه الله
 أنه يجنبه خلافاً لما كافي الزاهد وذكر في القنية أنه يصل في النوافل ولا يصح أن يصل فيها كافي السك فاذ فرغ
 من الشهيد قام على صدره وقام به وقال الطحاوي لا بأس بالاعتقاد وإشارة مختم إلى أنه أولى بقرائنها بعد
 الركعتين الأولىين أو الركعة العاشرة أو غيرها من القرآن كافي النعم وكيفية النظم أن سنة فقط فلا يظم
 معها السورة ولو ضم فلا يصح عليه العتار كافي المحيط ولم يذكر التسمية والتأمين اعتقاداً على متبعة العاشرة
 وظاهر الكلام مشيراً إلى أنها مفرقة على وجه القراءة وقد قال علياً عليه السلام إن قراءة بنية الشاء لا القراءة وعن عائشة
 رضي الله عنها قالوا لو كان على وجه الشاء وفي غريب الرواية لو قرأ بنية القراءة يضم إليها السورة كافي الزاهد
 وإن سجد أي قد سبحان الله بقدرها كافي النعم أو ثلث تسبيحات كافي القنية أو سكت بقدرها كافي القنية
 أو قد تسبحة كافي النهاية جاز لكنه مسج إذا سكت عملاً كافي الخاصة والعاشرة أفضل على الصحيح كافي
 المحيط ولعل المذكور يدل السنة أو الأدب أو الفرض على رواية الأصل مطبق القيام كما مر ثم يقع كافي
 من المجلس فالرجل على الرجل والمرة على الآية وبعد الشهيد يصل على النبي صلى الله عليه وسلم أي لم يصل والقعدة
 الأولى وقنوت الوتر كافي وتر الزاهد وينبغي أن يضم إلى الصلوة على الصلوة على الصلاة على الصلاة على الصلاة كافي
 الجلال ولا بعد ذلك يقال بالآلة راجعت الصلوة على جسد الله عليه السلام كافي أو الكتاب وصفتها على ذكرها
 عيسى بن بيان عن محمد كافي حاشية الكتب اللهم صل على محمد وعلم الجمل كاصليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبن
 ذلك حميد حميد وبارك على محمد وعلى آل محمد كذا كذا على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبنائك حميد حميد ولم يذكر
 في الظهيرة والجلال وبين الأحكام إلى الحميد الأول والمسمى اللهم صل على محمد صلوة كاملة كما دل عليه إطلاق
 وقوله وعلى آل محمد من عطف الجمل أي وصل على الرسل الصلوة على إبراهيم وآل فلا يشك في وجوب كون المسبب به
 أقوى كما هو المشهور ولا ينبغي أن يقال بالاشتباه لأن الأحسن ترك التشبيه وأعلم أن الصلوة خارج الصلوة

فرضا عند الجليل وكان في مقام في المرحلة الكبرى وهو المختار لا يطلق الامر لا يقتضيه التكرار وكلما ذكر
 عند الطائري الا انه خلاف الاجماع كذا في البسوط كونه في الحقيقة الصريح والمحيط انه يستحب كلما ذكر عند
 عامة العلماء وفي الزاهد ان يسبح ويدعو لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات بما لا يسأل عن ذلك
 اي بما يستحيل السؤال عنهم ما في القرآن والادعية المأثورة وما اخبرنا ولاخواننا الابرار بها ظلمنا انفسنا
 وان لم تغفر لنا الابرار ربنا انك من تدخل النار لا يتركنا في الزاهد ويخوف الله ان اسألك من الخير كله ما علمت
 منه وما لا أعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لا أعلم كذا في المحيط وحسن الدعاء ما ذكره محمد بن
 اصف عن شريك بن شاذان عن ابي عبد الله عليه السلام في طاعتك وطاعة رسولك وفي الكلام استغفر بانه لا يدعوهما يسأ
 عنهم ولا يفسد صلواته بغير الله ان رقة مالا في الله من وجه فلاته والله اعف عن ذنبي كذا في المحيط ثم يحول المحيط
 وجهه او كذا في التحاقي حتى يرى بياض خده كذا في المحيط ثم يسلم الامام ومن الغنى ارجع الفضل الى الامام او الى
 بشهادة ما بعده فيقول السلام عليكم ورحمة الله بالالف والملام ولا يقول في آخره وبركاته عندنا كذا في المحيط
 ان يسكن الله في حديث الخليفة التسليم جزء كذا ذكره ابن الاثير وغيره عن يمينه فان سلم اولاً عن يسلم يسلم
 عن يمينه ولا يصعد عن يسار وان سلم عن تلقاه وجهه بعيد عن يسار كما روى عنه كذا في المحيط يمينه من
 كان ثم بالفتح بلا حاء اي بجانب اليمين من البشر المشارة له هذه الصلوة وهذا قول اكثر الشافعية وقيل في رتبة
 جميع الرجال والنساء كذا في المحيط وقيل لا ينوي النساء في زماننا كذا في الكافي والبشر الخلق طاعة وجهه
 كذا في الاولين ومن الملك مع اصل ملك على فعل بصد بوجه المفعول اي المرسى يخفف كذا في الاستعمال كما
 في الرجز فهو اسم جنس شامل للكاتبتين الحسنات والسيئات والثلاثة واحد من اسماء الجنة الخيرات وواحدة من اسماء
 يدفع عنه المكر وهات وواحدة ناصية يكتب ويبلغ الصلوات والستين والمائة والستين الحافظين
 للمؤمنين والمؤمنات كما وقع في الاخبار عن سيد الكائنات علي افضل الصلوات والتسليمات كذا في المحيط ثم
 من المتداولات ثم يحول الامام وجهه كما ذكرنا ويسلم عن يساره كذا اي يمينه من ثم من البشر ومن الملك وقيل
 ينوي بالاولى الحضور وبالثانية جميع الانس والجن وقيل ينوي بالتسليم الواحد وقيل لا ينوي النفس وقيل
 لا ينوي لان الاشارة بالاسلام فوق النية والاول هو الصحيح كذا في الكرماني والزهدي وفي المحيط ان الستين
 يكون الثاني اخفض من الاول وفي التواضع ان الاول للزوج وثنية العاقرين والثاني للتحية فقط فكذا في غير ذلك
 ثم يرجع اليهم فيسلم عليهم واما ما يستحق الجواب عليهم لانه انما يستحق اذا لم يرجع ما يقوم مقامه وقيل وجدا
 وهو التسليم من صاحب كذا في الكافي وفيه اسكال فانه يلزم فيه ان يستحق الجواب عليهم ان سلموا قبله او لم يسلموا
 اصلا وان التفرق ينوي جميع الناس عند بعض فيانم الجواب على السامعين منهم عندهم واما تقدم التسليم فلا

البش وواسطه افضل من خواص الملك وواسطه عند اكثر الشايع والمؤمن بنوى الامام حال كون المؤمن ^{قيا}
 في جانبته اي جانب من جانبيه فينوي في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر وفي الثاني في الايمن وينوي
 الامام فيهما اي في الجانبين عند حمل جملته وفي ولايته وفي يمينه فقط عند ايديهما ومن الله ما نأخذ
 اي تمام والمنفرد ينوي في الجانبين عند بعض الشايع الملك فقط فلا ينوي البش وفي الجامع الصبيح
 رجال العالم ونسأله وقال ابو القاسم ينبغي للصبي ان ينوي في التسليم بين جميع اهل التوحيد وفي تخصيص
 المنزلة بالقياس شعار بان المؤمن بنوى البش والملك ايضا في الجواب واعلم ان جميع ما ذكره سوى الفرض و
 الواجب سائر للصلوة فيكون تركها كافيا في الجلال واما ادائها فليكن كقيام الامام والشمع بعد المصلين
 واخراج الكفين من الكفين عند التكبير والنظرة في القيام الى المصلي في الركوع الى اصابع الرجل وفي السجود الى
 الارض وفي القعود الى الحجر وكظم الدم عند الثناوب ودفع السعال عن نفسه ومسح الجبهة بعد السلام كما
 خزانة المتقين وترك اللعب وترك النظر فيمنه ويسمى وقبل سورة الصوف وقبل سورة الزهراء بل اصيل
 الجانب كما في النظم **فصل** في جهر الامام اي يرفع صوته بالقرآن افتداء بجيب الرحمن فانه جهر في الصلوة
 ابتداء لم ينسخ في النظر والعصم صيانة للقرآن عن لغو الكثرة والامام من يقتدى به واحدا واكثر صديقا
 او بالغا وفيه دلالة على انه جهر ولو كان المقتدى واحدا او اثنين وفي القاعدي الوجه فيما يخفى وهو جهر
 لا يسمع لانه ليس بامام مطلق لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يتقدم على ما سواه ولو كان يوم اثنين فحينئذ
 ابيوسف وظاهره مشعر بفضيلة الجهر لان الاخوان من المجتهدين كالاخمين الشايع كما في قراءة الكافي وشرح
 الهداية واخبار الكندي امره كما في التوضيح واكثر ما في غيرها الا انه لا يجوز اعتماده على ما في الجمعة العيدين
 لانه اقامها بالدين عند ضعف المشركين وفي القاعدي لو خافت الامام في العيد لم يجب له ان يغير
 فيها واما القاعدي لان الجهر افضل وفي الخبر واولي العشاين بفتح الياء الاولى وكراهية في التثنية في
 حكم العطوف والمعطوف عليه فالصبي في الركعتين من العشاء الاولى والاخيرة لانهم مشغولون بالاكل في
 الغروب وبالنوم في الخبر والعشاء في هذه الصيغة اشعار بان الامام لو خافت ببعض الفاتحة او كلها
 او المنزلة ثم اقتدى به رجل اعادها جهر كما في الخلاصة وقيل لم يعد ويجهر فيها بقى من بعض الفاتحة او
 السورة كلها او بعضها كما في الشبهة ولا خلاف انه لو جهر واكثر الفاتحة تيممها مخافتا كما في القاعدي وفي الكلام
 اشارته الى انه ترك القراءة في الاولين خافت بها في الاخيرين لكن في الجلال انه جهر بها كما ترك الفاتحة جهرا
 واما قوله الصيغة جهرها ويا الفاتحة معا وهي لا يحسن كما في الكافي اداء وقضاء هو قيد للثبوت لا لغيره لانه اذا
 الجاهل غير ذلك كثر وقوعه في كلام المصنفين الا انه لم يحسن كما في النسخ على ان المفهوم معنى والمخافة لا قيمة غير الجهر

الا يرا غير الجهر ويجوز في الجهر من غير هذه الصلوات فيقبلان يخافان في الظهور والعصر وكذلك في التزج
 والبوتر والكسوف عند غامر في القاعدى ان لا يجهر في غير ذلك ايضا الا ان اصح ان يجهر في كل ما كثر من
 التذارات والادوات والنداء فيكون الجهر فيها ولا بأس في ذلك السبل كما في المحيط واعلم ان ما وضع للاعلام
 جهر الامام وبالله كما في الجلال والمنزلة بين الجهر والخفاء ان لوى هذه الصلوات وفيما شاة الى ان لم
 اسمع نفسه وغيره كما في النهاية لكن في سهل البسوط والكرمان وغيرهما ان جهر المنزلة اسمع نفسه وفي المحيط لا
 يسمع غير كما في عللة الرويات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوات وان كان كان عن عد فقد ساء وعن سفيان
 السجدة روايتان كما في الترتيب والمنزلة خافت حتما اى اجابا عند بعض المشايخ ان قف هذه الصلوات
 وقال بعضهم ان يجهر بالجهر افضل وهو اصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي الكلام اشعار بان الامام
 والمنزلة ان برفعها الصوت زلزالا على الحاجة وهذا افضل الا اذا جهر بنفسه او ادى غير كما روى عن ابي جعفر
 كما في الزاهدى وذكر كشف الاصول ان الامام اذا جهر فوق حاجة المتقدين فعلا ساء كما اذا جهر للمنفدين
 والمنزلة بالاداء في الجهر الى خفض الاصوات بالقلان جواز في حق الامام فان في حق المنزلة اسمع الله جهر
 كما في اسمع جهر اى اسمع احد سواء فان الغير يسمع الخافر ولذا قال السيرافى انه لا يتعرف بالاضافة فلو سمع اثنين
 كان من اعلى الجهر كما في الترتيب انه لو سمع بعض النعم لكنه في صلوة السجدة ان جهر الامام اسمع الله السجدة اقول و
 الخلاصة والزاهدى وغيرهما ان اسمع الكل ولو سمع جهلان في السيرة لم يكن جهر الا ان قلنا الروايتين لا يخرجن
 شيئا لانه بان من كان النعم كثر بحيث لم يسمع الكل كان مخافا واذن المخافة اى المخافة وانها لا تقسم
 على الصبي الى ادى والاعلى الجهر وانما لم نلفظ الا ادى لما سئل عن الاشارة اسمع نفسه فقط وهذا الكلام
 قول القضاة والهندى والى والى والى وبهذا عامة المشايخ وفيه شعاع بان اعلى المخافة تفصيل الحروف فقط
 اذ التزمه فعل اللسان وذلك باقامة الحروف لا بالاسماع اذ السماع فعل السامع وهذا قول الشافعى وابى بكر
 الاعشى كما في المحطون وفيه من محمد والقدرى كما في الزاهدى وعند ابي الحسن النوبختى كما في صلوة السجدة
 وعن ابي بصير بن سلام كما في العادى فمن الظن ان الاولى ترك الاولى لانه اذا شاة الى ان قوله هو كلام الامير
 ساقط من حيث الاعتبار اصلا ثم صح بما عليه الفتوى فقال هو اى كون المخافة اسمع النفس الصحيح وقال
 الحلواني الاصح ان لا يجهر بما يسمع اذنه او اذن من يقر به كما في المحيط وكذا اى من الجهر والمخافة في القراءة للجهر
 والمخافة في كل ما يتعلق بالنطق وهو في التعارف اصوات مقطعة يظهرها اللسان وتعيها الاذن ولا
 الا الانسان كالطلاق والعناق فانه لو طلق امرأته او اعنق عبده بلا اسمع نفسه لم يقع على الاصح والاستثناء
 في الطلاق والعناق واليمين وغيرهما فلو طلق امرأته او خالفها فاستثنى في نفسه لم يصدق في القضاة كما في

المادى وغيره كالتسمية النجدة والابلاء والبيع وغيرها وفي المحيط قال القاضي علماء الدين الصحيح عندنا ان
 اسمع النفس كافى في بعض الصفات دون بعض الا ترى ان البائع لو اسمع نفسه بلا اسمع لنفسه لم يكن كافيا
 وسنة القراءة أى قتل القراءة المستوية الشائبة السنة في جميع الصلوات للامام والمنزلة في وقت السفر محلة
 بفتح بن مجاز من اجل علاقته بالملازمة ومصلحة حيشاى وقت السرعة والاضطرار من الشوق وغيره فيكون صدرا
 حينا وقبل حال وفيه ان المصلحة لا يقع والابلاء اسمع وانما بدلا من الاسوال الاربعة بذلك اقتداء بمجمل الصلوة
 الاصل الفاتحة أى سورة الفاتحة فان السورة جزء العلم فى الكل وجوز سببها ان يكون المضاف علم أى
 من الفاتحة كانت كالسورة والاضطرار وفى السفر أى وقت الضرر والاضطرار من الشوق وغيره فيكون صدرا
 الا فى وقت مع الفاتحة يقال فى الجهر والظهر ودونها فى العصر والعشاء والقصر جلا فى المغرب كفى المحيط
 وذكره سقر البسوط انه يقال فى الجهر والظهر الطارق والشمس وفيما عداها نحو الاضطرار وفى الحضر إقامة
 فى الاختيار استحسنوا الى هذا الشيخ حسن اطوال الفصل ظاهره الاستغراق والادفء فى الشئتين من
 السور الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على الظهور والظاهر دلالة على هذه القراءة
 مستحبة وفى المحيط والخاصة وغيرهما منها سنة وهذا مما ظن ان معنى الاحتسان ان ما ذكره فى الفعلية
 معطوف على التسمية وهو غير متحقق ومع ذلك يلزم ان يكون القراءة فى الضرورة مقيدة بالاحتسان والاحتسان
 يعطى فى الحضر على السفر والطوال اخر السنة فيفيد سنة القراءة والفعلية معترضة اوجالة للتأكيد فانه
 هذا المقام اختلاف روايات كما سذكرها والمعنى على ما يشاهد بالاحتسان وهو اربعة منها الاحتسان بالار
 وهو الاول والاخر حيث عرفنا كتبنا الى ابو موسى الاشعري عما ذكره لكم كاصح به فى البسوط وغيره من فهم
 من خلاف السنة للعدل الغفلة عما فى الاصل والطوال بالكره جمع الطويلة كالصباح والجمعة والمنفصل السبع
 من القرآن سيم بذكره الفصل بين سورة بالسملة فى الجهر والظهر روايات مختلفة الاولى ما ذكره والباقى
 مع التوفيق للمؤلف كانوا من يرغوبون فى العبادة بقراءة كفى رواية الحسن بن كلثة حميد بن وان كانوا
 كالأثران المعين كفى الاصل وان كانوا ما بين ذلك يقرأ خمسين كفى الجامع الصغير وقيل النابينة على
 كثرة اشتغال القدم وقلة وقيل على طول الليل وقصرها وقيل على خفة النفس وقيل على حسن الصوت و
 قبحه والحاصل ان جهة رعايته القوم كليل يورد الى التقليل الجامعة كفى المحيط والخاصة والخاصة وغيرها وسنمها
 او سألها أى قراءة سورة ثمانية بين الطوال والقصر من الفصل وعرفنا فى العصر وقيل فى خمسة عشر مرة
 وفى العشاء وقصدا كالمعنى ثمان اوستايات فى المغرب ثم سألنا الى بيان الفصل مع اقسامه يقول من الجواز
 بضم تاءى سئلنا عنها كفى الكرماني وغيره كفى فى النية قال لا كرون وان من سورة محمد عليه السلام وقيل من قى

ثم من البرج
من لم يكن

وقيل من النجم وقيل من الفتح سور طوال الى سورة البروج أو ساط الى حرة لم يكن وقيل الى البلد كذا في الكوا
ثم قصار الى آخرها في آخر القرآن وفي النهاية من الحجرات الى عبس ثم التكوين الى النحي ثم المشرق الى آخرها
ان العاية الاخيرة داخلية في الغيا ومنه ما يكون الاوليان كذلك لكنها خارجتان كما في الكافي وغيره وانما
من المبداء والمنتهى في الكل يوافق المحيط والظهير والخزنة وغيرها فلا على المصنف بطلان القامع في النسخ
انه خلاف ما رأى وفي العشر في الضرورة والاصطلاح كخروج الوقت بقرانه بقوله الحال والوقت وكذا الكفر
ابن يوسف حين اقتضى بابو حنيفة في ضبط الفجر بايتين مع الفاتحة ثم قال ابو حنيفة مع ما يقتضيه ما
فيها وكونه تعبنا سورة الى اللذان من طواف سورة معينة سوى الفاتحة الصلوة وضاعا وغيره فلا بأس به
بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يجوز غير ما قلنا في السنة او البسر فلا بأس به وفيه اشارة الى انه لا يكون الجمع بين
السورتين ولو بينهما سورة وقيل لا يكون ان طالت وهذا في الركعتين واما في ركعة فكل ركعة والى ان لا يكون
تقديم سورة لانه انما في التعيين وهكذا حكم الآية في الجمع وهذا كله في التريض واما في السنة فلا يكون
وهذا في حالة الاختيار واما في حالة العذر والنسيان فلا بأس به الكل في المحيط والى انه لا يكون تكرارها في ركعة
كما في الزاهد وفي سورة يكره في التريض وينصت من الانصات اى يستكلم ثم سوا كان مدركا او حقا
او مستوقا وفيه اشارة الى انه يكره التامة خلف الامام وعين الطرفين لا بأس به والاولى صحيح فانه يفسد الصلوة
عندك من العبادة كذا في الزاهد والظهير وعن ابن مسعود على قوله تذاو عن الشيخ ادركت سبعين
بكره والكلام على انه لا يسمع من الامام كما في الكريمان وكذا ينصت لما في الخطبة في اشارة الخطبة وهو ذكر الله
وسوره والخطبة والانتباه والمراعاة واما ما عداه من ذكر الظلمة فيخرج من الخطبة اليه في الكشف ولا
قال في المصنف لا بأس بالكلام اذا احتل الامام في مدح الظلمة وفي المحيط ان الساعدين الامام او في صدقته من العلماء
كيا يسمع مدح الظلمة والصحيح ان الذي افضل والخطبة شاملة لخطبة التكبير والودع وغيرها كما في الكلام
اشارة الى انه يسمع اول الخطبة الى آخرها كما قال عامة المشايخ وقال الطوفان انه يسمع عند ذكر الله وسوره
او يكره الكلام وقت الجلسة كما قال بعض المشايخ ومنهم من قال انه مكره والى انه لا بأس بالاشارة بالآية
واليد والعين عن رواية التكرير وهو الصحيح كما في المحيط اذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه فيصلي السامع وجوبه
اى في نفسه بان يسمع نفسه او يسمع الحروف فانهم يسمعون من ابي يوسف انه يصلي قلبا ايتاما والاراد الانصات
والصلوة عليه السلام كما في الكريمان وفي اشارة الفعل الى السامع اشعار بان لا ينصت اذا بعد عن الامام ولا
دلالة فيه كما في المحيط وقد اختلف فيه في الاخرى هو السكون كما في الكافي واما ترك حكم السلام الى الابد
يفسر منه بالانتباه لكن في مبسوط نفع الاسلام من ابي يوسف والطحاوى انه يستحب الانصات الى قول صلوا

صلوا

وصلوا في الجبلان بصلواتهم في الضربة ان الامم الانصاف اذا قرأ عليه لا نهالة الصلوة والجماعة في وقتهم
 والاراد صلوة الامم مع غيره ولو صبها بعقل في مجاز او حقيقة عرفية سنة للفرض وما في حكمه كالوقت والاراد
 النفل فانها لا تكون سنة فيها لكنها جائزة مع الكراهة ان صلواتها على سبيل النداء وبعد هذا اذا صلواتها في ناحية
 وقال الحمد لاني ان اقتدى به ثلثة لا يكون بالاتفاق وان اقتدى اربعة فلا حرج ان يكون كافي الخاصة موكفة بالفتح
 اي قربة من الواجب فلوان اهل عمر كوها لقولنا عليها واذا ترك واحدا ضرب وجس كل في الجبلان ولا تكون واجبة
 لقولنا عليها السلام الجماعة من سائر الهادي تكون سنة موكفة كافي الكرماني فكانه لم يبلغ الزاهدي والابن ابي
 القاسم انهم ارادوا بالتكليف وجوب الاستلام بالاجزاء والارادة بالوجه الشليلد بركة الجماعة وفي الخاصة ان سنة
 الجماعة اك من سنة الفرد وفي النية قبل واجبة نياهم بتركها مدة بلا عذر وقيل انما يان اذا اعتكفها وقيل فرض
 كما في صلاة الطهارة والكرفي وعن غير اصحابنا انها فرض عين وفي الاكتفاء ميثاقها لم يتقيد في المسجد
 وكذا قالوا ان قانتها في البيت كقانتها في المسجدة الفضيلة على الامم كافي التقنية والاولى اي حق بالامانة اي معناه
 الفعل المخصوص بالعلم بالسنة اي بالثبوت كافي الكرماني وغيره وظاهره مشروط العلم بجميع ادول الفقهاء
 بل غير من العلوم لكن في الخاصة لا يشترط العلم بالصلوة وانما قدم العلم اذا قد علم ما يجوز من الصلوة من القراءة
 واجتناب عن الفواحش الظاهرة كافي المحط وغيره ولا يحط بالبلال الا بشرط الاول فينبغي ان يذكر الثاني ثم اي بعد
 الاستواء في العلم الا في اي العلم بالقراءة وكيفية اداء الموقف والوقوف وما يتعلق بها كافي الكرماني وعن ابي
 حفص ان يقرأ قبل الامن الاسمي احب الى من الفاسق القاري ثم الامم في اي الاشكال اخر ان من الشبهة بخلاف التقية
 فانه من العلم كما في الكرماني وذكر في الزاهدي الامم في الامم وفي الخاصة لا يستوي في الفقه والصلاح واحدا
 اقرا فموا جهة لاسا او لم ياتوا ثم الامن الذي لم يتغير عقيدة الرضة يكون امانة المقدم الذي ينسب
 الخارج وفي مختصر الكرماني الامن ثم الامم وفي الدرجة الامن ثم الامم عند القوم وفي الخاصة الامن ثم الامم
 والانسب فان اجتمع هذه الخصائص وجايز يقرأ او يختار القوم فلما اختلفوا فالعبرة بالاكثارية في الاجناس الباقى اولي
 بالامانة والا فان ثم ولد وعشرة في النية لو دخل في السجدة هو اولى بالامانة فامام المحلة فان لم يجد سواه كان
 معناه او غير كافي الخاصة او اعزالي منسوب الى العرب لا واحدا من لفظة وليس مما عجب كافي الصحيح لكن
 في الوجه الظاهر ان جميع لوقال الرابع انه في الاصل اولاد اسماعيل عليه السلام ثم جمع وصار اسم السكان البادية وفي
 نهاية الحديث العرب من اقام بالبادية او المدن والنسب اعزالي او عزي لكن في المنسوب العربي واحدا للعرب
 اسم جميع وهم الذين استوطنوا المدن والقرى العربية والاعراب هم البدو فختلف في نسبتهم والامم انهم نسوا الى
 عرب يفتخرون وهم ثمانية لان الامم اسم عام يشمله اولاد ابي الدرداء بالبدوي الجاهل بالسنة فلا يكون امانة العالم كذا

الجلابي وفيه اشعار بانه لا يكره امامة العربي بل هو وفي الكرماني انه يكره او فاسق من الفسوق وهو لغة
 الخرج عن الاستقامة وشريعة الخرج عن طاعة الله تعالى باو تحاب كبيرة وينبغي ان ينادى بلاتاو ويل والافسوخ
 بالباغي فيكون امامة النمام كافي الروضة وامانة الملائق والمنصنع ومن لم يجره كافي الجلابي او اعلم ان كافي العلم
 افضل منه والافسوخ كافي الكرماني او يستدل من ابتداء الامر بالحدث وشريعة من خالف لاهل السنة اعتقادا
 كالشيعة وكما في الدنيا الامانة باللعن وغيره وبلاخره على ما في الكلام حكم الفاسق وعلى ما في الفقهاء حكم بعضهم
 حكم الكافر كغير الروية والمسح على الخفين وغيره كافي الخلاصة فالمراد يستدل لا يعتد شيئا يجب كلفه فلا يجوز
 امامة الكافر ويكره امامة من فضل عليه على العرب او ولد الزنا اي ولا يحصل من وطئ الحرام لعينه كره ذلك
 كراهة تنزيه لسقوط المرتبة عند الناس والجهل وعدم توقي النيابة والاحتفاف عادة فلم يعلم ذلك ويكون
 امامته وفي الاختيار لو كانوا افضل من خدمهم فالحكم بالفضد والكفاءة فيزيه الى ان يكره امامة الشافعي لكن في
 الزاهد انهم اكرهه وفي وقتلهما في انها غير جازية كقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي خلفه كقوله صلى الله عليه وسلم
 وهذا اذا علم بالاحتراس من موضع الخلاف فلو شك في الاحتياط لم يجز الاقتداء مطلقا كافي المنظم فلا بأس به
 اذا لم يشك في ايمانه ولم يتعصب اي لم ينفذ ولم يكن حبيبا ولم يتوصا بما مستعمل او نجس عندنا ومع رابع
 وقصنا ما خرج من غير السبيلين وطهر من الخنزير وغسل الخيل المني ثلثا وكذا اليد والقدم بعد كل الضرب وغيره
 وحفظ الترتيب بين الصلوات ولم يصل هذه الصلوات مرة ولم يكشف الركبة ولم يجاوز المغرب في القبلة
 ولم يجاوز امة ولم يلحن في القرآن ولم يحكم فيها الكل في بحر الفتاوى كجماعة النساء مع نسوة اسم جمع وجماعة من حال
 او مصدرا هو راي البصري وظرف كراي الكوفي والمجته كافتاء من بامامة طائفة مكره وفيه اشعار بانه لا يكره
 جامعته في صلوة الجماعة وكذا اقتداء من بالرجل وهذا لم يكن في الخلوة والافسوخ وان كان محرم بالكل في
 النعابة فان فعل اي اقتدى بامامة نعت الامام منهم وسطحه لانه شرعت جماعة من كذلك كافي النهاية في
 الظاهر منه وجوب هذا الوقوف لكن في رواية الغنيتين انه جاز تقديم امامين والوسط بالترك اسم لشئ من كراهة
 ظرف متصرف وبالسكون اسم للاختلاف وكلاهما محتمل منها الا ان الاول اولى لا يكره ما اذا لم يعتد به لانه كافي
 الزاهد وغيره وكحضور الشابة او كحضورها تحريمها لكل جماعة اي كل فرقة منها في رواية وليمة والاشابة بالفتنة
 لغز من تسع عشرة الى ثلث وثلثين وشرع من خمسة عشرة الى تسع وعشرين وكحضور الجهر اسم لموت
 غير لان التام كافي الرضا وذكر في القاموس ان الايقاع العجوزة او لغة ردية لغة من احدى الخمسين الى اخر العمر
 وشرع من خمسين الظهر والعصر فلا يكره حضور الجهر والمغرب والعشاء وكذا الجمعة والعيد والصلوة في رواية
 عنه ولتكن السواد فيقرب في ناحية في رواية وما عندنا من حضوره في الكل كافي الكسوف والاستسقاء

كافي المحيط وهذا في زمانهم وما في زماننا فيكون حضوره ما كان جماعة وهو المختار كما في الاختيار وغيره وفيه إشارة إلى
 حضور الواسطة لطف الكهنة مكررة في زماننا وينبغي أن يكون كذلك في زمانهم في المحيط قالت عائشة رضي الله عنها
 للمسلمين حين شكون اليأس من عرفة الله عنه لم يهين عن الخرج إلا المساجد لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم
 عمر الآن لكن الخرج يقتضي المتوخى يصح اقتدائهم وقبضه وصحة ما يقتضيه أي من وقع يتم
 صحته فلا يقتضي من تواجد على الماء طاهر من يتم على أن الخمس لأن أمامه حدث غايه كافي النظم
 ولا يقتضي بالقيم متوخى مع ما وهلا عند الشيخين وقال محمد أنه يقتضي به مطلقا وقال غيره لا يقتضي
 مطلقا كافي الزاهد ويدخل فيه صفة الجارية والاختلاف فيه كافي الخاتمة يقتضي العاقل للرجل أو غيرها
 بالماح على الخفاء الجبر والقائم بالقاعد عندهم خلافا لمحمد ويستثنى من التراجع فاما صحة بلا خلاف على
 الصحيح وقيل باسحاب القيام عندهم والقعود عندهم الكلام يشير إلى أنه يقتضي المقيم والمباح والقاعد
 بملة والقاعد الكرم كافي المحيط والافتاء يشير إلى أن إمامة الاحدب وإن لم يترقب فبما هو من كونه وبالحذ
 مائة العلماء كافي النظم والموى بالموى ما إذا كان قايما أو قاعدين أو مستلقين أو مضطجعين أو
 مختلفين واختلف في الموى قاعدا بالموى مضطجعا والاصح الجواز كافي النهاية وقيل شعابا أنه لو اقتضى
 يوم من قام أو قاعد يوم لم يجز كافي المحيط والتفعل والمفترض فيسقط عن التفعل التارة وفرضية التفعلة الأولى
 وفيه إشارة إلى أنه لا يكون جماعة التفعل إذا دام الفرض والتفعل التعلل وإنما المكره ما إذا أدى الكل نقلا
 والى أنه لا يقتضي المفترض بالتفعل كما يجي لا يقتضي رجلا بامارة بالغين فلا يقتضي خشيته شكل خشيته ولا بارأ
 لا احتمال لكون رجلا في الزاهد وصبي أي لا يقتضي رجلا بامارة بغيره في الفرض والمستند والتفعل عند
 البيهقي وأما عند محمد فجميع في التفعل والأول المختار كما في النهاية فلا يقتضي عاب في التراجع على الصحيح وإنما
 بالمعزاة أكثر الخراسانية كافي المحيط والكلام يشير إلى أنه لا يقتضي به في صلوة الجماعة كافي جامع الصغائر والى أنه يشهد
 الصبي بالصبي كافي الخاتمة والى أنه لا يقتضي ياله غير ملحق كما أشار إليه الكافي ولا يخفى أنه مستند إلى ما يبان
 من أنه لا يقتضي مفترض يتفعل ولا طاهر صحيح بعد ولا صاحب ج سابك لبطون والمختار وغيرهما يقتضي
 صحيح صحيح ومعهذا وكما في المحيط وذكر في الزاهد أنه لا يقتضي سقاية سقاية وضائعا
 وفي النية يقتضي صحيح بعد وفيه عند البيهقي واختلف المشايخ فيه وقادى ذكر لما يصاب من القرآن بلان
 باليد كونه فان صلواته فاسدة المسمى لا تلاه كافي الخطاوى وابن اوان التامة كالأهلب ليد الكرى وفيه شعار
 بأنه يقتضي أحسن أو أي كافي المحيط ولا يقتضي ناطق أو أي بأحسن كما في الروضة والآخرة
 من مكنت ولا يقبل كافي الخرب ومن لا يصب الخط كافي الكرماني منسوبة إلى الامتياز حذف التاء كانه زكوا

أي على عادة العامة وعادة الأمة ولا ينعقد على غير ذلك في المحيط وغير يوم الجمعة أو قاعد ركع أو سجود
 يوم أي بقا أو قاعد بلا سجود ولا ينعقد على غير يوم الجمعة أو غير يوم الجمعة أو غير يوم الجمعة أو غير يوم الجمعة
 الإمام أن كان مثل حال المقتدى أو فوقه جاز صلو الكمال وإن كان دونه جاز صلو الإمام فقط كافي المحيط لا
 مفقود ولو كان ذلك الفرض من قبل نفسه كما إذا نذر أو تنفل في جميع الأفعال كلها أو المتبادر في مقتدى من تنفل
 في بعض الأفعال كما إذا اختلص الإمام بعد الركوع من جاء ساعته فيجد سجودين فإنه أنفل في حق الميطة
 فرض في حق المقتدى وكما إذا اقتدى المستفل في الشفع الأخير من الفرض فإن القراءة فرض في حق المقتدى مثل
 في حق الإمام لكن العامة قالوا بأن السجود صارت فريضة بسبب خلافة والقراءة فريضة بسبب الإجماع فإن هذا لا
 أحد حكم الفرض ولا عليه دليل كعامة فلا تقتدى من غير تنفل إلا في جميع الأفعال ولا في بعضها وفي غير عباداته
 يقتدى المستفل بالتنفل كصلاة ركعتي العشاء والتراويح وركعة الظهر بأربع قبل الكل في المحيط وأعلم أن في
 الاقتداء في هذه المواضع إماماً بأنه لا يغير شاعاً في صلوته فينتقص الوضوء ويجب القضاء لأنها تفسد بعد ذلك
 وقال بعضهم لا يغير شاعاً ولا صحاح في المسألة روايتين والصحيح الأول كافي المضمرات ولا ينعقد في مقتدى كصلاة
 العصر أو ظهر اليوم أو الأضواء بمقتضى كالمظهر أو ظهر الأسر والأربعاء ويدخل فيه مقتدى في مظهر مقتضى
 ثم أقصد واقتدى بمقتضى كافي النظم وكما سافر مقتدى بعد غروب الشمس في العصر عقيم شرع في غير الوقت
 كافي الزاهد وفيه إشارة إلى أنه يقتدى في العصر بهذا المقيم بعد الغروب وإن كان صلوته قضاء لأن الصلوة
 واحدة كافي الظهيرة وإلى أنه يقتدى لاحق بالحق لكنه لا يقتدى بالأصح وإلى أنه يقتدى مسبقاً مسبقاً
 لكنه لا يقتدى على الشهود في أكبرى أنه المختار لأن الاقتداء في موضع الأثر مفسد ولعل في مقتدى عند
 فإن كلام القاعدي لا يخفى من إشارة إليه في زيادة الإيضاح فإن النكحة إذا اجعلت نكحة كانت غير الأولى
 وأعلم أن في هذا الاقتداء في هذه المواضع من وإلى أنه يغير شاعاً في صلوته نفسه فينتقص وضوءه وبالقبض
 ويجب القضاء لأنها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يغير شاعاً ولا صحاح في المسألة روايتين والصحيح الأول
 كافي المضمرات والإمام لا يطيلها أي لا ينفى له ويكره أن يطيل الصلوة بالقراءة والتسبيحات والدعوات
 ويحتمل أن يكون الضمير للقراءة ويكون ويدل عليه قوله ولا يطيل الإمام قراءة الركعة الأولى على الثانية الأولى
 فإن الخطأ فيه سنة فقد رخصت الثانية وقبلت قبل الثالثة وقبلت قبل الثانية فإن كانت متفرقة من حيث
 الأولى فيها ولا يغير الكلمات والتركيب ولا بأس بأن يقرأ في الأولى البعينة وفي الثانية ثلاثاً كافي المحيط
 وقال محمد أنه يطيل في جميع الصلوات وعليه الفتوى كافي الزاهد وغيره والكلام مشير إلى أن المقتدى يطيلها
 وذكر في التمهيد أنه أفضل وإلى أن الثانية لا يطيل على الأولى بشرط كونه عامة المتداورات إن أطالها أو

لا يكره بخلاف ما فيهما فانكره بالاجماع لكن قال ثرث الائمة الملك وغيره لوقا في الاولى سورة العصر وفي ذلك
 ايات وفي الثانية البرز وهي تسع لا يكره وقال ترك الائمة الصباغى ان يكره لكثرة الزيادة فان الست في النصارى
 الاصل بخلاف ما اذا قلنا في الاطى الاعلى وهي تسع عشرة وفي الثانية العاشية وهي ست وعشرون فان في الطول
 لا يكثر الجمع فانما اقل من النصف كما في النية والى ان التفرع يطيل الاولى فان كان بقراءه ما شاء والى ان ما ذكره
 مخصوص بالزواجر فان الاطى لغيره في السان والتطوع لم يكره وعن ابي يوسف رحمه الله ان يكره لانها سواها في النهاية و
 يقوم الموم رجلا او صبيا الواحد محاذيا له على يمينه بلا فرجة كما في الجلابى وفيه دلالة على عدم جواز التقديم عليه
 والتأخير عنه والقيام خلفه لكن فيه تفصيل فانه قيد لوقد قدم قلده على الامام لم يجز صلوة لعله الفرض والعبرة
 للتقدم وقيل انها جائز ما بقى المحاذاة في ثوب من القدم والاصح ان العبرة بان كان في النية ولو اختلف قدما
 في الصفه والكبر فالعبرة بالكعب على الاصح وقالوا لو تاخر كان سبيبا على الاصح لخالفه السنة وعن محمد بن يعقوب ان
 يكون اصابعه عند كعب الامام وقيل ان امله عند عقبه ولو قام خلفه في ركعتيه او اسبغته خلفا وانظر منه انهم
 غير الموم والعبرة في الموم للراى حتى لو كان راسه خلف ماله ورجلاه قدامه وجعل وجهه وعلى العكس لا يبع كافي
 الزاهدى وغيره واعلم ان ما ذكره من الحكم يشمل ما اذا اقتربت المرأة بالمرأة فانه مشترك ويقوم الموم الزاهد على
 الواحد اثنين كان او اكثر خلفه في المسجد الى اى موضع شاء وفي الصحيح فيما اذا لم يكن بينهما فاصله كثير وقوله
 بعضهم بسبعة اذرع وبعضهم بمقدار نصف كافي تحفة الشريكين فان قام الامام على يمينه الصف او يساره او
 وسطه فحق كافي بالمسوط وعن ابي يوسف بنو سبط الامام بين اثنين كافي الكافي وفيه اشارة الى ان الواحد يترك
 من الهام الى الخلف اذا جاء من كافي الجلابى والاحسن ان يقوم ويتأخر الزاهد فان كفيته ان يقف احدهما بعده
 والاخر منه اذا كان الزاهد اثنين ولو جاء ثالث وقف على يسار الاول والاربع عن يمين الثاني والخامس عن يسار
 الثالث هكذا ولو كان احدا الصنفين فاقصا الحق باقها ولو استويا قام عن يمينه والقرين من الامام افضل
 كالقيام في الصف الاول من الثاني ولو جاز الامام كافي القرينة ويصف الرجال اي يجعلون على خط مستوي بحيث
 يكون ساكنهم متقابلة ثم يصف الصبيان بالكسر على المشهور والضم لغتة ثم الخناق بالضم والكسر جمع الخنعة وهو
 ماله الرجال والنساء والمراد المشكل منه ثم النساء ثم الصبيان كافي الزاهدى ولم يذكره امام النفا وفيه شارة
 الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها فتدعى قام على يمينه فان كان اثنين يقومان خلفه والمرأة
 خلفهما كافي الجلابى والى ان هذا الترتيب واجب فان قدم البصير على الرجل في الصف ففسد صلواته لان الجمهور
 على انه يفسد بخلاف ما اذا قامت الموقرة امام الموم وبينهما فرجة قد استطوأت فانه يفسد عند الجمهور وقيل
 غير مفسد كما ذكره الزاهدى والى التحليل تأخير النساء ان يقول فان حللته اى استويت قدم المرأة فثابت اعتداله

الرجل فان القدم مأخوذة في منبوعها على ما نقل عن المطراني فاستواء غير قد منها البعض غير مفسد ولا يخل في
الرجل والمرة الصبي والصبيبة المشتهيات فلا يفسد محاذاة غير المشتهيات ولا محاذاة الارض المراق للرجل من غير
انه يفسد كما في النهاية واشترط في الخزانة صياغة الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل المحاذاة مفسد كما قال البريوني
واما عند محمد فيشترط مقدار كبره وان المحرم كالم لا جنسية والمتبادر ان يكونا في مكان مستويا لا حايلا فانه
يفسد ان كانت على الارض والرجل على مكان قد قامت وكذا اذا كان بينهما حايطة او سرة او قسبة قد خرج او خرج
يسمى بالرجل كما في الزهدى وغيره في صلوة فريضة او واجبة او سنة او نافلة او فيضة في حق الامام قطع في حق
المقتدين وفيه اشارة الى ان محاذاة المرأة لم تفسد فصول العنارة وكذا محاذاة الجنبة لان صلواتها ليست بصلوة
حقيقية ولذا لم تفسد بالمحاذاة صلوة من لا يقتدى في الاصح كما في النهاية لكنه خلاف ما مر من الاشارة المشتركة في قوله
اي مشترك بينهما بان اقتضت المرأة وحدها او مع الذكر ولو في صلوة الامام واحدهما عاين في المنزلة المنزلة المنزلة
فيه فانه وان لم يكن مفسدا الا ان يورث الذكر اهتداء او الاساءة كما في الترتيب فدخل فيه المدركة واللاحق والسبق
فاخرجه بقوله وشركه اذ بان الترتيب كل الصلوة مع الامام سواء اقتضت وحدها او معه شخص ولا يخفى انه يخرج
لصورة الترتيب فلا حاجة الى قيد القرينة ولما قيل ان يقول باستدراك الاول ايضا فان المشتركة على ما في النسخ والاول
المرارة ان تقتضي المرأة وحدها او مع الرجلين او صلوة الامام فسد صلوة الاصل والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
فقد ترك الفض فلا يشار الى قائمها ولا تأخر فسد صلواتها لما هو بالماضي بالتأخر كما في المحيط على شايخ العمري
وفيه اشارة الى انها لو كبرت مع الامام محاذية لم تعد تحرمته لان المفسد المحاذاة في صلوة مشتركه مالم يعتقد الترتيب
لم يتحقق هذه المحاذاة وهو الصحيح كما ذكره الطواشي كذا في الحاشية ان لوى الامام امامتها سواء كانت صلوة وقت
النية او لا سواء كانت النية قبل الشروع او بعده لكن قال ابن ابي عمير في شرطه بغير اشارة الى وقت النية
وقت الشروع او بعده كما في النية ولعل التحصيص مشير الى ما في المتن من صحة النية في غيرهما وعلل الشروع عندهم
وفيه دلالة على ان شرط النية في جميع الصلوات والاجماع انما لا يشترط في الجمعة والعيدين كما في الخلاصة ولا اي وان لم
ينوا امامتها اي في صورة اقتتالها محاذية للامام او المقتدى فصولها فسدت لصلواته وفيه اشارة الى انها لا تأخر
في الصلوة كما مر وانما هو الاقتتال غير محاذية صحيح الاقتتال بغير النية الا مع نية امامتها النساء كما في الترتيب
وعن الحسن بن ابي حنيفة اذا قامت خلفه ولم تكن بحجب رجل بدون النية كما في الزهدى وغيره فالقول
بان الاشارة في الاول معنى من النية ليس بشيء في فصل فصل سبقه اي عريضة لا يفعل ادى والسبق الاكل
التقدم في السير ثم استعمل في مطلق التقدم حدث غير مانع كالتخايف وغيرها اذا حدثت في ركوعه او سجوده فانه لا
يرتفع مستويا ففسد صلوة بل يتأخر مجرد بان يعرف كافي الزهدى توصيلا لمكان فان قليل الكثرة مانع

وفي شعاريان الاستخارة غير مانع وهذا اذا سجد من تحت ثيابه ولا فكشف العورة مانع كافي المحيط وكذا في
 الدلو الموقوف ونزع الماء في الفتاوى انه غير مانع فلو كان الماء دجسلا وبقره ويرى نزع ان كان سوية النزع اقل
 والا يذهب الى الماء كافي الزاوي والصحيح ان النزع مانع كافي المضيق وكذا في النهر الاقرب الى الابدلة
 اشغال بالاصح كافي التحقيق لكن في المنية لو تعرضا عرض الى الغرائم ولو اخذ نعل الى التوضئة لم يتم وانما باقية
 من الصلوة مع كين وقع فيه الحالت كافي النهاية وفيه اشعار بان المدة كالرجل في الامام وعن ابي يوسف في رواية
 الاصل انها لو لم تكن بالوضوء بلا كشف اعضاء العوض وان كان ثوبا رقيقا فكشف لم يتم وفيه جواب عما قيل ان
 المدة من فوقها الى قدمها محورة على ان الوجه ليس يعورة وكذا اليد والرجل في رواية عن ابي حنيفة وهو ان النزع
 بحيث يصل البلة الى شعر ما كذا في المحيط ولو كان الحرف بعد قدام التشهد من القعدة الاخر فيصطلح لم
 ولا رواية في عدتها وقال ابو جعفر انها تعاد كافي الجواب وهذا عند فان النزع لم يوجد وقال انه لا يتوضأ لانه
 قد خرج بالحرف بعد التشهد والاستيناف اي تجديدا للحرمة بعد ابطال الاولى ما شاء من الاعمال فانه لم يحل
 فيها كسر شرج في الظاهر ثم نوى الظاهر كافي الزاوي افضل من الاتمام للنفذ والمقدم والامام وقيل الاتمام
 لما كافي الاختيار وغير الامام بعد الحرف يستلزم ويجزوا هذا التوب او لاشارة اخرى من يصلح للامانة و
 المدة كافي اول من تكلم في السجود فان قدم السجود تمام الصلوة بعد تمام صلوة الامام يقدم المدة كافي السلام
 الى مكانه اي الامام ويضع اليد على الركبة للركوع وعلى الجبهة للجلود وعلى النقرة كافي الزاوي والاصبع على
 الجبهة واللسان لجهة التلاوة وعلى القلب للسمو ويشير باصبع الى ركعتين وباصبعين الى ركعتين كافي
 المضيق وعنه اذا توضأ في جانب السجود والقوم ينتظرونه فرجع الى مكانه واتم جان كافي الجواب والتبادر
 من كلامه ان الخليفة ينوي الامامة وهذا لا يصح انما يغير اليه بالاتفاق وعن الطرفين ان نوى في الحال صار
 اماما حتى لو اتم في مكانه فسد صلوة من امامه وان نوى ان يصل اماما اذا تقدم فهو على ما نوى وظاهر مشي الى انه
 لا يستلزم في صلوة الجنان كافي الاضواء والى انه بعد الحرف على امامته الا اذا خرج عن السجود ويقوم الخليفة
 يخرج او بنفس مقامه او يستلزم القوم غير فلو خرج بلا خليفة تفسد صلوة المؤمنين على الاصح ولو كان الامام
 كافي الزاوي كافي في الخلاصة انه تفسد صلوة ايهم كونه في النهاية انه لا تفسد على الاصح والصحيح والاحسن ان
 يقال ويقوم اخر كان الامام فيمثل ما ذكرنا ثم يتوضأ اماما وفيه شعارة لا يمتنع الى التوضئة الا اذا قام الخليفة
 مقاسه ويتم ثم كان التوضئة او يعود الى مكان الخلاف او يبقيه او يجزأ اخر كما لنفذه فانه يجزأ بين الاتمام ثم هو
 اختيار البعض وبين العود وهو اختيار شيخ الاسلام والامام الخجسته كافي المحيط وهو افضل كافي الكافي ان فرغ
 امامه اي امام الامام شرط جزاؤه ما دل عليه قوله ثم او يعود والافترغ امامه عاد الامام الى امامته لا على الركعة يستقل

لا حتى

ولا يقبله ما فات لا حتى فيقوم ويركع ويجهد مقلداً للإمام ولو زاد أو نقص لم يضره كما في الخلاصة وقالوا
 هذا إذا كان بينه وبين الإمام ما يمنع الاقتداء كجداد أو غيرهم ولا يجوز له العود وإن لم يفرغ الإمامه كما في المحيط
 وكذا أي مثل الإمام المتقدم في أن يخبر بين الإمام والعود إن فرغ الإمام والأعلى لاعتداله لأن يكون فيها ما يمنع
 الاقتداء فيجوز أن لا يعود ولا ذكره من الخلاف وفي الجواهر للمنفرد حاشية المتقدم وفي التوابع لوعاد المتقدم
 بعد ما فرغ الإمام تفسد صلواته الصحيح الأول كما في المحيط ولو جاز وهو من أفعال لم تستعمل إلا بحولاً وهذا من
 فيها لا يتم الصلوة من الأمور الثلاثة فلو صار المصلي محضاً أو أوجب عليه تناول المحدث السك في الصلوة لشرب
 قبلها أو احتلم أي رأى المصلي في النوم ما يوجب النزول والتركيب يدل على روية في النوم كما في المقاس
 والأولى وجب عليه غسل في مثل ما إذا حاضت أو أنزل بالتركيب أو المظهر وغيره كما في الجواهر وفيه شبهة فاسية
 أو عاملاً لأنه كانه كالإمام وفيه شعاعان فإن المصلي غير مانع للبناء كما في المحيط وأحدث أو فعل المصلي حدثاً
 موجباً للوضوء حدثاً بعد حدث فلو غطس فسبق حدث بني كما في النية لكن الصحيح أنه لا ينبغي كما في الظهير
 علامته أنه بالفعل أو أصابه أو يؤذي أو ينجس من التوكيد جاوز قدر الدرهم فإنه إذا غسل لا ينبغي ومن
 أبي يوسف أنه ينبغي إذا لم يغسل فإن وجد الخروخ من ساعته أجزأه وإن لم يوجد فإن أدى ركع لا ينبغي إلا جازع
 وإن لم يؤد به وإن طال مكثه وإن وجد بلانزع وأداء ركع لا ينبغي عند الشيخين خلافاً لما في المغني وبني
 كما لو أصاب جسده كما في المحيط وإنما قيد البول كما هو المتبادر لأن المانع من البناء على ما في الظهير بجملة الغير
 لا نجاسة لو خرج والضم أي صدم عظمه وثق ففقد المقاس الترتيب يدل على صدم الشدة فيتناول ما إذا شق دماغاً
 أو زاده أفتان بحدقة أو سقط من سقف أو دخل الشوكة فجعل وجهه في السجود فإنه لا يغسل منه دم قالوا
 ينبغي في هذه الصور عند أهل خلافاً لأبي يوسف وقيل لا ينبغي في صورة الشوكة كذا في الخلاصة وفي الكلام من رأى أن
 بالأسالة لا ينبغي عند الكل إلا ترى أنه لو خرج الدم بالعد لا ينبغي لأنه بمنزلة الحدث كما في كثير من المتأولات وأركان
 الإمام أنه أحدثت فاختلج من المجدل أو من أنه أحدثت فاختلج وجاوز الصفوف أي عقله لا يعطف
 من الجواب الأربع وإن كان بين يديه ستر أو بناء أو غيره وهذا بناء على ما روى هشام عن محمد فأنهم قالوا إن كان
 يديه عالماً لم يغسل إلا إذا جازمه كما في المحيط خارجة أي من خارج المجدل لا في خارجة فإنه لا يغسل من الظرفية كما
 نص عليه سيبويه وفيه شعاعان إن الميت كالصالح لكن الأصح أنه كالصالح ولا يجوز الاقتداء به بهذا اتصال الصفوف
 كما في النية وفي الكلام أي إلى المنزلة تفسد صلواته في المجدل والجهل بالخروج من موضع يتجوز من الجواب الأربع
 كما في المحيط فظهر طهره أي علم في صلاته أن لم يحدث بطلت الصلوة فبعض الاستيناف في هذه الصور الثانية
 ولو لم يخرج الإمام أو المتقدم من المجدل أو لم يجاوز الصفوف خارجة أي أي وصل ما يقع من الصلوة بأصل

واعلم ان هذه المسئلة تستأدى من المعلوم فلو كثرت به لكان احسن وبعد مقتدا بالشهد قبل السلام ان على علم
المعلوم اي على المصلي ما ينافيها من غير الشهادة والحادث العمل والعلو ام من الحقيقة فيشمل ما اذا من او غير علم
تمت الصلوة للخروج بالضعف في الكل وان على الامام نفس صلوة المسبوق اي مسبق لم يقيد كونه بالشهادة لانه
لم يتأكد ان يزدحم وعند علم لا يتأكد ان يزدحم او لم يفسد صلوة المذنب بل بخلاف وفي صلوة الملاحق روايتان
كافي الخاقان وان وجد هنا اي بعد مقتدا بالشهد قبل السلام سواء كان في غير السهو او بعد قبل الشهادة او
بعد فان هنا بالضم والتشديد قد يلازم الزمان وروية المقيم المأوى والعبادة ونحوها من المسائل الاثني عشر
وغيرها كخرج الرجل من خضم الماسع ومخالفه وسقوط الحجرة عن ربه ونحو ذلك العذر ونيل العاري ثوبا وقدره المولى
على اركان وقدم الامم سورة واخطافه القادى وتذكر القادى وتخرج وقت الغيرة وتغير الشمس عند فضاء الظاهر
ووجدان ما يفسد الصلاة الكثرة فندت اي بطلت اصل الصلوة عند ما يجتمع اى في رواية ويجوز في غير الركعات
الان الكس ارفع لوضعية المزج بضعه اى بفعل صله عن المصلي فصدلان الصلوة عبادة لها تحريم وتقبل
والخرج عنها الا بذكر الفعل كالحج ولم يوجد ففسد كما قال بعض اصحابنا الان الصحيح الذي عليه المتفقون من ان
اصل الصلوة لم يفسد عند ما ان الخرج بالضعف ليس يفسد عند ولا افتقار لى لغيره من الحدث العمل وانما وجب
الاعادة عند ان هذه الامور يغير للغير لى العمل في خلال الصلوة فكذا في الجن كنية الاقامة وليست بقاطعة
كالكلام ما اذا وقعت بعد تسليمه فانما ثبت لانها لم تقع في خلال الانقطاع التخييم كما اشار اليه المبسوط وغيره
لا تفسد علمها لعدم فضية فصل يفسد ما اى بطل الصلوة علميا اى في البيع ان شاء الله مع الكلام في
الاصول على الحرف من حرف الباقى او المعانى ولا كثر منها واشتهر في حرف اهل اللغة في المركب من الحرفين فصاعدا
وهو المار به لطل في ان ادق ما يقع اسم الكلام على المركب من الحرفين وقية اشعار بها هو المشهور وان الحرف هو
الصوت للكيف كثر في المحيط ان الصوت والحرف كل منهما شرط الكلام اذ لا يحصل الاضمار الا بهما كما قال الجمهور وقد
الكرخى ومن قال بعد مثل شيخ الاسلام الى ان الصوت ليس شرط في حصول الكلام فخرج الحروف بلا اسم لم يفسد بها
الاصل كخرى وقابعية مطلقا اى ما هما او ناسيا او كذا او كذا او قاصدا ولو لا اصلاح كما اذا قال افعد
عند قيام الامام كما في المحظ والسلم سواء به انسانا او لا قيل بالفساد اذا خاطبه به كفى الواهدى وانما لم يكتف
عنه بالكلام لانه في حكم الذكر على حقيقيا او حكما فيشمل ضمان السهو وهو ما اذا وقع في اصل الصلوة كما اذا سلم
على الركعتين طائفا بها الفجر فانه يفسد بخلاف قسم اخر منه وهو ما اذا وقع في وصف الصلوة كما اذا سلم عليها
طائفا في رابعة الظاهر فانه يفسد كما في هو المحظ فلو سلم المسبوق مع الامام ذاك على نفسه ولو سلم المصلي
فما طائفا انما صلوة ثم علم ان لم يتم لم يفسد لكن في النية انما يفسد والنظم ان المفسد بحمد السلام بلا علم والمحظ

فرضه الصف احد بجانب المصلي توسعة لمسندت صلوة فينبغي ان يكتم ساعة ثم يتقدم بوايه الكفا والامام
والفتح الامام الى النظر للفتح الا الامام في المقدمة فتح على الامام كله وادامام راد نهان ومثلثة الاساس
والفتح فتح المصلي القراءة على غير امام من مصلي يصل صلوة او غيرها او غير مصلي ان اضطره القراءة سواء كان
قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة او بعده وقبل التحول الى اية اخرى او بعده وفيه اشارة الى انه لو لم يزل المداوة
دون التعليم لم يفسد بالخذلان الفتح على الامام غير مفسد لا لصلوة ولا للصلوة النافعة وقيل يفسد صلواتها
والصحيح انه لا يفسد بكل حال كافي كافي والى انه لا يشترط تكرار الفتح للفساد وفي الاصل انه يشترط الاول والصحيح
كافي النهاية ولو اخذ الامام من غير مقتضى او من التمدد بتلقين الغير يفسد صلواتها كما في الزاهدى و
عن ابي يوسف لم يحسن الامام في الاعراب ففتح لاساء ولا ينبغي له ان يخطى القوم الى الفتح فيركع ان قرأ الجزى والاشكال
الى اية اخرى في ركعة الفتح عن الجعفة رويان كافي الترتيب والقراءة من مصنف قليل الاكثر وهذا ظاهر
الرواية وقيل مستدل بالجزى وقيل مقلدا للنافعة كما في الكرماني وقال انه غير مفسد لكنه مكره ولا إطلاق
ميراثه في الحفاظ وغير سواء وقيل الخلاف فيمن لم يحفظ فلو حفظ فسدت عندهم وقيل بالعكس كافي الزاهد
والى انه لو نظر الى الصفح ونهه لا يفسد ولا خلاف فيه وكذا لو نظر الى غير وجهه فانه غير مفسد على الصحيح والى
لا يفصل الحكم بين الامام وغيره كافي النهاية والنجوى وضع الوجه والقدمين على الخش لا يفسد بل يردم
النظم في جميع الاركان وما عداها وما عداها يفسد السجدة للصلاة لجواز ان يسجد بعده على
الظاهر كافي التلخيص لكن في المحيط لو سجد على الدم لا يعيد عند الجعفة خلافا لما في وضع يديه او ركبتيه
لا يعيد اتفاقا لكن في النظم لو وضع ركبتيه لا يجوز في ظاهر الاصول والاعمال في كل ركعة بما يسأل الاستحسان
عن الناس مما اخرج في القرآن او المأثور كما في الظهيرة فلو قال اللهم اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقنا بالتوبة
تفسد لا يفسد القرآن وكذا لو قال اللهم اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقنا بالتوبة فلو قال اللهم اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقنا بالتوبة
لا يفسد وقالوا فيهم تفسد ولو قال لا اكثر لم يفسد لانه لم يجر في عبادتهم كافي الترتيب والحكماء
ان الدعاء بما لا يسأل عنهم مشروع في كل ركعة وفي الجملة الدعاء في وضع التسبيح والثناء كافي الزكوى والفعود
لكن في موضع من المحيط انه يشرع الدعاء في وسطها بل في آخرها واما آخره وحقه التقديم ليكون القول عند
القول في الفعل عند الفعل لان تقدم السجدة عليه ذات بالنظر الى ما في المحيط والكل الى يوصل الجوفه ما ياتي فيه
المضع مضعة اوله والشرب ان يوصل اليه فلا يثبت في ذلك كافي الايضاح وفيه شعار بان عمده وسواء
وكذا قليله وكثيره الا اذا ابتلع ما بين اسنانه فليس يفسد كذا في شرح الطحاوى فالقليل ما دون
الحصنة وقيل ما دون ملا الفم وفي الكتاب انه غير مفسد بلا فصل كافي فم ولو ابتلع وما بين اسنانه لا يفسد

ما لم يكن ملائمة كافي المحيط وكذا ان ابتلع ما بقى فله بعد الشروع فلو ابتلع عينا من السكر قبل ان
 يتم ابتلاع حلاوة بعد ان يفسد كافي الخلاصة والعمل الكثير في تفسير خلاف اشار الى كثرة منه اي ما يحتاج
 الواقع الى اليدين وان عمل يد واحدة فلو غدا لا زلنا نعلم نفس صلوته ولو حل او نقص باليدين لم يفسد
 الا اذا كان وقيل الاعتبار بالعمل فالعكس الحكم في الصور يتبين وبعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل باليدين
 فلو حرك رجليه ففسد بخلاف ما لو حرك رجلا على الدوام وقيل ان حرك رجليه قليلا لا يفسد كذا في الذخيرة
 وغيرها وانما ابتداء بهذا التقدير قبل ان يوسع على ما قيل في التزانية وهو غنا الفصل كذا في الخلاصة لكنه غير
 شامل لكثير من الاحمال كالمسح بالرجل والحل والصبر مع زوج الدين والتقبيل والنظر بشهوة وغيرها اشار الى تفسير من قال
 باهر شامل لكل واقرب الى قول الجنيصة فانه لم يقدر في مثله بل فرض في اي المتبادر فقال او ما يستلزم المحيط
 من الفصل ثم ما ذكره من انه لا يفسد عن اصحاب كافي المحيط وهو اختيار عامة المشايخ كافي الخلاصة وهو المختار
 كافي الصغرى وهو الصواب كافي الغزالي فقال او يظن وقيل يقين كافي الزاهدى وذكر في التمهيد يفسد
 الناطق بلا فكر ان عاملا غير محال فان شك انه من اصل فقليل غير مفسد لانه يشمل كل ما لا يقبل المصلحة فيفسد
 مفسد وقال ابو جعفر ان كان بشهوة ففسد كافي الزاهدى وقيل الكثير ما اشتبه على علة التثنية فلو لم
 عن ركن واحد ثابت كما لو حرك من اليدين كل ركنين ففسد بخلاف ما اذا حرك من ركنين فلو لم يفسد كافي المحيط
 اذا رفع يده في كل مرة والافلا يفسد لانه حرك واحد كافي الخلاصة وقيل الكثير ما يكون مقصود الاضمار بان
 يفسد لمجلس على حدة كذا في الاسس من وجهته بشهوة فانه مفسد ويحل في الاخيرين ما اذا شئ فانه مفسد ومنهم
 من قال ان غير مفسد حاله العدم ما لم يستند به القبلية استحسانا وقيل انه حاله الفروج والجم وغيرها من سفر كذا في
 كافي المحيط وكذا في الصلوة كراهية تحريم او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او مائيا حكمه من
 العدم ونظرها في التزانية كراهية تحريم وان كان سنة زائدة او ما في حكمها من الادب ونحوه فتنبه ومنه كل
 هيئة يكون فيها ترك الخشوع اي التواضع كالتمغيص والشاوب والتشبيك والسدل وقلب الحصى والقطر
 والعبث والالتفات وتغطية الزم والرفعة والاختصار فان التوقي عن كلها ادب ومن الخشوع استعمال
 الادب كذا في الكشف وذكر في الجلال ان الخشوع المأمور به يتعلق بالقلب والراس والعين واليد والرجل
 حضور القلب وتسكين الجوارح والمحافظة على الاكل فلهذا ما ذكره المصنف تفصيل الجمل فلا بد من ذكر الغار كان
 الروايات والاعمال الاتفات المذكورة ان يلوى عنه حتى لم يبق وجه مستقبل القبلة كافي الكرامى وفي قصصه انه
 لا يفتل فاه ولا انفه الا اذا دخل الثأوب فح يضع يده على فمه وفي الزاهدى يترك اليدين في القيام واليسرى في غير
 والرفعة من الاصابع او مدحها حتى تصفوت ويكون خارج الصلوة عند الاكثين والاختصار وضع اليد على الخلاصة

والاكتفاء على عصا يدخل فيه الافتقار الى القعود على عقبيه او جمع الركبة الى الصدر او مع اعتدال اليد على
الارض وفي استناد الفعل الى كل واحد مما عطف عليه شعرا بان المكون نفس هذه الافعال لا الصلوة لكن في الظاهر
انها تترك بسبب هذه الافعال وتكون قلب المحيطة اي تسوية الجحاة الصغار لا تجعله اي يمكنه الجحود لا يفهم فذكر
مطلقا الا انه اورد في كل المحيط ومسح جهته من الزراب والحشيش من العرف والاطلاق مشعر بذكره المع
مع اولها الزراب وفي الخلاصة انه غير مذكور فان لم يرد في ذكره في اي فعلها فلا باس به بعد ما قل قدس
الشهيد وعن الحسن الزبائس مطلقا والصحيح ظاهرا في كافي الثقة وغيره ما ذكرنا ظاهر في اية الحرف والاكتمال
شبهه الى ان يظهر من انه ما واه في نفسه لم يكن وفي النية ان السمع اولى من ان يقطع السجود على كونه علة والكسر
او دورها في اشارة الى ان السجدة متفقة مع الكوربان وجعلهم الارض فلا منع الكوربان عنه ليجوز في الحصر والاف
ينبغي ان يصح مع العمارة في الحديث الصلوة مع العمارة خير من سبعين صلوة بغير عمارة كما في النية وانما
فما عساه في القاءها على الارض والذراع من المرفق الى طرف الاصابع وعقب شعور اي لف ذراعه حول راسه
او حده على وسط راسه وشده بالصمغ وغيره او على القضاة مع الشدة يخط او غير والعقب في الاصل الشدة كما
في المحيط وسد الثوب اي ارساها حتى يصيب الارض وصفه على اساسه وكيفية ارساله الى الارض من جوانبه فلا تترك
عن السدل ويدخل اليه الكف وسد الوسط بالمنطقة وعن ابي جعفر لم يشك لاساء كما في الزاهد في ذكره في
العتاق لم يشك لكن لانه صنع اهل الكتاب وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليه فكم الذي المختار انه لا يكون وفي المبد
كان نجم الامة الحكيم رسول الله في الاذكار كلف الثوب وكان غير من الشايح يسكنه وهو المحوط وكما في ضم
الثوب في بعض بين يديه اوس خلفه عند الجحود وكل في الكرمان وقيل لاس لصوت عن الترتيب كما في الاذكار
وتخصيص الامام اي انعاده بمكان اسبابه يكون مكانه اعلى او اسفل من مكان القوم بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل
بمقدار الفرج وعليه الاعتقاد كما في الحاشية وامامان يكون في صفة وهم في وسط الدار مثلا كما في الجواهر وامامان
يقومون في الجسد والامام في طلق يتخذ في الحراب في الكرمان في يتخذون طاقات في الحراب وانما يكون في الجسد
لا في تشبيه باهل الكتاب كما قال بعضهم واشتبهاء حال الامام على القوم كما قال اخرون فعلى الاول يكون في جميع الصور
مطلقا واما على الثاني فلا يكون عند علم الاشتباه والاول لا وجه كما في النهاية والكلام مشعر في هذه الصور
اذ كان بعض القوم مع الامام لم يكن على ما قال بعضهم كما في المحيط لا يكون ان قام الامام في المسجد بالرفع اي في
موضع صلوة بعض الحراب وسجد الطاق اي طاف يتخذ الحراب كما في الكرمان في الكرمان في الكرمان في النهاية اريد
بالجسد للمعروف والطاق الحراب كما ذكره للمعروف في المحيط مبني الى ما في الكرمان في حيث قال لا يمكن تشكرا وقام
الامام في الطاق لم يكن لعدم الاشتباه وكذا موضع اخر من حيث قال في الافتقار بالامام القيام في الحراب

من عبد الله فانما هو جسد من ذلك الباب حلق الكعبة من الاختيار حيث قال ان قام الامام في الكعبة وحلق المقلد
 حولها جازا فان كان الباب مفتوحا لا كعبية في الحراب في غير من السجود وفيه والزعيم ان الحراب كالطاق
 من المسجد والمفضل بينه لانه لا يعود الصلوة في الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم وعاد بجنيبه
 في تلك الاماكن ففقد تحت هذا الباب كما في الكرمان والضرورة مستثناء فلو حلق الجسد على القم
 لم يكن قيامه الطاق كما في الكعبة والقيام اي قيام الموم الواحد او الواحد خلف صف وجده من جهة ^{ثاني} يكون
 فيه رتبة لم يكن كما في القبة لكن في التراتب انه يكون فليرجل احلاس الصف كان اولى كما في المحيط والاصح ان ينتظر
 الى الركوع فان جاء رجل والا حجاب رجلا او دخل في الصف قبلت القيام وحده اولى في زمانا الغلبة الجسد
 جرم ففسد صلوة وفي توصيف الصف شعابا له لو وجد في الصف اول رتبة دون الثاني فيرق لا يضره لم
 لتفسيرهم حيث لم يسد لاول الكل في النية والفرجة بضم الفاء ولحقها خلد بين الصلوات في الصف كما قال
 ابن الاثير وصورة اي كروم جعل شكل حيوان فلا يكون صورة البهائم ولا يكون صورة الانسان
 وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط والصورة اعم من ذي الروح بخلاف التمثال فانه يختص به كما في المثل
 والاضطراب يتم وتمثاله ثوبه اي المصباح فان كانت في يده او خاتمه فلا بأس به كما لو كانت على سائر ^{الاجزاء}
 واستعمل وان كان اتخذها كما في الخلاصة وفي سجود سوا مكان ثوبا او غيره فهو بالفتح موقع الجسد من الارض
 مستعمل كان او غيره فيكون سلبا على المضارع لعدم الاختصاص بكان بخلاف ما اذا كان بالكر فانه اسم لما يقع فيه
 الجسد بشرط ان يكون مبتدئا على هيئة مخصوصة وفي جلاله وثوب في جهة من الجهات الستة فيرث تحت
 اي تحت قدمه فيكون امامه وفوقه راسه ويمينه ويساره ولا يكون خلفه وتحت كما في النهاية لم تكن في الكافي وغيره ان
 استدعا كراهته ان يكون امام المصلين فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وفي النهاية ثم تحت ويكون اتخاذ الصورة في
 اليوف كما يكون الاغول فيها والزيادة والجلوس لان ذلك رتبة الجوار ولا يكون بيع ثوب ولا تقبل شهادة باليه
 وناجده ولا اجل للصورة ولا اطلاق مشير بان يكون ذلك في اي موضع كان من البيت او المسجد وقيل لا يكون صورة
 الخنزير والبطيخ القبيح كما في التراتب وانما حصل الصورة لانه لا يكون جملة التبر الا اذا كان بين يديه بحيث
 لو صلى صلوة الماشعين وقع بعم عليه كما في جازر المظلمت لا يكون الصاوة اليها وكذا اتخاذها ان صورت
 الصورة في المواضع المذكورة جدا بحيث لا يبدل ولا يغير ولا يتغير بل في الكرم الى لا يبدل ومن بعيد كما في
 المحيط لكن في التراتب ان كانت الصورة مقلدا لم يكن وان كانت صورة طائر او فرس بالكر صحت في غير اليها
 وان عي لها بحيث لا يبق له اثر اصلا اما بالقطع او بطلاء شيء عليه او بخياطته عليه فلا ريب ^{في}
 الواس والجسد لم يرفع الكرامة كما في المحيط وفي الخلاصة ان محو الوجه كالرأس ويكره الصلوة في ثوب لينة

بالكبرياء ليس في البيت ولا يذهب بها إلى الكبرياء من الشياطين ولا إضافة مثل كل الدوام وحسن راسه أو كشفه ونحو
ما يترتب به لذلك واخضعوا فانه لا بأس به بل هو حسن ويكون تكاسلا وتغافلا في المحيط وكذا في القراءة ان يكون مطلقا
وبعد ما يقرأ منه أي والتسبيح والاصابع وهذا عند خلافهما او قبل الخلاف في المكتوبة وقيل في الطلوع قال
ابو جعفر عن اصحابنا انه يكره فيها كافي المحيط واما العترة في صلوحة التسبيح وهي صلوحة مباركة فيها منافع كثيرة
فلم يكن ضرورة واختلت السلف في هذه ما خارج الصلوة فنهى عن ذلك كافي في النهاية وقيل بدعة كافي في القاموس
وقيل بعباد كالمات عاربه كافي في الاصل والاكتمال مشير الى انها اذا اديت مع الكراهة لم يجب اعادة تكرارها
التمتاز في الوصل وفي فورية صورة وجب الاعادة وقال ابو اليسر هذا هو الحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة انتهى
وفيه اشعار بان كراهة الترتيب لا يجب وجوب الاعادة وكذا كراهة التحريم عند غير ابى اليسر بل الاولى ان يعاد
عندم في الصلوات اذا دخل فيها نقصان او كراهة فلا في الاعادة ومثله المحيط والنية والقيمة وفوائد
الفتاوى والترغيب ويؤيد ما في الكشف انه اذا ان بالمسورة على وجه الكراهة او حسنة يخرج من العدة
على القول الاصح وكذا في المسئلة قال الوريث اذا لم يتم ركوعه وسجوده يومه بالاعادة في الوقت لبعده وقال
ابو يوسف الترخي ان الاعادة اولية الحالين ورأيت بخط بعض الثقات ان الكراهة اذا كانت في ركن من ركوز الصلاة
مستحبة وفي جميع الاركان واجبة وهذا حسن جدا فان لكل مع دلالة على ذلك كما لا يخفى وغلق باب المجدد
أي فلا بد من شبه المنع عن الصلوة وهو جرم ولذلك كان السلف الصالح يكرهون سلا العقد على المصاحف
وعلى صناعاتها وخرايطها احتراز عن صورة المنع عن القراءة وقال مشايخنا هذا على وفق نهائهم اذا غلب
على الصلوة الصلح واما في نهائنا القاسد لاهله فلا بأس بذلك بل يجب صيانة ثلثه وفيه الحكم يختلف باختلاف الزمان
لكذا في الكرماني والتدبير في ذلك الالهة المحلة فانه صار المنع متوايلا له باجماعهم وقيل هذا اذا تقاربوا
كالعصر والغروب والعشاء واما اذا تباعد كما بعد العشاء والطلوع فيغلق كافي في النهاية والغلق بالسكون
اسم من الاعلاق كافي في الصلح ويضمن من يغلق المغلق واما المفتحين بمعنى ما يغلق به الباب ويقع بالمنع
فجاز كافي في اساس والرحل والحديث كالبول وغير ما خرج من السبلين فوقع أي المجدد فيما تعرض له و
العصاة والبنار والفتنة وفي حكم الاثر انه يصح اقتداء من كان على كان عباد باب المجدد من فيه كافي في المحيط
وغيره لان دفع النور عنه البق من غير في العادة وفي الاضافة رتبة ان المجدد لصلوة الجنادة والعبد ليس له
حكم المجدد وهو المختار الا في جواز الاقتداء بلا اتصال الصفوف كافي في النهاية وغيرها واختلافه في مسجد اللاد
والخان والارباطان مسجد جماعة كافي في الترتيب وينبغي ان يكون مسجد القواعد كذلك وذكر في الكرماني ان
العيض حكم المجدد على الاصح ولذلك خرج من ملكه بانيه ويدخل فيه الدابة خشبة الصياع والكلام مشعر بان

يكون الصعود على سطح المسجد كونه في الغيبة انما يكون اذا ضاق وبانه يجوز ادخال الدابة فيه بعد فاته على السلام
طاف بالبيت على ناقه لا لم اصاب رجله كافي الكرماني واعلم ان اعظم المساجد حرمه المسجد الحرام ثم مسجد
مليحة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم السورج كافي الشنينة وهو الحق بنيت في الصحراء
ماليس له مؤذن وامام وليتان كافي الجلالى لا يكون في بيت فيه مسجد اعلى باس من المسجد والحجرات فوق
مسجد البيت اى موضع هذا اللسان والتمنا اهل بان يخلو له حجاب ويغطف ويغيب كراهية صلى الله عليه وسلم هذا
منسوب لكل مسلم كافي الكرماني وغيره ولا يخفى ان الغرق ههنا مثل لم فلا يكره في العجوة والفتاوى لبلد له
وقيل يكره فيه ما يكره في المسجد والاولى الصحيح كافي التمرقاني فيدخل فيه الحجب ويحظر البيع ولا يكره الجامعة
والبول فيه ولا تزينه بالجس والساج وماء الذهب وغير ذلك وفيه شاة الى الزنا وبكفنه ان يجوز
براس كافي الشيخ وهو الاصح وقيل غاب لما فيه من كثرة الحاجة الا انه لو لم يكن من طيب ما لم يلبس منه
كافي الكرماني وقد غضب سليمان عليه السلام على راس قبة مسجد بيت المقدس كبريتا امره بتركها فقلت
من سافرة اننى مشربلا والى القليل والكثرة الحجاب او غير متساويان وقيل ان النفس القليل لم يكره
وقيل انه في الحجاب يكره كافي التمرقاني والى انه يعرف ليس مال الوقف وهذا اذا كان فاما من العراق
والافاض من المصارف كافي النهاية ولا صلوة ان يصلوا نحوها الى ظهر من لا يصل ولو فاعدا او نايما او نكاحا
قال بعضهم انه يكره اذا خط وقبر احد ههنا اوقف من النهى وتلايله ان يرفع صورته حيث يحاف فلفظ المصطفى
فيما اذا خط الى وجه من بين ما كانت ظهر اليد ويخرج اذا كان مواجها لانه صار كالمعظم له الكافي التمرقاني وقال
الحجة جنة بيضاء تنسج مستوية او غير مستوية ملقونة لقوله عليه السلام اقتلو الاسوديين اى العقوب
والحجة ولا يخفى انه يدل على اباحة قتل الجنية وغيرها كافي الكافي وغيره وليس فيه مناقشة كما ظن وقيل لا يعمل
قتل الجنية والاولى الصحيح وقال ابو جعفر لا يباح قتل الجنية فيها كافي في غيرها الا اذا قبل على طريق المسلمين
وفكره لا سلام الصحيح انه يجزأ في قتلها فاهم بوزن كثير وان لا اياها كبر ستائنه قتل حية كثر بسبب
فخره الحسن حقه جعلوا بحيث لا يجوز رجلاه قريبا من شهر ثم عالجناه بارضا ما لم ينزكوه وقال ما لم يكن كافي
النهاية وذكره شرح التلويحات افهم لضعف من الناس حقه لا يقدر على اطلاق احد من الناس ولا على اطلاق
واضاد طعامهم وشراهم والاطلاق فلا يحل ان يقتل من يفسد وان احتاج الى ضرايات متواليات كما قال
الامام الشيخ وغيره وبعضهم الى انه مفسد اذا احتاج اليها كافي الكرماني والاولى اظهر وهذا اذا احتج
ان تؤذيه ولا يكره قتلها كافي التمرقاني ولا قتل العترة فيما اى الصلوة ظن قتل واختلافه النساء
كماه وشاره بذكره الى ان قتل غيرهما من الوفيات مباح والى ان الاثبات بقتلها والاولى ان لا يتعرض بلاء ابناء

كافى الجواهر وباتم الحلف بالمرور فانه تمام امام المصل اي محلي في موضع ينبغي ان يصل فيه حتى لو كان مصليا وقوله
 من الصف موضع حال لم ياتم الداخل بالمرورين بل يلازم اسقط حرة نفسه كافى القية فأي موضع من مسجد
 طرف المصل والمرد ينبغي ان يدخل فيه الذكر والبيت صغير هو اقل من ستين ذراعا وقيل من اربعين وهو
 المختار كما اشار اليه الجواهر وباتم في غير المسجد الصغير من الكبير والصغير او اذا كان فيها ينتمى اليهم
 اي قيام بالمرور امام المصل في موضع او الموضع الذي ينتمى الى ذلك الموضع روية المصل فاطراف مسجد
 بالفتح ان يصل في المسجد الكبير او الصغير بغيره الا في وهذا قول الجعفر وهو الاصح كافى البسوط والصحيح كافى
 الخطا وقيل المسجد الكبير للصغير كافى كافى وقيل في الصغرى انه باثم في مقدار صغيرين او ثلثة اذ هو قيل
 حصة وقيل ريعين كافى النهاية وقيل حسيين كافى الخط وقيل موضع مجزوء وهو الصحيح كافى النعمة والفتح
 وهو المختار عند اكثر المشايخ كافى الكرماني وفيما حاذى الاعضاء اي يستوى فيه جميع اعضاء المار الاعضاء اي
 اعضاء المصل كلها كما قال بعضهم او اكثرها كما قال آخرون كافى الكرماني وفيه اشعار بان له عادات اقلها اوتى
 لم يكن وفي الازمنة يكره اذا حاذى نفسه الاسفل النصف الاعلى من المصل كما اذا كان المار على فريس ان يصلي على
 دكان اي على موضع مرتفع اقل من فائمه رجل كالسطح والسير وغيرهما فان لم يجد بان كان على دكان كالقائمة
 لم ياتم والدكان بالضم والتشديد في الاصل فاربعه معرب كافى الصحاح او عري من دكت المشايخ اذا قصدت
 بعضه فوق بعض كافى القياس ان لم يكن في الصور الثلث شرط جزمه ما دل عليه قوله ياتم ستره بالضم هو في
 الاصل بالستره كما قلنا كان ثم غلبت على ما ينصب قدام المصل اي لا ينادى بقوله اي خشب مثلا فيدخل فيه ما
 انتصب كالشبان قايما او قاعدا او كان مثل قائمة او استطوانة وقالوا ان حيلة او الكسبان ينزل فيمر ولله
 الذمة فلم ير جلاله مخاويلان فالان لم ين يلى المصل في النهاية وفيه اشعار بان البير والحوض والهرج ^{لصغيرين}
 لم يكن ستره وهو الاصح كافى التماثل وكذا الكبيرين فيها كالطريق كافى المنية بمقدار ذراع طول وفي الاعتقاد
 بل الاصل اختلف المشايخ واختلف في الاكثر كافى المحيط غلظ اصبع متوسط لان مادونه لا يدور للملحظين بعد
 كافى المحيط بغير معلوم او مجهول صفة اي يدخل في الارض وثابت والجهر الذي لان نصيبها يجوز من غيره
 قار وفيه اشارة الى انه ان تعذر الغز لم يوضع الا ان عامة المشايخ قالوا بالوضع لمقرب الليل من السنة
 كافى الكرماني قالوا لا يخط كما روي عن محمد وعنه يخط وعن ابي يوسف بوضع طول وقيل عرضا ومنه
 يطرح السوط بين يديه كافى التماثل حاكم احد جليبه او اليسر واليمين وهو افضل بقره اي المصل والذكر
 ان يصل في نفس المسجد ولا يقرب الى الستر كافى المفيد ويكفي ستره امام اللوم وان كان سبوقا وجازيها
 فالستر تحية كافى المحيط عند علم من المرو كما نزل محمد غير مرة في طريق مكة وعدم الطلوع ويذكر في

الماء بالسبح كما قيل أو بالاشارة بالرأس أو العين أو اليد كما قال آخرون لورود النص وقيل لو تركها كان
 أولى كما في المحيط وفيه اشارة الى الجمع بينهما فان ذكره والى ان لا يدركه بأخذ الثوب ولا بالضرب الرجوع
 عما قيل به كما في الترتيبات وذكر في المحيط ان عندنا لا يرد على الاشارة ان عدم السرة في صورة الثلث وقيل
 ان عدم خط طي لا يوجب وضعا وقيل بل ولا كما في الترتيبات وان مرهنة اى المصير بينهما السرة
 او في غير هذه الصور فلا يرد ان غير محتاج اليه لكن قال بعضهم بانهم مالم يربطها اذ كان بين المصير والماء
 مقدار الصفيين والافلاكيه كما في المحيط **فصل الوتر بكسر الهمزة وفتحها وسكون التاء** كسرهما والاولى كل
 منها هو الشهر بخلاف الشفع سميت بذلك لثلاث ركعات يعقبن جمع ركعة بالسكون وحكى الحسن ان
 جمع عليه وكان اذا جمعا ثابت بغير الواحد دون التثنية والمقتضى والادام يكن للاجتهاد فيه سماع وقيل
 بركعة الى ثلث عشر ويجب عند استئنافه او جاز وعنه ان فرض اى عملا علما وعنه سنة اى ثابتة
 بالسنة وبظاهره اخذ صاحبان وقال انه كذا السنن الا انهم قالوا بعدم جواز عملا بالية وبوجوب قضاء
 ولو تركه بعد براءة سنة كما في المعظم وغيره ومنها ان القضاء غير واجب كما هو فضيلة القياس فان القضاء
 اسقاط الواجب والسنة لم تصح واجبة الا انهم تركوها بالخبر بسلام واحد متعلق بوجوب ركعة وقيل بوجوب
 الركعة الثالثة اى الثالثة الثلث اشارة الى انه لا يقف في غير الثالثة معاملة القيام وانما يصح قول اشارة الى
 القانت سهوا في الاولى او الثانية لا يصح في الثالثة لانه لا يشرع سكون او الى ان تارك التهمة او التهمة لا يصح
 القنوت بعد العود من الركوع للقائمة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره وفيه رد على المسافر رحم الله حيث
 بعد الركوع ابدل بكبر رافعا يديه قائما المكبيرة قائما لا يبتدأ بالرفع وهو كالتكبير واجب وقيل لم يقف
 اى يقول دعاء القنوت بعد استنبال باطن الكتفين الى القبلة ومحاذاة الابهام اى تحت الاذنين ونحو ذلك
 الاصابع وخض اليد والوضع وايان الفاء موضع ثم لم يحسن كاطن والقنوت للدعاء والاصناف للبيان
 اللهم اني استعنيك وتستعنيك ونعم بك وتوكل عليك ونسئ عليك الخير ونشكره ولا نكفره ونخلع ذنوبك
 من غيرك اللهم اياك نعبد وياك نستعبد ونسبح واليك نسعى ونخضع ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك
 بالكفار والمجرمين ولا نكفر بك اى لا نكفر بقلبك ونخلع اى نطرح ويتوجه الفعلان الى الموصوفين وهما الله تعالى
 ونخضع بالكرم معطى لاحق كما في التكرار وذكر في المغرب ونشكره وان اجري على السنة العامة لم يثبت
 في الرواية لكنه مكتوب في المغررت وخزانة الفتاوى وغيرهما ووافوا بها استأثرتهم الا انهم جازوا كما سوى ونشكره
 ولا نكفره ونسبح واليك نسعى ونخشى عذابك كما في كثير العباد وغيره وليس فيه دعاء موقت غير وانفق
 الصلابة على اقرانه والاولى ان يردد عليه اللهم اهدنا فليس هديت وعافنا فليس عافيت ولولنا فليس لوليت

وبارك لنا فيس اعطيت انك تقض ولا يقضى عليك ان لا يزال من واليت ولا يعز من عاوت بتاكت رينا
 ولعالت عايقولا لظلمون علوا كبر والكلام يشير الى ان يقنت الامام والمقتدى والى انهما لا يجهران وقيل
 باحسان الجهر من الامام في ديوان الجهر لا يقنت مقتدى عند مجل كذا في الكريان ونعم الكلام في الراجيات فيه
 اى في الوقت بدا اى في جميع الستة والاولاد ولدوا لم يثن ولم يجمع والاباد قيل مولد كفا في المودات دون الجهر
 اى في الزمان وما ذكر هذه الظروف مبالغة في الرد على الشافعية فانه مستحب عنده في النصف الاخير من رمضان
 وفي الجهر اى في كل ركعة من العاشرة وسورة بلا تعيان وفي الكريان اى في الصلاة عليه لم كان بدو الاعمال
 والكفر من الاخلاص ويتبع المقتدى الحنفى في القنوت الامام الشافعية القنات بعد ركوع الوقت وكذا يتبع المقتدى
 قبل السلام والاولاد في تكبيرات العيد ما لم يخرج من اقبال الصلاة كفا في الكريان وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار
 بان لا يتابعه في السلام اذ اسلم في الركعتين بل يتم صلوة كفا في القنية لا يتبع المقتدى الشافعية القنات بعد
 الركوع في الجهر والاولاد ان لا يقنتى به كفا في المتقط بل يستقط قايما على الصحيح كفا في النهاية وقيل يقعد
 منظر الصحيح امام اذا سالكت ثوبك الداعي وقال الجواهر الاصح انه يقطعها على وجه الفساد وهو في الكثرة
 الشاذ لان القنوت في الجهر بدعة فكيف ينظر للبدعة كفا في الكريان وهذا كله عند هاروا معند ابي يوسف
 فينا بعة القنوت في الجهر وعلى هذا الخلاف اذ اكبر خلافا في صلوة الجحانة والاصح ان يسكت ويسلم مع
 الامام كفا في النهاية واصل المتن عام في النظم ان الاختلاف اذا وقع في موضع اتيان الركن يتابع المقتدى
 امامه واذا وقع في اتيانه لم يتابعه وس قبل فرض الفجر سنة مركبة اقوى من غير حاجته لم يخرج كذا في احوار
 مرجع الناس من الفضة كفا في النهاية وقبل انها واجبة وقيل بقرب الفريضة وقيل يستحب في اول الوقت
 كفا في السنة وروا الكافرون والاختلاس والانزاج والقبيل الدفع ضرب العدد مجرب وس بعد فرض الظهر والظهر
 فالفضل للظهر ثم المغرب كما قال البطلان وذهب الجواهر الى العكس فانه خط الله عليه لم يدع المغرب فسوف لا
 حضر يحصل ان ينشر الواو الى استوائها وهو الاصح كفا في الترتيب وغيره وبعد العشاء ركعتان وذكر الكري في انها
 بعد ما اربع تسليمة مبرجة عاد على الاول كفا في شرح الطحاوى وناخير ما يدل على خطاها عند الا ان لا
 قال انها بعد الظهر والجلابي بعد التي قبل الظهر ويمكن ان ينشر الواو الى استوائها التسليمة قبلها كما قيل والاصح انها
 دونها كفا في الترتيب وس قبل فرض الظهر لا يجعل ان ينشر الواو الى استوائها كفا في الخطاها عند الا ان لا
 الاصح انها اقوى من غير الجهر فالناخير للاختصار ولذا قيل ان الاستغفار بها افضل من التعليم كفا في الجواهر وقيل
 انها سنة في حق من يصلي الظهر جماعة كفا في الزاهد وقيل الجمعة اربع لا غير للاختلاف وبعدها اى الجمعة اربع
 بتسليمة فلا يصلي بتسليمة من لم يعد من السنة وذهب ابو يوسف الى ان الله تعزها ست كفا في المشايخ وذكر في النظم

انما اربع عتاق وست عند الصالحين ولم يذكر في الاصل ان يزيد اربع او اربعة ركعتين وفي الحديث بتعليم
 عند كثير من المشايخ وقال السلياني انه افضل وعن الفطاني ان يصلي اربعاً ومائة ركعة في كل يوم
 يكون ثوابه كمن يصلي اربعاً في كل يوم ما بعد ما قيل ولا يكون سيرا الى استوائها كما قيل وذكر بعضهم
 ان الله بعد ما اقوى كماله اتم ثلثة فيكون ثوابه كمن يصلي اربعاً في كل يوم ما بعد ما قيل ولا يكون سيرا الى استوائها كما قيل وذكر بعضهم
 العشر واختلاف الآثار الاخبار كما في النهاية وفيه اشعار بان التعليم افضل منها كماله افضل من كتابه العلم
 كماله الجوامع والاربع لا غير قبل العشاء وفي التاخير اشعار بانها احط رتبة مما قبل العشر كما في الجلال وجب
 الاربع بعد اى العشاء فيصلي بعد الفرض اربعاً وهو افضل كما في الكافي وقيل اربعاً عتاقه وركعتين
 والاحسن ان يصلي ست اربعاً ثم ركعتين كما في المعنات وذكر في القلوب يصلي اربعاً ثم ركعتين ثم
 اربعاً واما اخرها وهي اقوى منها عند بعضهم بترقياس اهل البيت والظاهر فيه ان الله بعد الفرض مطلقاً
 اقوى من الله قبلها كما في الترقائت والاحسن انما السان الوقتية بذكر صلوة النبي اربع ركعات قبل الفجر
 الكبرى والنجاة يذكر اربع من الصلوات احدى اربع بعد الظهر والمائة ست بعد المغرب وتسمى بصلوة
 الاربعة قال صلى الله عليه وسلم من صلي بعد المغرب ست ركعات لم يحكم بينهن شيء عدا ما له بعبادة شقيق غيره
 سنة كما في الاختيار والثلثة ثمان ركعات بتسليمه او بتسليمه بين التهجيد وقيل اربع ركعات وقيل فرض كما
 في المحط والاربعة ركعات اربع وهو افضل للتحية السجدة الا اذا دخل في العشاء بعد الفجر او العشاء فانه يسبح ويصلي
 ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم فانه يخرج من المسجد كما دخل المكتوبة فانه يخرج من المسجد كما في الترقائت وكن
 مع الجواز من قبل الفطاني اي ازيد اياه ويجوز كل صلاة للنام واسم المفعول بجاء النفل اربع ركعات من الركعات
 بتسليمته واحدة منها لا طهر فيه يد ومن يتيقنه لا يكره ان يزيد عليها ما شاء كما في النظم وكذا الزيد عتاقان
 بتسليمته لئلا لان السنة بوزن فيصلي ركعتين او اربعاً او ستاً او ثمانياً والاصح ان لا يكره الزيادة عليه
 لان فيه وصلاً للعبادة وذلك افضل كما في الترقائت وغيره وفي حنبلة لا يكره الزيادة اذا فعله كل ركعتين
 كما في الجلال وسيان تفصيل في فقه النفل الثمان محافل لهما فيجعل الامراب على النون كما في الحديث
 صل ثمان ركعات بفتح النون كما في الرضة لكن في المشكوك وغيره ثمان ركعات طالبار وقال الفطاني عن الامام
 ان العتاق خطأ ولا يستعمل حاله اختيار والباء والالف فيه كاليما في والاربعة بتسليمته افضل من الاربعة من هذه كذا
 في النهاية عتاقها واما في الليل فالثلاثة افضل من الاربعة كذا في الحقائق والملازمين فيتحقق الليل بالعبادة ثمانية ايام
 بالقطر الصلوات كذا في ولزم وفرض النفل اتمام الركعتين منه وان نوى اكثر فان الاصل ركعتان زيد
 في الحضر والقرى السفر والشرق اي يترجمه على وجهه وفي وقت وفيه اشعار بان لا يترجم في سنة من السنن

كانه لا يلزم الاتمام كما لا يلزم القضاء عند الفساد على ما قاله الجمهور الا انه وعبر كافي المنة او يلزمه ان تمام تلك
 السنة كما لا يلزم قبل الظهور والعشاء وذلك بخلاف ما ذكره ابو جعفر كما في المحيط وفيه ان على السجرات
 الوقت لم يدخل في الفعل المطلق الا انهما بطلان اي الشروع وجب عليه كما اذا شرع في الظهور مثلا بطلان
 ان لم يصل فكذا ان صلح ما كان لا يلزمه الاتمام ولا القضاء عند الفساد كما اذا شرع في الوقت فبطلان ان تراويح كان
 لو ان الاتمام ضم اليه الرابعة والاربعه كان الاتمام اولى في مثل ذلك بالمخلاف فلو احتار الاتمام لم يفسد ثم
 القضاء وقيل ركعتان اي لم قضاه ركعتين ولو شرع في اكثر منها فالعمل الصوري عطف على الاسم على الفعل
 لو نقص تلك الفعل ما ينافيه في الشفع الاول والثاني اي في خلال الركعتين الاولىين او الثانيةين والى
 لان سبب الوجوب هو الشروع لا النية على ما قال اصحابنا واما يوسف لم يفسد ما تروى من الرابع او اكثر ولا
 النية فظهر الركعتان بالاعتقاق والشفع ضم في الاصل وقد يطلق على المركب منها ولما سبب السائل الثمانية
 بالمقام قال وترك الركعة في ركعة الشفع الاول من الفعل سطل القيمة عند حنفية بخلاف الترك في
 منه فانه يفسد الاداء وهذا عند الاقران واصحابنا ولا قدمه وبطلها عند مجمل ركعة منه لان النية يتعقد
 له عند الاتمام ولم يتجدد الكل الشفع الاول فلم يصح الشروع في الثاني كما اذا ترك الركعة في ركعة الغير او احدهما
 ولا يطلها عند يوسف اصلها كان في ركعة الشفع الاول او ركعة منه لان الركعة وكن يزيد حتى جازت
 الثاني من الفرض بدو ما تركها لا يفسد القيمة لان يفسد الاداء لما شرطه في شرع في الثاني ثم شرع في وقوع
 هذه الاصل وقال في حق المتفضل اربعه عند حنفية فيما ترك الركعة في ركعتين في احد الشفعين
 سواء كانت اولى منه او ثانية مع كل الشفع الثاني او بعضه وحاصله: يقضى اربع ركعات عنه في مستلذين منها
 احدهما ما ترك الركعة في ركعتين الشفع الاول مع كل الثاني وثانيتهما ما ترك في ركعة منه مع بعضه لان ابا
 قال الجمهور من عرض عليهما جامع ويتلوه عن الاتمام قضاه ركعتين في هذه المسئلة فانكر محمد وقال فثبت في
 قضاه اربع وقيل ما رواه قياس وثمة الاستحسان وهو مقدم على القياس لا تكبلا ولا ذكره ويقضي اربع ركعات
 ابي يوسف في اربع سابل اربع ركعات فيها في الشفعين كلا او بعضها فيها السلطان السابقان ومنها عكر
 الاولى منها والاربعه ما ترك في الرابع ويقضي في الباقي من السابل الثمانية من ست عند الامام والاربع عند
 ابي يوسف وما ترك في الشفع الاول فقط والثاني فقط او الركعة الاولى فقط او الرابعة فقط ركعتين
 وعند ركعتين في كل السابل الثمانية واعلم ان السابل بحسب التحقيق خمس عشرة ولا تظهر ولا قابل بصورها
 في جعل هذه الصورة وان لم ينعقد في الوسط والحركة اذا السكون فادركت في بعضها بين كل اربعة ركعات
 من الفعل وان تروى اربعه وانما اثبت في الايدى من عليين وجوب القضاء في الصور ولكن اما في الاولى

قعدة الاولى في النفل لا يكون فرضا عند عدم ذلك الوصل الف ركعات من النفل غير قاعد لان الحكم تنفسد كما في
 حصة الصلوة من الكافي وكذا لو قام الى الثالثة بلا قعدة لم تنفسد على ما قال الشيخان ومحمد في الشهرية
 القياس ان تنفسد كما قال في روى عن محمد كذا في الجلابي وما في الثانية فلان المعبر هو الشروع لا النية
 والاحسن ان يكتبه عنه بقوله وان لم ينفل بالشروع وقضى ركعتين واعلم ان اداء النفل بعد النظر افضل منه
 بدونه ولا يقبل لولا ان ينفل نذرهما اول ثم صليها كما في المنيه وينقل الكتاب الى ان يصلي على الدابة
 بلا ضرورة ولم يقيد به لان مواضع الضرورة ليست من قواعد الشروع وفيها اشعار بان لا يجوز المكتوبة عليها
 كصلوة الجنائز والواجبة كالنذر عند خطاها اما والمندورة ومجدة التلاوة الا اذا صارت واجبتين عليها
 كما في الجلابي وعن الحنفية انه ترك سنة الفجر قال ابن نجيم يجوز ذلك يريد بان الاولى على الترتول وانما قلنا
 بلا ضرورة لان كلها يجوز بها منها الخوف على النفس او المال من اللص او السبع وكون الدابة جموحا والمطبخ شديدا
 يوجب للمعبرين وغلبة الغفلة كما في المحيط ومنها المرض وطول المكان بحيث يغيب وجهه فيه فان كانت لا اضر
 مستله حيا هناك وهذا اذا صارت فان سهرها التراكب لا يجوز الغرض والنفل كما في الخلاصة وانما لم يقيد بالضرورة
 في العمل الكثير السابق ذكره واذا لم تسر الا بتسريح الصلوة الى الوقت الثاني كذا في المنيه وفي الكلام اشارة الى ان
 فزوا وحسن عملها اقرب دابة من دابة امامه فلو كان في محل واحد في شق واحد يجوز وكذا في شقين عند بعضهم
 اذا ربط احدهما بالآخر وقبل يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة والاطلاق مشير الى ان الحفاضة الركاب
 ووضع المجلس غير مانعة وقبل مانعة اذا كانت اكثر من قدر الدابة الكفة المحيط من ان يجعل السجود في
 من الركوع ولا يجوز ذلك اذا قعد على ايقاف خارج المحصر من خارجة فيلزم اشارة الى ان ينفل بجوارحه من
 العراب وهو الصحيح وقيل اذا جاوز ميلا وقبل فخصين او ثلثة والى ان يتم خارجة فلو دخل قبل الفتح انما
 نال عند كثير من اصحابنا وقبل انما والكتاب لم يبلغ منزله واهله والانه لا يختص بالمسافر وهو الصحيح ومن الشيخين
 انه مخصوص به والى انه لا ينفل في العراب عند بكره عند محمد ويجوز عند الامويين في كل المحل وذكر في النظم
 انه يجوز المنطوق ما شيا في العراب عند الامويين ابنا نوحا في غير القبلة فينشط الاستقبال في الاستقامة والبقاء
 ومن الناس من اشترطه ابتداء واصحابنا لم يأخذوا به كافي المحيط وفيه من ان الركاب اذا ساروا في غير القبلة
 فاعرض عنها لم يجز والكلام وان عجزوا بها اذا ساروا للدابة سواء قعد على ايقافها او لا كما في الخلاصة لكن فعامة
 الروايات انها لا تجز اذا قعد على ايقافها كما في النهاية وينفل قاعدا لكن يستحب ان يقوم حين اراد ان يركع
 فيقرأ ايات فيه ركع كافي الاهداف وفيه اشارة الى ان لا يجوز المكتوبة والواجبة والمندورة وسنة الفجر بلا عذر
 وكذا التلويح والصحيح انه يجوز واختلاف في كيفية القعود في النعمة انه يفعل جلة العذر وغيره كما في التشهد

واخذ ابو يوسف بالاول ومحمد بالثاني وزفر الثالث وعليه الفتوى والمتبادر ان الفعل قايما افضل ولهذا كان
 اجر التطوع القاعد نصف القائم وهذا اذا كان بلا عذر فان اجر صلوة القاعد بعد يساوي القائم
 بالجماع الكلية النهاية لكن في الزاهد ان صلوة المومني افضل من غيره عما قالوا لكن في الكشف ان قال الشيخ
 ابو العين النسب جميع عادات اصحاب الاعداء والمومني وغيره يقوم مقام العبادات الكاملة في حق الامة لانهم
 احراز الفضيلة مع قدرة قيامه تركه اولى في الركاب مع قدرته في زواله اذا طلقه مستغن عن ذلك كاطلاقه
 وكذا التعذر به فان افتتح النفل قايما وانما قاعدا بلا عذر لكنه جائز عند استئذان ولا يجوز عند ما قايما فيه
 اشعار بان الشك في ان يكون في القعود في الركعة الثانية يكون في القعود في الاولى وبذلك عليه قولهم البقاء ساهل
 من الابتداء وعلم انه لو اعين التطوع قايما فلا بأس بان يتكامل على عصا او حائط وكذا بغير عذر عند كافي الركعة
 وان افتتح الركعة الاولى في اي اوصال ما يفي الى ما صلى ركوع وسجود وهذا في رواية الاصل واما في رواية
 الحسن من البخاري فيستقبل كافي الجاني ويرى عن ابي يوسف كافي النهاية وكذا عن محمد بن ابراهيم بن عبد
 بن ركعة الاول هو الاصح وبعبارة ان افتتح على الارض وترك فسدت لان الركوب عمل كثير بخلاف التزول
 ولم يقدم صلوة القاعد على الركاب لانه اذا كان يكثر المجاورة ثم المكره ثم الفاسدة ومن التراجع على الصحيح
 للرجال والنساء جميعا سنة موكدة باجماع الصحابة ومن بعدهم من الامة منذها مبتدع وضال مردود ولله الشاهد كما
 في المضمرات وقال خط الله عليه وسلم ان الله سئلكم قيامه فيكون سنة الله ومريضه وصحاح الصحابة اربع دلائل كما
 في البخاري منها قوله الراوية عليها خشيعة لا تفر من حينها وصلوا بعد فزاد الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 ثم لما عدوا عنها اجتمعهم على ان ركعتين احد وهي جمع رويحة هي اصيل الراحة واحدة ثم يركعها
 كل اربع من عشرين ركعة للامانة بعد اولا يعقب ركعة على ما قالوا لان نفسها يصل الراحة حيث يحلها
 الرسول الشيطانية والحق ان النفسانية وانما يذكر عددها العشرين لانه لا يبين المسلمين وذكر في المحيط انه
 يستحب ان يصلي ست عشرة ركعة بعد الزاوية بلا جماعة قبل الترتيب فتكون جملة مستقلة من غير ان يكون وقتها بعد
 العشاء حتى اذا صلي احد الامام من العشاء والآخر الزاوية ثم ظهر الاول كان محذرا اعداء العشاء والزواجر واذا
 وصل واحد في المسجد والامام في الزاوية يصلي العشاء اول ثم يتابع ويترك سنة على الاصح كافي الزاهد في اوجده
 او بعد الترتيب الى طلوع الفجر والكلام يشير الى ان بعد الغروب ليس بوقت له كما قال جماعة من ائمة فخرى واماميين
 العشاء والوتر كما قال اكثرهم وهو الصحيح كافي الخواص لكن في المضمرات ان الاول هو الصحيح والمختار فلو صل قبل
 العشاء لا يكون من الزاوية على الصحيح كافي فطر والافضل استيعاب اكثر الليل بالصلوة ولو اختار قوم المختص
 واخرها الى اخر الليل لم يكره على الصحيح كافي الخلاصة وغيرها على راس كل ربيعة اي كل من الزاوية ويختار

في الصلوة ان يستحب الجلوس قبل الركعة الاولى وترك بعد الركعة الاولى بعد كل ركعة اربع ركعات
 بتسليمتين ويجوز بسلام واحد على الصحيح وقال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا من تسلم وتوصل على السلام
 واحد جاز من عشرة تسليمات على الصحيح وهذا اذا قعد في وسط كل اربع فانه لو صلوا اربع ركعات لا يجوز الا
 من تسلمة اخذ بالقياس وعليه الفتوى كافي المحيط لكن في الخزانة انه لو قعد ذلك يكن على الصحيح جلسة
 اى استحبابا بفتح الحيم والاولى لكسر النون ان يسجد او يجعل له ان يسكت كافي المحيط بقدها اى الركعة
 فقال ثلث ملئت سبحان ذي الملك والملكوت سبحان ذي الغفر والعظمة والقدرة والكبرياء والجبروت
 سبحان الملك الذي لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله لسائر المسلمين
 نفوذ بكن من التارك كافي مناجاة العباد لا بأس عند كثير منهم بالصلوة عليهم الصلوات انما وحسن ذلك
 بعضهم وكرهت عند بعض واصل الحرمين بطوفان اسبوعا ويصلون اربع ركعات كافي المحيط يجوز
 ان يصلوا اربع ويستوى في الامام وغيره كافي قم ومن الختم في التراويح مرة في كل ركعة عشر ايات فان
 الركعات ستايرة والادوات ستة الاف كافي الكرمان ولهذا جعلوا المصاحف معللة بعشرين ايات وفيها اشعار
 بان افضل تعديل الدلالة في كل ركعة ولا يطيل او الشفع الا عند العمل وهو المختار وكافي هم وقيل بقاء
 عشرين اية في كل ركعة فيجوز مائة وهو فضيلة تركت مائة وهو افضل ويستحب الختم في الليل السابعة و
 العشرين عند شايخ بخار الكثرة اخبار انها ليلة القدر كافي المحيط ولهذا جعلوا القرآن على خمس مائة
 اربعين ركة ما كان في قصر ولوحهم التراويح في الليلة ثم لم يصل التراويح جازيلا كانه لا مانع من التراويح الا ان
 للركعة كافي المحيط وكونه سنة يدل على جواز تركه بلا عذر وج يقرأ فيها كافي المغرب كافي بعضهم وقيل
 آيتين متوسطتين وقيل اية طويلة او ثلث قصار ومن احسن ويعد في المصاحف كافي في الهدى
 وقيل سورة الاخلاص وقيل من سورة النحل الى اخرتين وهذا احسن كافي المغرب والفضل في زماننا
 ان يقرأ ما لا يورى الى غير القوم عن الجماعة كافي الاختيار ولا يترك الختم لكسر القوم فتركه لغيره لكسر وهو الشاغل
 عما ينبغي ان يشغل عنه ولا كان مضمونا كافي المذكرات وانما استدفعوا الختم اشارة الى انه يتركه الدعاء
 مع الصلوات للشاغل والقوم اعلم ان يكون في الامام واحدا واكثر جازا ان يكون لكل ركعة امام كافي المحيط وفي الامام
 لا اله الا الله في ان يصلي بالجماعة فانما سنة وقيل واجبة كافي التزكية واكثرهم على انها سنة الكفاية ومن اعين
 ان قد ان يصل في بيته بغير الجماعة كما يصل مع الامام احب الى ان يصل في بيت والصحيح ان الجماعة فضيلة اخرى
 كما في المحيط واعلم ان كونها سنة يقتضي ان لا تقضى بالغيب وقيل تقضى بالبدن في التراويح كافي وقيل لا يدخل
 رمضان والاولى الصلوات منها دون سنة العشاء وهذا يقتضي كافي في قم ولا يورى ولا يصلي التراويح خارج شهر رمضان

وفي إشارة إلى أن يجوز الجماعة فيه في غير رمضان إلا أنهما كرهوه وإلى أن يجوز الوتر جماعة في رمضان والخيار
 أن يجوز كافي الزيادة والصحيح أن الجماعة أفضل كافي فتم وإلى أن يجوز أن يصل الوتر جماعة وإن لم يصل شيئا
 من التراويح مع الإمام أو صلى مع غيره وهو الصحيح لكنه إذا لم يصل الدعاء بعد لا يتبع في الوتر كافي النية فصل
 عند الكسوف أي عند كسوف الشمس فإن للشمس الخسوف وقال الجوزي هو جود الكلام وقال ابن الأثير إن هذا
 هو الكسوف المعروف في اللغة وإن ما وقع في الحديث من كسوفها وخسوفها فالتعليب وقيل بالكاف في الابتداء
 وبالخاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضو وبالخاء لنتصه وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف
 لتغيره والكسوف الأثر الإرادة القديرة وفعل الفاعل الخفاء فيخلق النور والظلمة في هذين الحرمين من شأنها
 وما قاله الفلاسنة أنه أمر على لا يتقدم ولا يتأخر سبب جلوله القمر والأرض فخالفة لظاهر الشرح وكون العالم
 كروي الشكل منوع كما قال ابن الجوزي في شرح البخاري إلا أنهم قالوا الوهاب زيد وقت الطلوع من أول رمضان
 مثلاً بالصين كان تركته لأخيه عمر وقد مات فيه لم ير قد أنه لو ما قام معاً لم يرك أحدهما من التركة كاتر
 وصلى في الجامع أو صلى الصلوات سجدة واحدة أو لا أفضل كافي الخفة أمام الجماعة أي أمامه دخل في إقامة صلوة
 الجماعة مثل السلطان أو القاضي أو مأمور السلطان أو غيره مما أقامه بعض الجماعة كافي شرح الطحاوي وهذا ظم
 الرواية وعن أبي حنيفة أن لكل إمام سجدة يصل في سجدة فلا يشترط السلطان والمركب في البسوط وك
 في المطالب أن الجماعة فيه سجدة كافي أن يكون الإمام أمام الجماعة كافي الشارح ركعتين بالناس فبذلك أي سنة
 كافي عن أبي حنيفة وقال بعض المشايخ أنها واجبة وهو مختار صاحب الأسرار كافي النهاية وفيه شعار بانه
 يشترط فيها الإذان والإقامة ويؤدي في الوقت المسمى المذكور ولا يخطب عندها بل خلاف كافي الخفة
 والمحيط والكافي والهداية وشروحا كافي النظم بخط بعض الصوفى بالاتفاق ونحوه في الخلاصة وقصصنا
 فوائده عند جامعنا وفي الخفة عن محمد بن زكريا وابن الأثير والصلوات كافي المشايخ مطروقة فيهما أي كافي
 في مثل البقرة وال عمران كافي الخفة والإطلاق دليل على أنه مالمع في سائر الصلوات كافي المحيط ثم ياب
 الإمام جالساً وقاماً مستقبل القبلة والأحسن أن يابس الناس مستقبلين ولو قام معاً على أعصاب أو قرص كان
 حسناً كافي المحيط وذكره الجلالين من أبي حنيفة أنه يصل بسلام ركعتين أو أكثر فقلوا أو خفف فلا يزال يصل
 حتى يخل أي تكتشف الشمس وإن لم يحضر الإمام صلوا في سجدتين ركعتين أو أربعاً وهو أفضل كافي البسوط
 فوائده منقولاً أو غير منقول جمع فروع على خلاف القياس كافي الصحاح والفرد هو الذي لا يختلط بغيره فهو من
 الوتر واحد من الواحد كما في المفردات والمحيط قال الإمام الطحاوي جاز لا مأمراً بهم أن يصل في سجدتين بامر
 الإمام بالخسوف أو صلوة مثل صلوة الخسوف في كونها ركعتين بجماعة إلا أن عند الخسوف يصلون في سجدتين

كافي الغفلة والجلابي وقيل الجماعة جازية فيه عندنا لكنها ليست بسنة كافي للركعة ولا خطبة فيها لاجتماع كافي
 النهاية وسحب الصلوة وحدها في جميع الاقسام كالرجح الشديدة والظلة والمطر الدائم والخوف من البرد والحرارة
 وغير ذلك كافي الغفلة الاستسقاء طلب السنة واعطاء ما يشترطه ولا هم السقيا بالصلوة وعاطفها فلا يلزم
 بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يجلس المطر عنهم ولم يكن لهم اذنية وانما هو بلا يشترط منها ويستوفى
 مواسيهم وفيهم ان كان ذلك الا انه لا يكفي فاذا كان كافيا لهم لا يستسقاء كافي المحيط ثم اشار الى كيفية اجلا
 وقال دعاء اي استنزل المطر من الله ثم واستغفار مستقبلان يخرج الامام مع الناس او مع بايعه استغفار بالي
 الصبح امة ثلثة ايام ولا ما يبيرون خاشعين في ثياب خلق بعد ما يقدحون الصدقة في كل يوم ثم يبتلون الله
 ورسول مستقبلين ثم يستغفرون فيقولون استغفر الله الذي لا اله الا هو الحق القديم والابدي ثم يبتلون
 الامام او غيره لله ثم يطلب المطر ويقول كما قال الله عليه السلام اللهم اسق عبادك وبهايك وبانبيائك
 الى غير ذلك من الدعوات وهم ياتون كافي الغفلة وغيرها وانما اخرج الاستغفار فخر الى وهو المصروف فان
 فواى جاز ولا يقلب بالتحفيف والتشد يد الروايات لا يذيل بالولا كما لا فوطه والتقليد ليس بسنة وهو
 الصحيح فلو قلب جعل الباب الابن مدعى الابرار على العكس وهذا في الدور واما في الرابع فجعل الاستغفار
 لتغير الحال وهذا كله عند الامام ويصل بهم جماعة ركعتين بلا اذان واقامة جهرا بالرواية
 والافضل من رواية اخرى ان يستقبل الناس فعودا خاطبا على الارض خطبة او خطبتين قائما تنكبا
 على اقرس وعند صد الخطبة قلبه لا تقوم وبعد الخطبة يدعو قايما وهم قعود مستقبلين كافي الغفلة ولا
 يحجز في اي لا ينفى حضور معا من الكفار مع المسلمين في اعداء الكافرين الا في ضلال وانما يدرك النوا
 بطريق الحصر اشارة الى كثرتها منها صلوة القتلى اذ يتاسلم به يستجاب يصار ركعتين يستغفر بعد هاتين
 ذنوبه ليكون الصلوة والاستغفار احر اعمال ومنها الصلوة اذ انزل من لا يستجيب ان لا يقعد حتى يصار ركعتين
 كما في الليالي الكبر وكذا اذا اذ ستر او رجع عنه يصار ركعتين ومنها صلوة الاستغفار المعصية وقعت منه من خط
 ابن ابي بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يذنب ذنبا ثم يحسن الوضوء ثم يصلي
 فيستغفر الله الا غفر له كافي للجلابي فسل من شرع في موضع خطبة بالجماعة في صلوة فرض من الله مع كراهية
 وفيما اشار الى ان لو اتممت في منزله ثم سمع الاقامة المجدد لا يقطع والى ان الشارع في المندوبة وقضا القنوا
 لا يقطع وكذا الشارع في النفل على المختار بعد ان ذكر في الخلاصة وذكر في المحيط انها لا تقطع بالاجماع الا اذا اتم
 شغفا فلا يرد عليه الا ان كان بطله النفل بعد اقامته فيكره كافي للجلابي وكذا الشارع في السنة وقيل انها تقطع على
 والاول الصحيح كافي الظاهر ثم ذكر في الروضة الافضل ان يقطع اما بالسجد فاذا سجد قطع على الشفع فاقبعت تلك

الصلوة الفرض كافي الحقة وغيره أو إقامة كافي الغبرات وغيره ويدل عليه قوله بعد وإن أقيمت وليس
 إقامة غير الإقامة مقام العا على يدون الوصف اشكال إنما مفعول به اذ هي اسم للكلمات المعروفة على أن يبقى
 إحراز إقامة غير الصلاة لمؤكد كسنة للكتاب أن لم يصح السماع للركعة الأولى من الشائى أو الثلاثى أو الأربع
 لو جعل لها الثلاثية سواء قام لها أو ركع وهو غير الرباعى من شائى أو ثلاثى كما خلاص القياس فإنما ستر
 إلى الأربع والثنتين والنك قطع بالسلام أو غير سواء كان قائما أو كاعا أو ساجدا وقيل لو كان قائما يسلم
 تسليمة وقيل تسليمتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم يسلم في الصوتين وقال الميدانى إن لو كان
 في قيام الأولى أو ركوعها يحصى على صلوة وقيل يصل أخرى ويخفف في الأصح القطع كافي التمسك بذلك لأنه لا
 يقيد الركعة الثانية بالسجدة فهو في الأولى فيقدر على إحراز فضيلة الجماعة كافي الغبرات واقتدى بالامام
 وقيل قطعه ان يكبر فاذا لا اقتداء والكلام مبني على أنه لو قيل الثانية بالسجدة إنما هو لم يقدر متفلا لكسب
 من الإشارة وكذا أى قطع فيما لم يسجد للأولى أو يسجد وهو قيد أى في الرباعى بعد صم ما به شفعان نحو
 ركعة أخرى إلى ما دوى وفيه دلالة على أنه يقطع بعد ما فعل قبل التشهد وإن خطا ثانيا بان يقيد بالسجدة
 الثالثة الرباعى بقية أى الرباعى وفيه إشارة إلى أنه لو قام إلى الثالثة بلا تقيد ما بالسجدة قطع على
 التفصيل المذكور وقيل لو سلم قائما ولم يقعد فسدت صلوة والى ذلك إن الجماعة لا تستغل بحيلة مثل أن لا
 على الرابعة ويغير ما سلكا في المحيط ومثل أن يصل الرابعة فاعدا يتقلب مثلا لأن الأمام فرض كافي النية ثم
 يقتضى استغلا أو بعد الأمام الأفضل أن يدخل في صلوة الأمام متطوعا لأنه لا يصلح عليه ثم لا فى العصر فإن
 التقليل بعد ركوعه وهذا من وجوب تنبيه فانه يشترط أن يستغل بالجماعة بعد كل رباعى سوى العصر كما أشار إليه في الكلام
 والكلام مبني على أنه يصلح مع الأمام بعد الفجر كما أشار إليه فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب ثلاث ركعات وهذا
 الرواية وعن أبي يوسف أنه يقتضى في المغرب ويسلم ثم وعن الحسن أن يضم والبيعة بعد فرائض الأمام وعندنا
 لو اقتضى فيه بعد كما روى عن أبي يوسف كافي المحيط وهذا يخرج عن الاستعارة وإن كراهة التقليل بالثلاث ركعة
 فيه وذكره المضرب أنه لو اقتضى فيه لاساء وما ذكرنا أنه دفع ما قبل عليه ترك حكم الفجر والمغرب بعد الأمام وإن
 خرج من أصل وهو متوخى من سجدة أو في سواء أو في سواء كان سجدة أو لا سواء حيا في أصل
 الأمر هذا ظلم في مسجد وإما في غيره ففيه تفصيل في المحيط لو صلح من سجدة لم يخرج ولو لم يصل قيل يجوز أن يخرج
 ليصافيه والأفضل أن يصل في ذلك المسجد وقيل لا يكره الخروج ولو عند الإقامة لم يقيم جماعة أخرى مثل الأمام وللذين
 والذى يغزى أو يغل جماعة لغيره كما في الكلام ما لا يكون الخروج من صلاة الظهر والعشاء لأن الأذان وعاملين ثم لم
 الاخذ الإقامة فانه يكره الخروج إذا التقليل بعد ما شرع وفي غير مجلس الفجر والعصر والمغرب يخرج من صلاتها

وان اقيمت الاقامة اذا انفصل بعد الاوليين كالمتعل بالثالث مكرره ويترك سنة الفجر حول اذا اقيمت
صلوته ويقته من لم يدركه اى من علم عدم ادراك الفجر جميع اداها اى السنة لان تركها اهل من تركه
ومن الزجرى لو خاف فوت الفجر على السنة بلائها وتعود مقتضاها اية واحدة وكذا في سنة الظهر ولو خرج
في سنة الفجر لم اقيمت اتم العاقبة كما في السنة وهذا لا يخرج من ترك الادراك الجماعة لا يشغل بالمسئلة ومما
يفتح السنة ثم يقطعها حتى يلزمها القضاء اما قبل الطلوع او بعده على الخلاف الا ترى ثم يدخل فصله الامام
وذلك لانهم يستحسن الافتتاح على قصد عدم الاتمام كما في الترتيب والاحسن ان يشترط فيها ثم يذكر الفجر بالاسلام
فيغير شتلا من النفل الى الفرض كما في المحيط واما يقضى قبل الطلوع لامها تلزم بالشروع الا ان الواجب بالشرع
ليس اقوى من الواجب بالنذر وقد نص محمد بن المنذر ولا يرى هنا على ما قال الامام ثم كما في النهاية
ومن ادرك ركعة اى ظن ادراكها منه اى الفجر صلاها خارج المسجد او خلف استطوانه وكونه خلف المسن
بلا حائل او شدة ما كرهه ان يصلى في الصف والكلام يشير الى انه اذا انتهى الى الامام وهو يدلل للاختلاف الامانة
لا يترك السنة ومنهم من قال يترك ويقته لانها فضيلة تكره الافتتاح وفضيلة الجماعة كذلك في المحيط
والى انه لو ادرك الامام في الركوع ولم يدركه الاول او الثاني يترك السنة ولكن لظن انه ادرك الشاهد وهذا
ظن الذي ذهب كما في الخصامة وقيل هذا قياس محمدا وما عايناه من قول الشيخين فيجب ان يصلى السنة ثم يقته
والى ان اقل ما يقته يكون منه ركعة كالفصل بالجماعة ركعة كما في الجملة لكن في الحديث من ادرك الامام لم يترك
قبل ان يسل فقل ادرك فضل الجماعة ولا تترك اجابا باده لك القعدة من خلف ان يصلى بالجماعة كما في الترتيب
ولا يقضيها اى السنة الفجر الاحوال كونها تبعا لفرضه اى لعقده فرض الفجر والمصلحة عندهم قبل الزوال وبعده على
اختلاف المشايخ كما في الترتيب وقيل يقضى بعد اجابا والكلام طالعها انما اذا قامت وجدها لا يقضى وهذا
عندنا واما عند محمد فيقضيها الى الزوال احتسانا وقيل لا خلاف فيه فان عندنا كيقضى ولا يشترط واما عندنا
فلو قضى كان حسنا وقيل الخلاف في ان يقضى كان فغلا عندنا سنة عنه كما في الكافي ويترك سنة
ولو حكمنا فدخل فيه سنة الجمعة فيقف على الخلاف في سنة الظهر والحالين اى حال ادراك الظهر وعنده الامام
ويقتضى ان يقضيها اى بعد الفراغ من صلوة الامام يقضى تلك السنة قبل غفلة اى ركعة الظهر على الخلاف
كما قال ابو بصير وبعده كما قال محمد بن عمار في الحقايق وقيل الخلاف على العكس كما في الكافي وقيل الاول قول
محمد بن الحسن في قول الشيخين كما في الترتيب واما ظهر ان الاولى سنة وقيل فصل كما في المحيط وفي الكلام اشارة الى
ان ينوى القضاء كما قبل ولا يوافق ان ينوى السنة كما في المختارين والى ان لا يقضى بعد الوقت وقيل يقضى تبعا
للزمين كما في الهداية وغيرهما اى يخرجها من السنين لا يقضى في ظاهرها رواية اصلا اى الاصله لا يتعدى الوقت

ولا بد من أن يكون الوقت في كل سنة من السنة كافي الحظ وذكر الجلال في أن ما سوى الفرض السن
 إذا كانت بدون الفرض لا تقضى عندنا وما إذا كانت مع الفرض فلا راية فيه واختلف المتأخرون من
 أصحابنا في أصل العرف ^{فقط} وعند أهل الحنابلة لا يقضى وفي الترتيب في كل سنة قبل أن عزها لا يقضى ويأتي قوله
 السن على الصحيح فصل فرض الترتيب عند الإمامة الثلاثة ولو جاءها من وعن الحسن عنه أنه لم يعلم بكم
 عليه وبأخذ الأكرمين كافي الترتيب بين الفرض الخمسة ^{فصل} بخلاف الجمعة لأنها تنوب عن الظهر عما هو المختار
 عندنا لم يعللوا ذلك فيها أن عليه الفجر مثلا وفي الوقت سعة فسدلت الجمعة على غيرها كافي في قسم والوقت فانه
 يوتر فيه أنه لم يصل العشاء الوتر كما لو ترك في العجوة الوتر وسدلت الفجر وهذا عندنا خلافا لما لا يستحقه مايت
 حال من الفرض والوتر فأنما أثره على تركه لا ينوب عن قصد في أصالة الصلوة وذلك يليق بحال سلم كلما
 أو الصلوات الست فيقف الغاية الأولى فلا يولى إلا أن يتبين ثم يورد الوقتية أو فائتا بعضها ^{بعضها} ما يتبين
 فيقف ما فات ثم يورد الباقية والاطلاق من غير أن يراعى الترتيب في صلوة العرو قبل في صلوة سنة وفي
 في صلوة شهر كما في الترتيب في الألبسب المتقدم الدعاء في فرض الترتيب في جميع الأوقات إلا إذا صارت في
 على الشارع الوقت عن قضاء الغاية وإذا داء الوقتية جميعا فإنه لا يفرض الترتيب ^{بعض} بين نفس الغوابة ^{بعضها}
 وبين الوقتية كافي الكافي فلور مع الوقت الوقتية تقع بعض الغوابة حار الوقتية على الصحيح وفيه إشارة
 إلى أن لو شرع في الوقتية في الوقت سعة وأطلق القراءة في صلات الوقت لم يجز المردى إلا أن يقطعها ويخرج
 فيها ما في ضيق الوقت كما في الكرماني وإلى أنه لو طعن سعة الوقت ثم تبين خلافه لم يجز الوقتية وقبل جاز
 وإلى أنه لو طعن ضيق وقتها لم يجز من عليه العشاء فصلا الفجر في الوقت سعة جاز الفجر لأنها موقوفة فالشرع
 في العشاء فإن طلعت قبل الفجر صح ولا يجوز في غير ذلك من غير أن يراعى الترتيب وإن لم يرد الوقتية على الوجه الأفضل
 فإن لم يكن أداء الوقتية إلا مع التخفيف في قصر القراءة والأفعال يترتب ويتصرف على الأقل ما يجوز به الصلوة وإلى
 لو شرع في الوقتية عند الضيق ثم خرج الوقت في خلالها لم يفسد وهو الأصح والأشبه بل همهم أنه يورد في كل
 إذا حكم به عليه كافي الترتيب في رالي أن العروة أصل الوقت وقبل للوقت السحب المتعلا كراهية فيه ولا يقياس
 فوالأول الثاني قياس قول محمد فلور شرع في العصر وهو ناس للظهر ثم ذكره في وقت مكره يقطع العصر على
 الأول وصلى الظهر ثم العصر لم يقطع على الثاني ثم صلى العصر بعد المغرب كما في الذخيرة أوله الغاية بحيث لا يتذكر
 الأبعد أداء الوقتية ثم لا يفرض الترتيب مع قضاء الغاية بلا إعادة الوقتية لأن الله صلى الله عليه وسلم لم يسهل
 يوم صلوة العصر وصلى المغرب جماعة ثم قال أصحابنا بل لا يتم في حليتها العصر فقالوا لا فصل العصر ولم يعد
 المغرب كما في الكرماني فلور ذلك في الصلوة وفي الوقت سعة الأتمام والغاية والوقتية جميعا انتهى وإن لم يسع

العائنة والوقية قطعها فشرع في العائنة ثم في الوقية كما في بيان الاحكام والاطلاق في كتابه لو كان العمل
 من الايام كغيرها جاز الوقية مع ذلك العائنة كما قال محمد بن وهب بن ابي يوسف ولا يخفى الاسلام عن مشايخه
 انما يجوز الوقية على الاول كما في المحيط او كانت من الفرائض ست بدخول السابعة وعن محمد بن
 بدخول السادسة وعن بعضهم سبع والاول اصح كما في المضارب وظاهر الرواية كما في الكافي وج لا يفرق
 الترتيب فصح الوقية مع ذلكها والكلام في ان الغزالي المحذية والعائنة سواء في اسقاط الترتيب
 اما الاول فالراجح عليه التقديرون والمتأخرين من اصحابنا ومشايخنا واما الثاني ففيه خلاف فانه لو كانت صلاته
 شهرا ثم قبل على الوقيات قبل قضائها ففدت صلاته منها ثم صلى اخرى ذاك العائنة انما فقدت لان بعض
 المتأخرين انما يجوز هذه الصلوة في حال التهاون وقبل مجزئ ولا اعتبار به في زمانه اولى لان التهاون في
 في العبادات كما في الكرماني وعليه الفتوى فلو قضى ثلثين مجزئ ثم ظهر انهم ونم يصح العمل والى انه اذا قلت
 الغزالي بعد الذكر لا يعود الترتيب كما اذا قضى صلاة شهر لا يصح يوم ثم ادى الوقية ذاك العائنة مجزئ
 وعليه الفتوى والى انه لو قضى الكل لا يعود الترتيب لكن ذكر المم وغيره انه اعاد الترتيب عند الكل والغزالي
 الساتر من ان يكون حقيقة واحدا لان الترتيب كما يسقط بكثر الغزالي بسقط بكثر الوقية ولهذا
 لو كانت صلاة واحدة ثم صلى بها خمس صلوات ذاك العائنة كان الخمس فاسدة فسادا موقفا في الاصل
 السادسة قبل العائنة انقلب الخمس جاززا واذا قضى العائنة قبل السادسة وجب اعادتها في كل مرة فصح
 واحدة ففسد خمسا على ما قال البرجف رحمه الله تعالى البسوط وغيره واحدا في الاسلام في شرح البسوط
 ان الضاد في كل من الست عند ليس يتفرق فيما ادى به هو في الوقية في الوقت حتى يعيد ما كان في الوقت
 فاذا خرج الوقت ينقلب المرداة محجبة واما عند ما افساد الخمس باق لم ينقلب جاززا في كل حال والفتوى على
 قوله ولا اطلاق دال على ان قضاء الصلوات على الترتيب كما قال محمد بن يوسف بن عوف عن الغزالي عن الامام
 ربهان وقيل ان الاول اتفاق وقيل عكسه وهو اصح ثم على الثاني قبل الاشتغال بالمجزي مباح واما لا يبرح
 عند الفراغ والصحيح خلافه كما في الترتيب وهذا كله اذا كان صحيحا فاذا مرض في العائنة كالوقية وقيل لا
 اذا كان يبرح الصحة كما في من اراهله في الاضيق صار كما اذا ادى في حق ازالة المأثم لا في حق ازالة الفضيلة
 كما في الكسب فصل يجب في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الحق كونه المحيط انما عند الكرماني وليس عند
 غيره بعد سلام واحد وهو الصواب عند الجمهور كما في الكرماني وقال في الاسلام يسلم تلقاء وجهه وقال في
 الاسلام السلام الواحد بدعة كما في النهاية وذكر الشيخ وغيره تسليمين وهو الصحيح كما في الهداية وفي كرسج
 الاسلام ان لا ياتي بالتحية قبل السلام كما في الكرماني وظاهره من ان لا يجوز قبل السلام لم يعتد به كرامة

النوازل وما في رواية الاصل فجزية والى شرط ان لا يوجد بعد تطاول المدة ولا الفعل الثاني للصلاة للقيام
 والكل والكلام والخروج من المسجد كافي للجلوس وما لو بات به عند العامة اذا استدبر القبلة كافي للمحيط
 لم يفيد ما وراء الاوقات الثلاثة لانه اشارة اوقات الصلوة الى انه لا يفعل سجدة بل لا تكبرها فانه يجوز بل لا تكبر
 عند العالم الجليل الى الفضل وهذا كره الى انه لا يجوز كافي هو العقيل فيكبر بعد السلام ويحضر ساجدا ويسبح
 في سجدة ثم يفعل ما يكلفه وتشهد خلفا للصلاة فانه لا تشهد فيه عند كل الجلوس والسلام بسم الله
 فانه واجب كافي الكافي لكن في الكرم ان سنة عند كل ركعة لان القعدة في ركعة لكن في الكرم ان
 لم يفعدا نفسا صلوة وينبغي ان تكون واجبة لان الاقل دون الافعال كافي النهاية وغيره وان هذه
 السجدة لم ترفع الشاهد والسلام قبلها كما لم ترفع القعدة في ركعة كافي الكفاية والى ان لا يصح فيها ولا يدعوا
 في التمتع قبل السلام خلافا لمحمد وهو الصحيح كافي الكافي وذكر الخطابي ان يفعل في القعدة بين وهذا هو كافي
 ثم اذا قدم الصلاة ركنا على ركعتين او غير ذلك من الشرح ما هيته فكان الصلوة القيام والقراءة والركوع والسجدة والى
 القعدة فنظر لصحة الخرج او اخر اى ركعة عن ركعتين او غير ذلك بالمتقدم بالمتقدم بالمتقدم والتقديم والتأخير
 وجب السهو ما ظن مع ان تقديم ركعتين يحقق بلا تأخير ركعتين كما اذا سهى عن القنوت او تكبيرات العيد فتدرك في
 الركوع او بعد الركوع فانه باق في الركوع او بعد الركوع ومعه على صلوة كافي المشايخ والجلوس وتأخير ركعتين بلا
 تقديم ركعتين كما اذا تكبر الشاهد الاول فانه يجب تأخير القيام والكل وجب السهو كافي المحيط لكن في عاتية الكتب
 انه لو سهى عن السجدة ثم تذكر بعد ما فعل الشاهد اعادة القعدة الاولى والا فعد بطل صلوة وفيه اشارة الى ان
 التأخير بطله فان حرف وجب للسهو في الزيادة انه قد ركعت وفي النسبة انه سجد وكلام تام مثل اللهم صل
 على محمد وقال ابو الحسن الماتريدي قد كلفه كلام تام كثر الكلمات مثل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد او كره اى ذكر في
 اشعاره انه ذكر واجب السهو لكن في الزيادة وغيره ان تكرار العائنة في الاوليين وجب للسهو ويمكن ان يقع
 ان التكرار لم يجب بل ترك السورة فانها تحب ان تلى العائنة وينبغي ان يفيد ذلك بالترديد ان تكرار العائنة
 في التوافل لم يكمل كافي فانه الخائنة او غير واجبا كما اذا زيد او نقص تكبيران عن تكبيرات العيد ولا يحتاج الزيادة
 والنقصان الى قيد في فائت وصفته كما يحتاج الى تقديم الركعتين وتأخير ولو قيل ان الواجب اعم من الفرض بالقرآن
 كان معناه غير باعتبار الزيادة والنقصان او المحل هو كون مستغيا عما سبق ويدخل فيه ما اذا قرأ في الركعة
 او السجدة او القعدة وهو موجبة للسهو فان عمل القراءة القيام او ترك اى الواجب ساهيا حاله في فعل الافعال
 المعينة على التنازع واحذر من عماد فعل عمدا فانه وجب للتوبة والاستغفار لا ذنب عظيم لا يرفع السجدة فان
 مخالف السهو فانه ذنب حرم ويستثنى من ذلك سلتان ترك القعدة الاولى والتعكر في بعض الافعال بعد السلك فمثل

عن ركن فانها مع العمد جبان سجدة الغنة الكل في الاهدى وكلة اوفى هذه المواضع لمنع الخطو فلو سلمى عن
الكل كفاه السجدة ان اما على الداخل اولا لم يجب الا بالسهو الاول على اختلاف الشايع فلو سلمى في السهو لم يلزم
السهو كافي سهو العليل واعلم ان ما ذكره قولي الاكثرين وفي العمدة ان الموجب تكبير النفس والواجب اوركع قبل
اكثر من الاربعين فلا يلزم ان يجب بغير ما ذكره ثم شرع في المسئلة الافعال الخمسة على الترتيب وقال كركع قبل
القراءة أي قراءة الفاتحة او السورة قبل فيه مساهلة فان المثال للركن المتقدم لا للتقدم وفيه ان الركوع بالحق
المصدري او يتبع هذا الركن والكلام يشير الى ان بالقراءة لم يرتفع الركوع وقد اختلف هذا خلاف ولكن ذلك
ان لم يعد فقد فسد صلوة كافي المحيط ومثل تأخير الركعة الثالثة بزيادة على التشهد ولو حواس الصلوة
وقال لا يزجر جب السهو ولو زاد الصلوة كلها كافي القراءة وفيه بعض اهل زمانا كافي الرخصة واستخرج محمد
السهو لاجل الصلوة عليه الصلاة عليه وسلم كافي المحيط ونعم ما قال روح الله تعالى روحه لكن في المغفلين ان الله
على كل امرئ ما قدره ومن كل ركن عشرين او ثلث سجدة او تكبيرين للحرمة بان شك فيها فاعادها ثم ذكر في الجها
فانما يجب السهو كافي المحيط واختلف ان المعبر عن الركوع الاول والثاني كافي الشايع وينبغي ان يكون
البواقي على هذا الخلاف ومثل السهو وجهر الامام القراءة فيها يخاف من الصلوة فانه يوجب السهو لا يقرأ
فهي مثال تغريم على ما هو المظن لكنه ليس من التغريم فسمى فان الواجب نفس الخافته وهي ان تغربل تلك الجهر في
سائل ترك الواجب والمتبادل يكون هذا في صورة ينسب ان عليه الخافته فيجوز قصدا واما اذا علم ان عليه
الخافته فيجوز لتبيين الكلمة فليس عليه شيء ولا طلاق دال على ان قليل الجهر وكثير سوله خلاف الخافته
فان الموجب للسهو قراءة ما يجوز به الصلوة وقال ابو علي النسق ان الخافته كالجهر في الاصح فيجب السهو والخافته
كلية فيه شارة الصحيح التفصيل المذكور على ما قال الصلوة الشهيد وانفتحت الروايات عن المجنفة انه اذا جهر
او خاف بآية فعليه السهو واختلفت روايات في الحرف والكلمة والحال من التنويه الصوريين لم يجمع
وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا اذا قل بس الجهر والخافته واما اذا قرأ كما قرأ الامام وسمع منه الناس فيجوز هذا
الا حط في الوقت واما في خارجه فعليه الخافته في جميع الصلوات فيسبح في وجهر الكلمة سهو العليل وقد بعض
ما يتعلق بالمقام ومثل ترك القعود الاول دون الثاني فانه يفسد وقال صدر الاسلام ابو بكر اي يجمع الكل في جميع
الموجبات الخمس الى ترك الواجب فان تقدم القراءة على الركوع والركوع على السجدة والثالثة على الصلوة على النبي
صلى الله عليه وسلم والسجدة على الركوع الثاني واجب الخافته والقعود الاول وقيل هذا في كل فيه ولم يذكر في
الاحمال والتفصيل اندفع كثير من الاعتراضات واجب الجهر على الموم وامه بهو الموم الحقيقية والحكم كاللحن
بل يجب عليها سهو امامه ان جهر امامه والا فلا سهو على الموم والاطلاق دال على ان الجمعة والعيدا تطهر في

في السجود قال شيخنا انه لا يجزئ فيها الا يقع الناس في الفتنة كما في المضمرات والمسبوق بسجود مع امامه
 يتوسل في التشهد حتى فرغ من عند سلام امامه وهو الصحيح كما في الخلاصة واحذر من عاقبة ان يسكت او يكلم
 الشهادة او يصل عليه عليه الصلوة والسلام كما في الروضة وغيرها وفيه اشارة الى انه لو قام بعد فراغ امامه
 عن التشهد ففعل ساء فلو قام قبله فهو اولى بالاسامة من فرض القيام فان لم يرفض فان قيل ركعة
 بالسجدة قبل فراغ بطل صلوة كما في الجلالى ويستثنى منه ما اذا قام لضيق الوقت او خوف المروءة من يديه
 فان غير مكره كان الظهور وكذا اذا قام خوف ان يخرج وقت السج او وقت الفجر او الجمعة او العيد كما في
 الخلاصة والى ان اللاحق لا يجزئ معه فلو سجد لا يجزئ وعليه الاعادة في آخر صلوة كما في المحيط ثم يقف
 او بعد فراغ امامه عن الصلوة والتوجه الى القوم او القيام الى النفل يقوم المسبوق الى قضاء ما سبق بتكبيره
 وسماه عنه ونحوه ايضا عند عمل وبأخذ الفقهاء كما في الروضة فواقض لاول صلوة في حق الدائمة وكذا قال
 الشيخان ولا يخفى في حق التشهد اتفاقا واذا ادرك ركعة من المغرب مثلا فقف ركعة مع الدائمة وقعد ثم ركعة
 كذلك كما في الجلالى والكلام مبني على ان يدب بصلوة الامام ويكره ان يدب بافان لا خلاف السنة وقبل التشهد
 صلوة وهو الاجماع لا يعمل بالمنسوخ كما في الظهور والى انه لا يسلم مع امامه ولا بعده فان سلم بعده فعليه السجود على
 الختان لا ينزله كما في المضمرات واعلم ان القضاء هو تسليم مثل الواجب وقد يطلق على تسليم غيره مجازا كما في
 فمأخوذ فيه واذا لم يقعد في ذوات الاربعة او الثلث مقدار الشهادتين او التشهد وهو لا يظهر كما في المحيط
 او لا يصح وطرف وهو ان يصل للمبدي الى القعد اقرب او الخلف وهو احسن القعود الى الخط اقرب بان لم يكن
 مستوى النصف الاسفل سواء كان رافع الاية والركبة او احدهما على ما دل عليه الكافي فالاقرب بمعنى اقرب كونه
 عاليا من اللام والاضافة من قعد ولا سهو عليه يجب عليه سجدة سهو وقبل تجلسان بالقيام وان قعد في الركعة
 الواجبة والاول الصحيح كما في اكثر ما في الكتب في المضمرات لو قام على ركبتيه كان عليه السهو وعليه الاعادة والا يكون
 اقرب بان كان مستوى النصف الاسفل دون الاعا قام وتم الباقي عما في الامالى من رواية ابي يوسف اما في
 الرواية فوالد استوي قابلا يعود الاعادة الحالين وسجد للسهو لا بالتحرك للقيام عزهم الصلاة فيلزمه ولا يملك
 المعصية لان شيخنا استحسن رواية جلال ما قال شمس اية كما في المحيط والكلام مبني على انه اذا قام لا يعود فلو عاد
 مخطيا جاز التشهد لنقض القيام والصحيح انه يشهد ويقوم ولا ينقض قيامه بقعود لم يبرز به كما في الراعي والى
 لم يقعد من القيام آخر الاحسن انما قعد ما لم يسجد الخامسة مثلا وسجد للسهو وفيه اشعار بان قام ساهيا فلا حاجة
 الى التبرج به كاطن وان سجد الخامسة فحول فرضه ففلا اي فسد الرخصة لترك ما هو الفرض من القعدة الاخيرة في
 اصل الصلوة فان للفرض جهتين وقال محمد ان لوجه واحدة فافسد فسد الترخية فلم يحل فعلا لم يفسد

برفع الجبهة وعلية الفتوى وعند يوسف بوضع فاذا احدث فيه لا يجزئ عنه ومنه عند محمد لان الرفع
 لما كان بلا وضوء لم يجزئها فافهم فيفسد الفرض وهذه السلسلة بسلطة بالراء المكسورة الخاصة وبذلك
 بقول الاجماع عند استحسان شيء وقد تستعمل في التكم كما يقبل في اسما احسن ومنه قول يوسف عند بلوغه
 محمد وطلوعه فسدت يسطها الحديث والاكفاء مشي الى ان لا هو عليه وهو اللاح كافي النهاية وضم كلمة مائة
 مثلا فيشمل الفرض والمغرب وطلوع السافر في المحيط وضم رابعة في الفرض عند بعض المشايخ فان الرفع بلا قصد
 وينبغي ان يكون غير الفرض على هذا الخلاف وانما صورة الرباعي لانه بلا خلاف ان شاء فله القطع بالاشارة
 لانه ظان فيها والضم لكونه مند وبالكافي الكافي والاحسن بل لا بد بالاكفاء مشي الى ان لا هو عليه وذلك
 لا يتحول الى النفل وان فعله الخيرة ثم قام ساهبا عاد الى التعمية لم يبعد الخامسة مثلا فيعيد التعمية
 عند النسيء وقيل لا يعيد كافي الراعي وسلم بلا سيرة للسبوك كما هو الظاهر لكن في الراعي ونقطة المسترخين
 انه يبعد ويكن ان يقيم ان يستيقظ باليقين قوله ويجعل السهو وان يجزئها ثم فرضه ان يمين عليه السلام
 والكلام لا يخرج من اشعاره بان اذا قام امام يتبعونه والعصم لا يتبعونه فان عاد قبل الجهر يتبعونه في السلام
 يبعد بسكون في الحال كافي النهاية وضم رابعة فيشمل الثلاثي والثلاثي فافهم الخلاف المذكور ويجعل السهو لا يتصور
 في النفل تركه غرضية فيها او لتقص في الفرض بترك السلام والاول قول يوسف او قولها والثاني قول محمد
 فيهما والكلام مشي الى ان الضم واجب كافي المحيط لكن في بعض النسخ قيده بالسنة ويؤيد ما في الضم من
 البسوط احب الى ان تشفع الخامسة والاربعون فيهم بجمعها وقسم والركعتان المصنوعتان فنقل جزيلا
 تنجوا من سنة الظهور مثلا فيشتمل المغرب وطلوع السافر والعماء وقيل ثوبان والاول الصحيح وهو قوله
 عليا قال السرح وغيره والثاني قولها عليا قال الحلواني وغيره كافي الكرماني ومن اعتدك به اي بالامام فيها
 اي من احدى هاتين الركعتين صلاهما اي وجب عليه الركعتان كما قال البري يوسف دون الست وهو قول
 محمد عليا ذكرنا من دليل الصلاة والثاني اقدس وعليه الفتوى كافي الكافي وذكر في الهداية بل لا بد من التخيير
 وان فسد المقتضى اليها اقتضاهما وجب على يوسف ولم يقضها عند محمد كافي المحيط والباقي والهداية
 وفيه دلالة على ان النقص عن الامام كافي المنطوق وشوفا فلا ينبغي ما في النهاية ان محمدا ان يقول عند النسيء
 كافي الثانية وانما نقص الاداء والنقص بالاداء فاعلم في الرابعة لانه اذا لم يقعد فسد لا فسد لا يصلح انما اذا
 افسد كافي المحيط واذا جحد السهو في النفل لا ينبغي اي ان تنفل اربع ركعات او ركعتين ثم زاد ركعتين وقد
 سهو في الشفع الاول لا ينبغي ان يجحد السهو الا بعد الشفع الثاني اذا الصلاة في خلال الصلوة لم تشفع فلم
 على الركعتين ويجعل السهو لا ينبغي ان يسن على الثاني وان يسن صح البناء اذا التزمه بليغة عليا قال ابو جعفر

وذكر الزيدى والخمسة ان لا يصح البناء والاكتفاء بالعادة لا يجوز اخرى والمختار ان يجوز كافي الكرام
 وان سلم بنيت القطع او المهرج وجب عليه السهو فيكون في الصلوة ان يجزى السهو ولا يجوز ان يكون فيها
 اي فالسلام يخرج من الصلوة وله صلاحية العود بالجملة وقال محمد لا يخرج اصلها من اصلها كونه عارضا
 الكتب يقتضيه في عدة كثيرة لكن لا يوجد الا في هذه لو اعتدى به احد بعد سلامه صح الاقتران عنده ويقف
 على الجملة عند ما واداما سواه من انه لو طهر او روى بالاقامة انقضى وضوءه وتحول فرضه اربعاً عند طهارة
 للشيخ فان التفتحة قاطعة للمحرمة وفي اعتبار ابطال الجملة لانها في وسط الصلوة فليس من ركنها
 في حق الا اذا اسقط الشيطان وفي الوقت ههنا هو مشهور ولا عيب للانسان في السهو في الخطاء فلا عيب
 من قال ان ما في الوقتية مخالفة لما في غير الصلاة فان الشايع اخبر عن عبد الله بن بكير شك في الصلاة
 او ليس بمعادة وقبل لا يقع منه وقت المبلغ الامر وقبل لا يقع في هذه الصلوة الامر والاول اشبه بكافي المحيط
 واكثر الشايع على الثاني كافي الزيدى ولا بد بالشك ما هو المعروف من تساوي التفتحين بل المعروف من
 خلاف التفتحين كافي الصحيح بقرينة الا ان من قبل الحراف ولا يصل الى انه وقبل طهرت اى تجزى المعقولة
 وفيما يخص من بطرف المنصرف كذا في الرخصة ولا شك انه ليس منه كركعة صلى من الثانية وكعة او ركعتين
 او من الرابعة كذلك اولئك اربعة استأنفت الصلوة بالسلام وهو في الكلام ومحمد النية بلا عمل يكف
 في القطع كانه المجلد من الان الاستئناف واجب كافي النهاية وعن المجتهد انه في هذه الصلوة على الأقل كذا
 الزيدى والى ان هذا الشك وقع في خلاص الصلوة فترجع الشك بعد التشهد او السلام لم يعتبر وجعل تمام الصلوة
 كالمسك اتم الامام والوسك في الوقت زمان يصح كافي المحيط وان كثر اى حال الشك لا كونه عارضا او زاهيا
 من في صلوة واحدة او في عمر او في سنة كافي الزيدى اخذ بعد الفري وغلبة الظن بغالب الظن فاقطعها
 وجعل السهو والظن الاعتقاد الرابع وكثير لما يعبر عن الظن بغالب الظن تنبيهها على ان الغلبة اى الرجحان ما خرد
 في ماهية وفيه اشار بجواب اخذ بالظن على انه لو ظن انها رابعة مثلاً فاقطعها وقطع وضوءها اخرى وقطع
 تحتها طاك كان سيما كافي النية وان لم يغلب ظنه على شئ من جلاله اى فقل لا خلاف ما هو الاقل من الركعات
 المترددين فيها فلو شك انها ركعة او ركعتان اخذ ركعة لكن في المحيط عن محمد بن ابي بكر في ذلك روى اعمامه
 وقطع عنها جميعاً وهو على ذلك الحل اخر صلوة لان التقعة الاخيرة فرض كمال ثم يقوم ويضعف اليها ما يتم
 له تشهد ويجزى السهو وفيه دلالة على انه لا يفعل على الثانية والثالثة وذكر في المنهاج انه الصحيح انه مضطر
 بعد تركه الرابع واثنان البدعة والاول اولى من الثاني والله اعلم بالصواب فصل يجب سجدة اى وضعة
 المحببة على الناس عند بيوسنا ومع رفع الرأس عند سجدة فلو احدث فيها اعادها عنده خلافاً لابيوسف

بين كبريائين احدهما عند الخطاط والاخرى عند الانتفاع على الشهور عن اصحابنا عنه انه لا يكبر اصلا
 وعندنا يكبر عند الخطاط كافي الجلال والختار هو الاول كافي المضمرات ولاكتفاء مشير الى ان التكليس
 بغيره ولا واجب فاما سنة كافي النهاية او تلاب كافي الكافي وعندنا الثاني ركن كافي الراهدي لم يوجد
 ان كليهما ركن وليس بظاهر من كلامه كراظم بشرط الصلوة من النية عند التكبير واستقبال القبلة وتر العروة
 والطهارة والوقت كافي الجلال والسعدوي وفيه شعاعا من الاخرين وقت الصلاة يكون قضاء فروعها
 الفروع كافي ابو يوسف لكنه ليس على الفروع عندنا جميع العروقة سوى المذكور كافي كذا الأصول والفرع و
 التاخير ليس بركه وذكر الطحاوي المذكور وهو لا يحل كافي الجنبات والسحب النيام قبلها وبعدها وليس فيها
 تقديم الامام كافي المضمرات ونصلح الالة لا يفتخ بتقديم التالي لا يرفعوا راسهم قبله كافي النية بلا رفع يده
 في التكبير بين لا تشهد ولا سلام ومنها اي في الجيرة سجدة الجرداي سبحان ربنا اعزنا ذلك وهو اداءه ولا يفتخ
 ان يقول سبحان ربنا ان كان وعد بالفعول وان لم يذكر شيئا غيره كافي المحيط قالوا يدعون فيها ما يليق بآياتها
 فلو قرأ آية مريم قال اللهم اجعل من عبادة النعم عليهم المهديين الساجدين لك الباكين عند تلاوة الآيات
 كافي الكشاف والختار الاول كافي التوبة والاول والعطف والاعتراض والابتداء والجيرة بالضم والسكون التبع
 كافي الموقدات على ثلاث اتمى او كتب ايتامة او اكنه ما ونصها مع كلمة الجيرة على الخلاف وقيل كلمة الجيرة
 كافي الترتيب من الاربعة عشرة آية شخصية فبين موضعها بقوله التي في اخر العرف قال في مع الصلوات عطف بيان
 لاربعة عشر ابدال الكل منه ويذكر العطف ويراد بالتابع والمتبوع واما قيد بالآخرين ما في قوله غير موجب للجيرة
 اتفاقا والآخر محضة النصف الآخر كما قالوا في الايمان فلا يكون الشبهة ظاهرا لنفسه واعرف بالسورة نظام او قد جرت
 كما جرت من غير ان العلم سورة الاعراف وحذف الجزاء بزيادة التباس وعلم هذا القياس بولاق السورة في العدد
 الفصل في سجدة ابراهيم وفي الايات اول الحج اي النصف الاول منه والافراد على نحو اذاج مطهره فهذا ليس
 بعطف على التوحيد بل من الفصل بالاجنبية بين المعطوفات كما ظن واما قيده بالاولى من ما في الاخرى من المعطوف
 عندنا والفرقان والفصل والام الجيرة ومن وقف ان يكتب هكذا صار في الاصل في كل نظائير يكتب بغيره
 ولعل وجهه سرعة انتقال الذهن الى اسماء اى السورة المخصوصة ومن عند قوله لا يسبحون الا في لهجده وفي واما
 اطلق لانه يجوز ان يكون اول موضع الجيرة الا ان التاخر اول الذي يخرج من الصلاة فيصير كافي الطهر الجيرة
 عطفه بيان ثم لم يكتف بها علم قوله كلمة الجيرة بالاحتمال الجديين والنجيم والشفقة وقرأ اعلان الجاهل
 السور بين فانه فيهما مقطوعة كاذبة رواه في الاستفاد والعلق اوين سمعها وليس كافي الجيرة او جيرة
 او جالين او ففسله او فام او جيرة ولا يحل بالاسماع من نائم وقيل لا يجب بالاسماع من جازي بالاسماع من جازي

وفي كل التكليف والالتزام لا يجب الا على من عليه الصلوة فيجب على الجنب والمحدث والمستأجر المأكل
 الا اذا علم انها اية الجحاة ولو بالاجابة وان كلاس التلاوة والسماع سبب والصحيح انه التلاوة والسماع شرط
 لعدم ما في حق غير التلاوة فلو لم يسمع بسبب النوم او النشغال بما لا يجب على الجمع الكلي المحيط واذا تكلم الامام
 اية في ركعة فمن سمعها ولم يسجد ثم اقتدى به في ركعة اخرى غير تلك اية لم يسجد ليجعل الاقتدى بعد الصلوة كافي
 الكافي وغيره لكن في شرح الطحاوي وغيره ان اقتدى السامع قبل سجدة الامام يسجد معه وان اقتدى بعدها
 سقط عنه ان لا يقتل ما صارت صلوة فلا تروى بعدها ولا تطلق شعرا ياتي بالجملة والعيد والجمعة
 وقال الحلبي قال شاذلنا لا ياتي فيها للمتفرقة ويكون ان يقول اية الجحاة فيها كافي صلوة يخاف فيها
 كافي المحيط كصل اسماء كان او مقتديا سمع من ليس معه مصليا كان اولى فانه يسجد بعد الصلوة لا فيها ولا يتسجد
 والاجماع غير منسحب بخلافه زيادة القيام والركوع والتفقد فانه غير منسحب بالاجماع كافي اذا سمع من سمع
 من الامام المذكور ولم يسجد ثم اقتدى به في اخر تلك الركعة التي تلاها فيها بعد سجود الامام للتلاوة لا يسجد لها
 في الصلوة ولا بعدها وفي الخلاصة من سمع قبل الاقتداء بسجد بعد الصلوة مطلقا ومن اقتدى به في تلك الركعة
 بعد التلاوة قبل اى قبل سجود الامام يسجد معه وان لم يسمع منه قبل الاقتداء لا سرا ولا بعدا وصح وان تلا التورم
 خلف الامام ومع هو والقوم وخارجه لا يسجد واحدا منهم الا سماع خارجه ليس بلام ولا يقتدى فانه يسجد
 على الصحيح كافي المضرات واما غير فلا يسجد في غير الصلوة عند الشك في وفي الصلوة اتفاقا كما في المحيط
 والجمعة الصلاة تحمي والمضرات الصلوة التي يجب على الامام او غيره اذا هو في الصلوة ولم يركع بالركوع
 والسجود بان قرئت آيات بعدها لا تقطع خارجا اى من خارج الصلوة وان اصابته ركعها واذكر ما يخل
 الاشكال وهو ان الجحاة تبارى بالركوع والسجود فلا يمكن ان تقطع وظاهره سير الى ان هذا الحكم مقيد بان
 كان الصلوة صحيحة غير فاسدة ولا صارت الجحاة خارجة كافي الجواهر والى ان وجوبها في الصلوة على الفور
 كافي الزاهد والركوع اى ركوع الصلوة او ركوع على حدة كما روى عنه فانه ورد الاثر بكل الا ان الاول او في تمام
 العهد بلا توقف اى بلا فاصل بينه وبين قراءة ايتها وهي آيات كافي الظاهر او تلك الا اذا كانت في آخر سجدة
 وقبل الاثر من ثلث كافي الزاهد فينبو الربكوع عنه اى عن السجود التلاوة وفي كفة الجلالى ان الركوع وسجدة
 الصلوة تنويان عنه عند الكلام بشرط ان السجدة تنوي مع التوقف والى ان النية لا تشترط وهذا صحيح في
 جملة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة عند الاكثرتين واما الركوع فلا ينوب بدل منها بلا خلاف كافي المحيط
 وعن محمد بن يونس بدل منها كافي الجلالى واختلفوا ان نية الامامة كافية كافي الكامل فلو لم ينوي الاقتدى لا ينوب
 على كافي فيسجد بعد سلام الامام ويصلي القعدة المنيعة كما في المنيعة وان كرر سماع اية او تلاوتها من واحد وتعد

في مجلس واحد من اوتون عا حقيقيا او حكيا ولهذا التعميم ترك في اكثر النسخ قوله او في صلوة يكن سجدة واحدة
في الواحد الحقيقية كالبيت والدار والكرم والحوض المتلا في الاطراف والسجدة يكن واحدة وان يقول من زاوية
الى زاوية الا ان يكون كبير السجدة الحرم وقيل خلافه وكذا لو تلا في السجدة الداخل ثم اعادته الخارج فواحدة كما
قيل في الجامع ودار السلطان عند ابي يوسف خلافا لحد كذا في الزاهدى واما في الصلوة فيكن سجدة اذا قرب
المكان كما اذا شئت تلك خطوات وقال محمد بن كان نحو اس عرض السجدة وطول فترقب واما الواحد الحكمي فهو
ما فعل فيه فعل غير قاطع بعرفا كما اذا اكل لقة او شرب شرعة او عمل سيرا او قام قاعدا فاما التلا فاكل او شرب او
عمل كذا او قام مضطجعا او احدهم عند كبير ثم تلاه زم سجدة اخرى ولو كره في ركعة كذا ولذا لو احادها في اخرى
عند ابي يوسف خلافا لحد ولو كره على الدابة في ركعة او غيرها يكن واحدة وقيل انه في الركعتين على الخلاف بينهما
كما في المحيط واما بلفظ التكرار الى انه لو اختلف الاى في مجلس لا يكن واحدة وبالحفاظ الكفاية الى ان الوجه الثاني
ثم تلا كذا واحدة وقيل لا يكن واحدا ان تكرر اسم نبى من الانبياء عليهم الصلوة والسلام في حكم الصلوة مثل تكرار
الاية في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في جوب التنظيم لذلك ومع كل ذلك كان الزاهدى
لكن في النظم يكرر في كل مجلس ويعتبر التكرار للسامع مجلسه دون مجلس السائل فلو قيل في مجلس السامع
لا التالى بكف واحدة لكن في المحيط لو كرر المصطلح على الدابة في كل السابق واحدة ولو تبدل مجلس السائل الى السامع
يكنى واحدة وعليه الفتوى كما في الضمير لكن في الكفاية اية لا يكن واحدة وهو الصحيح واسد الغيوب اى نبوة
سلامه وما دونه بان يغزو في الارض خشبات ثم يجمع ويذهب مع الغزل ليستقر السدى والاستقالين
غصن بالضم بالشعب عن ساق الشجر وقاقها وغلاظها والصيغة بهذا كما في القاموس الى غصن اخر سدا
قريبا بعيدا شديدا فلا يكن سجدة وقيل على السدى سجدة للا اذ الفرق عن فرج الى الوصل فعليه سجدة
ج كما في الروضة وقيل على المستقل من غصن سجدة اذا عجزته الى آخر لقولهما والصحيح الاولان وعلى هذا الخلاف
دورة الكدس ورجا الطين والسباحة في الماء كما في الزاهدى ويكره في الصلوة وغيرها ترك اية السجدة
وحدها لا يشب الخريف وفيه شعاع وان يترك ترك كذا السجدة بالعريق الاولى وفي المحيط من الناس من كان
ذلك خارج الصلوة لا فيها وهذا خلاف الرواية لا يكره عكسه اى قراءة اية السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قيل
من قرأ اى السجدة كلها في مجلس وسجد لكل كلمة الله تعالى ما امره كما في الحافظ والكرمان وزيد فغيرها
اليه اس اية او اكثر قبلها او بعد ما لا بدع في اظهار الاعجاز كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيره كذا
والصحيح في الصلوة وغيرها اخضاها عن السامع اى يحدث سامع ظ التالى انه لا يسجد عليه لانه للقرآن من قارئ
المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك ينبغي ان يجر حشا على الطاعة وفيه شعاع وان لو كان التالى من غير اكن

او شئ

شارة واحسن برك استحسن من الاضطرار من ذلك لعم الكمال في الحيط فصل ان تعذر القيام بان لا يقدم صلاة الاقرب
 نفسه ولا الاعتداد على شيء ولا فلا يجزيه الا ذلك وفيه اشعار بان لو قد على بعض القيام يومين فاذ عجز بعد كما
 في الترتيب وقال ظهور الدين المرغبتان لو قد على قدر تكبير الافتتاح قايما صلياً قاعداً كما في النية لم يرضى
 لحرف يافا وامتداده كما في الكرمان او ذلك الراس كما في النهاية او جمع الشققة كما في النية او جمع الراس
 والحمد وهو مثال في حكم الخوف من السبع وغيره وكونه في الخلاء او الكلبة اذا كان من خارج جليلين او من
 او مظهره عن ذلك كما في الزمدي والاحسن ان يقر في زمانه حال الكمال كما في الترتيبات حدث ذلك الراس قبل
 او فيها صلياً قاعداً كما في حال التثنية وفيه اشعار بان لا يباح له التاخير كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال الإيج
 زه في الوقت كما في الزمدي وغيره ان الراس في التاخير بالصلوة قايماً او جالساً اذا كان يرجو البركة
 ويحتمل ان قدر وان تعذر ان الراس في الركوع والسجود مع تعذر القيام من قبلها او فيها او في راسه اي يشرى الى
 الركوع والسجود وهو هو لا غير كما في الكرمان وغيره لكن في التثنية قد يقول العزيموني راساً قاعداً
 بقوة نفسه او غيرها كما في قوله على التثنية وان تعذر لا معاً اي مع تعذر القيام اي ان عجز عنهما مع التثنية
 على القيام فهو اي ايها بل الراس ايها قاعداً احب منه قايماً لانه اشبه بالسجود وذكر الترتيبات او في قاعداً
 وفيه اشارة الى ان كليهما يقع في حال التثنية وذكر الركوع قايماً والسجود قاعداً وان عجز
 على الصبح كما في الزمدي والى ان لو قد على الركوع فقط لا يرضى قاعداً وذكر الكرمان ان ذكر الركوع انما
 فان تعذر السجود كان سقوط القيام كما ذكر الحلواني والسخني وفي النية ان عجز عن السجود لا يلزم الركوع
 وحلها ان لا يرضى بعمل سجود مخصوص بانخفض من ركوعه وفيه دلالة على ان لا يلزمه ترتيب الجبهة الى
 الارض كما في الزمدي لكن قال صاحب النية ان ذلك يلزمه ولا يرفع اليه شيء اي لا يملك صاحب الارض
 من جهته حجر او عود او غيرها للسجود عليه اي لانخفض راسه ويضع جبهة على ذلك الشيء فانه مكره وفيه
 اشارة الى ان لو لم ينخفض راسه ولكن وضع شيء على جهته لا يجوز فانه ايما وقيل يجوز فانه سجود ولاول اصح كما
 في الحيط والى ان لو جعل على شيء موضع على الارض لم يكره ولو وجد على مكان دون صلته يجوز كما في
 لكن لو لم يرضى ولا يسجد عليه كما في الزمدي والاقدر على ايما قاعداً الرض قبلها او فيها فعلى جنبه الايمن او
 الايسر يضطجع متوجهاً الى القبلة وجلاء نحو سائر اوجينها او على ظهره فيستلقي كذا متوجهاً ووضع يده
 تحت راسه يكون شبه التماسك من الايام وجعل وجهه الى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي للمستلقي
 ان يصب ركبته ان قدر حصة لا يمد وجهه الى القبلة كما في الزمدي وذا اي الاستلقاء الى من الاضطرار كما
 هو المشهور عن اصحابنا وفيه اشعار بان الاضطرار جائز وفي النية الظاهر لا يجوز في الترتيبات لوجوه الاستلقاء

فعل جند متوجها ومن محمد يجعل وجهه اليها ويجهل غورها او يسارها او يمنها والايام المعينة المبركة يكون
 بالراس وان تعذر ذلك اخذت الصلوة فسقطت الى القضاء وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح
 وقيل لا الى القضاء ان كان اكثر منها وان كان قضاء ان كان اقل وهو الصحيح كافي الطهارة والكثرة بالسكنا
 عند الشيخين واما عند محمد فبعد دخول الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى ما بعد لم يقض خلافا لالا انما السند
 الى العضو كما في الترتيب فان مات بلا قضاء وقضى عنه ولو كان في المحيط لكن في الاختيار لا في محله ولو لم
 لم يقض اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح والحكم بشهر الى سنة لو عجز عن الايام بالراس لم يعجز بالعين وعن ابي يوسف
 انه معتبر بملك في محمد واعتبر المحسن كما اعتبر بالحاج والقلب وزفر بالحاج ثم العين ثم القلب كما
 في الروضة وغيرها وموم بالراس صح اي قدر على الركوع والسجود قاعدة في الصلوة استأنف الصلوة عند
 وقاعد ركع وسجد صح اي قدر على القيام فيها بين عليهما قائما عند الشيخين واستأنف عند محمد صل
 على حذف الوصول كما هو المذهب الرابع الكوفي بقرينة الخبر اعطى صح اي قدر على الركعة فاعاد ركع وسجد
 في ذلك لا في سجدة جارية عند ابي مانع من القيام كذا في الراس واسوداد العين صح عند استحقاقه
 يصح عند ما قاسا وفي كلامه اشارة الى انه لا يصح ان يصلي في بيته بلا عذر ولو نال في هذا بالاعتناء صح
 مع العذر اجماعا ويشعني ان يتوجه الى القبلة كماله دار السجدة كما في الافتتاح ويستحب ان يصلي قايما
 من خارج الفلك فان الصلوة على الارض اكل وفي الفلك الدويط في حرف الجوز والوجه لا يصح ان يصلي قاعدا
 اما في الحرف في الاجماع واما في الجنة فان حركة الريح قليلة فلا فلك له ولا في الحلق وفيه في الاولين
 خلاف اليم الكمل مستفاد من النهاية واعلم انه لو عرف في الدار لم يبره قيل ان وجد حشيش يعوق به فقلد ان يصلي
 بالعلم لا يصح له التاخير وان لم يجد يصلي وقيل لا يصح له التاخير في وقت بلا صلوة فان حال الصلوة فيها عليه كما
 الروضة من اي من من او اعني عليه ما وليلة او اقل كافي البسوط والمحيط والخصامة وغير ما كان في
 القدر وفي خمس صلوات ففي الصحة بالاركان الثمانية وفي الركن بالتفصيل ما فات من خمس او اقل من الست
 وان زاد الجوز او اعماد عليها ساعة روى بالنصب على الظرفية اي في جزء من الزمان ويجوز ان يرفع على
 الفاعلية والمعة زاد عليها ساعة لا يقضى ما فات من الصلوات الخمس واكثر في الساعات بزيادة ساعة
 من وقت صلوة اخرى وقال محمد لا وقت صلوة لا يقضى شي من صلوات الست او اكثر في الساعات
 بزيادة ساعة من وقت السابع وهو الاصح والتهاد ان يكون اليوم والليل مستوفيين للاتمام ولو افاق في
 قضا ما فات وان دام كذا في الزمان ولا يكون الا على من صنع كذا من الخوف من آدمي ونحوه ولو شرب الخمر
 او البخر او الدابة حتى ذهب عقله اكثر من يوم وليلة قضا ما فات خلافا لمحمد كذا في الظلمة ولا يخفى ان الشر

شأن الجنون والاعمار من موهما وحكما ذكرنا فلا ينبغي ان يتعرض لها خصوصا ولما يدخل ذلك فيه كان
 التقديم أولى فان ما قيل من نسب بالمسافر والله اعلم فصل المسافر من المسافة وهي بمحض السفر مع المأوى
 كما ذكره بعض المحققين وقال الراغب ان المعيا عليه معناها باعتبار ان سفره من المكان ومنه وما يقع
 الفصل انه لم يخرج من فعل ثلاثي بمعناه قد اده كلام الجوهري واليهاق وذكر الكرماني ان السفر ان التخرج
 المريد وثلاثة فصول المسافة المخصوصة ولا ينبغي ان يجرى الفصل ليكنه ولذا قال في التلويح انه المخرج من
 عرصات الوطن فصل سيرة تلك المسافة سيرة الابل والراجل وفيه من سيرة الابل على المختار كما ياتي ثم انما
 الى الحظ الشرعي فقال من فارق على عموما قال الراغب في مسافر وفيه تنبيه على ان مجرد قصد بل لا فعل ليس
 يشترط كافي المحيط وغيره بيوت بل لا جمع بيت ما ولا انسان من يخرج او يوصف ولكن ما اخفى المسكن اثر
 على الايات كما في المفردات والبلد اسم للعراق ما يحيطه الارض من الابنية والدور ولم يذكر القرية لانهما قارة
 على انها ستان وليست تغليب كاظ لان الجواز محل في التعريف والبيوت عام من ان تكون قرية فلا يفصل الا
 بالخروج عنها على الشبه وفي ذكرها اشعار بان اذا انفصل القرى بالارض بقصر المخرج منه وقيل لا يفصل الا بما
 الذي ولو لم يخرج الا ان يكون بينهما انفصال وحده سبعة اذرع او ما يترفع اذرع او قد غلق وقيل لا يفصل الا بالاناء
 وحده من الانفصال او فناء المرفق من ميل وقبل ذلك الثلثة غلق وهو الاصح الكل في الزاهد والصحاح
 يتخصص بخارفة العراق اذا انفصل بالارض قرية فانه على ما ذكرنا من الخلاف ولاضافة للعهد الى بيوت
 جانب المنارة في غير جانب آخر وان حاذاه كافي المحيط وكذا اضافة البلد على ما ذكرنا لا انه يشك في وطن
 الاقامة فاصلا الى ذلك اعادة معبرة في الشرح على سبيل المزمع مسافة ايام وللبالها الثلثة المعدل في
 الطول والقصر كذا ان كون الشمس في الجهل او الميزان في شرح الطحاوي ان بعض مشايخنا قدروه باقترن ثلثة
 ايام من السنة ويخرج في التفرقة لا في المحيط كاظ وهذا ظاهر الرواية ومنهم مسافة يومين واكثر كذا
 وفي الفصل شأن الى ان لا يفصل الجبل والنهر ان اذا قطعها مسافة يومين مع القصد ثم صار امكنين
 قال الاكثرون ان النهر ان يفصل لجهة القصد والى الاصح فصل الجيش والمقاتلة والزوج والاجر
 والتبليد والعبد مع متبوعه ولو لم يعلم التابع فصله كان مسافر اعلا الاصح كما في الجلابي وغيره والى انه
 لرسا جميع البلاد بلا فصل اذ يخص كما لو طلع السلطان في ولاية اذ ذهب صاحب جيش لطلب عدو
 بلا علم اذ بان اذ رآه او مكث في موضع والى انه لو كان لبلدة طريقا ان احدها مسافة يومين والاخر ثلثة ايام
 يترخص فيه لا في الاول كما في المحيط والمسافة البعد ويكثر استعمالها في العبد وكذا صاحب ههنا من السوق
 بالفتح ثم فان الدليل في الخلاصة باسم التراب ليعلم انه عطاري او لا كما في القاموس بسير وسط دون السبع

والبطل الخارجين عن العادة وهو في السهل ماسا لا يلبس الى سير البعير في مصلده بقر واللام برؤس الجمع او
 الجنس وح يوافق قوله والراجح الى الماشية سير معتدلا لم يذكر اعتقادا على ما يليه من اعتدال اربع فلو
 مسافر في السهل تلك المسافة في يوم برخص وبعضها في تلك لم برخص كافي الجلابي وغيره وانما حضر
 سيرها بالذكر ليكون كناية عن الغير وهو مذكور في شرح الطحاوي وغيره الا انه ترك العير اعتداله باقى الجامع الضيق
 وفي السير ماسا والعتك اذا اعتكلت اربع بين السعة والبطون فلو سار يوما برخص وذلك لم برخص كذا ذكرنا
 الجبل يليق من سيرها سير معتدلا بقية السابق بالجبل لا بالسهل فقل اعتداله حكم السهل عنه سهل وهذا
 ظاهره والى وعند مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ او خمسة وثلاثة او ستة او سبعة على الخلاف
 ان امكن ان يسير كل يوم في غير اربع فائدة ثلثة فراسخ كافي التفرقة وكلامه مشعر بان العير بالذراع وهو
 الصحيح كافي الهداية لكن في الزاهد فلو اعتبر اكثر من واحد وعشرين فرسخا كان قد مضى كل يوم مرحلة
 سبعة فراسخ وقيل خمسة عشر لانه قد رخصت في خمسة ايام ثمانية عشر فرسخا وقيل ثمانية عشر لانه المشقة
 بين اكثر والقل وهو المختار وقيل اثني عشر فرسخا فيقصر المسافر من ارباع الفرض على المقيم فان
 صلوة في الاصل كعتان روى عن ابن عمر ان صلوة المسافر كعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وعن
 ابن عباس انه قال لا تقولوا قصر اقل الذي فرضها في الحضر اربعاً فرضها في السفر كعتين كافي شرح
 الطحاوي وعن ابن عمر صلوة المسافر كعتان من خالص السنة كعتين وعشرين صيا في السفر اربعاً على كل حال
 في الحضر كعتين وعن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم يتم الصلوة في السفر كما يتم في الحضر كافي الكنف
 وعنه صلى الله عليه وسلم انها صدقة تصدق الله تع بها عليكم فاقبلوا صدقته كافي الاكرام في فائدة
 لا يجوز وسياى والكلام يشير الى ان لا قصر في الثاني والثاني وكذا في السن الا ان الافضل فيها الفعل
 تقرا وقيل الترك ترخصاً وقيل الفعل تركه لا الترك سير كافي المحط والمختار الفعل امتناع الترك هو فاكما
 في الحزانة وبسبب سنة الفجر عند البعض وقيل سنة المغرب يتم كافي الزاهد الى ان يدخل بلكه افضل
 اى بيوتة بقرعة السابق ويحتمل ان يختار ان انهما الفجر الى الرض فالعاقبة لا يقصر الاعتدال بل هو الى
 الرض فان التمام لا يعتد في الخلاف المذكور كافي التفرقة وغيره والاطلاق والحق ان الدخول لم ان
 يكون للقامة او لفصل الحاجة وان يكون حقيقياً او حكماً كما اذا اقامه ان يعود الى بلكه بلا سير المسافر فانه
 اتم بخلافه اذا سار المسافة لم يلام العود فانه يتم كافي الجلابي او ينوي اى يريد على سبيل الجزم والحق
 كما قيل كذا في الترات اقامة نصف شهر وهو خمسة عشر يوماً اذا الشهر ثلثون يوماً عند العرب والعجم كافي المقاييس
 فلا يشك ان الشهر تسعة وعشرين بل باقى المحيط انه اذا عر على ان يقيم في الليالي باحد الوضعاين ويخرج

في النهج الى اوسنم لم يصير مقبلا اذا دخل ولا الموضع الذي غمر الإقامة فيه بالنهر لان موضع الإقامة ثابت
 فيه ببلدة دخل فيها فان مجرد النية غير مؤثرة بل ترك السير فالإقامة كالسير كما في الكرماني وغيره وفي رواية
 التمام اشعار بان لوروى الإقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومن لم يصير مقبلا كما في المحيط أو قرية اسم
 للعران كالبلد واحدة صفة لغوية والعاقبة ما مر في البلدة ويقصر الى ان ينوي بصحراء دارنا وهو جاني
 والحال الناري من سكن في معارها كالعراب والأتراك والأكراد والتلكة والرعاة المطراف على الراعي
 فانه لا يقصر ويتم كمال بعض المتأخرين لانه ينقل من مرعى وقيل يقصر منها ايضا لانه ليس بموضع الإقامة و
 الاول الصحيح كما في الكرماني وعليه الفتوى كما في المضارب والحرائر وفيه اشعار بان يقصر الناري بالصحرى
 غير النجاسي سواء كان من محاصري الجبال أو كما اذا قصد عسكرا بموضعا واخبرتهم معهم وكذا الناري بحجره
 دار الحرب كما في المحيط والاحسن ان يتم او صحابه وهو فضاء واسع لا نبات فيه والدار المنزل باعتبار دور
 العاطف لم يسم به البلدة لاحاطتها باهلها والنجاشي بالكسر مفسوب الى الجبال بالهزة المتقلبة عن اليانين
 وبر اوصوف لا شعر على عودين او ثلثه وماعاكثر منها خبيث كما ذكره الجوهري والكلام يشير الى ان نية الإقامة
 لتضع الاثني هذه المواضع الثلاثة لا غير وهو ظاهر الرواية وفيه دلالة على رواية مخالفة وكذا في الكافي لا تضع
 النية في المسافة الا اذا سار اقل من ثلثة ايام على ما قالوا وحاصل الكلام ان التمام يتوقف على ستة شروط
 النية واستقلال الراي والمدة وترك السير واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي لا يقصر الرباعي الا ان
 ينهب بلد الحرب محاصرا اي ببلد هل القتل الكفار والحال ان الناري من محاصرتهم المسلمين فانه يقصر لحاجته
 ان يزعموا ساعة بعد ساعة خلاف اليبوسف اذا غلبوا عليهم وتكلموا باسمهم وفيه اشعار بان ادخلها بالان
 لم يقصر كما في المحيط او دار اهل البغى اي الذين يخرجون عن طاعة الامام الحق فقل انهم على الحق لا هو متكلم
 بتاويل فاسد والاتحاحهم حكم اللصيص محاصرا اي الناري من المسلمين الذين يجعلونهم في حصن فدارهم
 كدار الحرب فيقصر من طال اي قصر القصر من طال مكثه في موضع الإقامة بلانية لها وفيه اشعار بان لو طعن
 بالملك مقلاصة الإقامة قصر لانهم وفيه خلاف كما في التمام الرباعي بان ياتي جميع افعاله وافعال الكثرة
 كما هو المشهود وقيل للفتوة الاولى مقدار الشهادتهم فوضه الركعتان وبإيدل عليه كلام كما ذكرنا النفع
 ما قيل ان علي بن يقطين يقول لواء قرأ في الاوليين فانه لو ترك القراءة فيها او في احدهما فسد صلوة الا اذا ترك
 الإقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثالثة فلا تقيد بها بالجملة فان فوضه بصيرار عافية ثم وقال محمد
 فسدت مطلقا ترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازي لو روى المسافر اربعاء ففتقها بنية
 ركعتين كما في الجلابي والشرط مشعورانه ليس يساهل عامدا فيجمع قوله واساءه اي ثم واستحق النافذ خلط

بالذين قصدوا هذا الجهل كما في قصة الكشفيين وغيرهما من السلام الواجب وترك تكملة الافتتاح الواجبة
انقل كما في الزماني فقد اشكل ما في التلويح انه يجوز ان يكون الامام اكثر نوابا باعتبار كثرة القراءة ^{وكان}
وان كان هو القصر مستويين في الثواب الحاصل باداء الفرض على قدر ذلك انتهى عنه الكسبي المأمور
وما زاد من الركعتين ^{كما في} تغل هل ينوب عن سنة الظهر ففقد طواف وان لم يقعد بطل فضا الاتفاق اذا
اقتدى بمقيم اولوى ^{كما في} الاقامة كما في هذه تصحيحا بالاشارة اليه كما لا يخفى واشتار الى ان ينقلب نقلا في القعدة
وقال محمد بطل الصلوة به كما في سائر اقسام في الرباعي ولو قبل السلام مقيم في الوقت ولو قبل الركعة على الوجه يتم
اربعا وجوبا لحكم المتابعة حتى لو افسدها هو المأثم ففقد ركعتين فقط لولا ما يجب من المتابعة وقيل لا يتم
كما في الزماني وفيه اشعار بان لو اذنية العدة لوى ركعتين والاطلاق مشير الى انه لو لم يقعد لاولى لم
يسقط فوضه كما في السجدة وبعد اى بعد الوقت لا يومه اى لا يصح اقامته لانه لا يتغير فوضه فيؤدي الى اقتداء
المفترض بالمنقل فيحق القعدة وفي عكسه اى في صورة ان يكون مقيم ام مسافر في الوقت او بعده اتم المقيم صلوة
بقراءة وهو الاحتياط كما قال الخواص وعن محله لا يقرأ به اخذ بعض المشايخ وهو الاصح لانه لا يحق كما في المحيط
وقصر الامام المسافر كالمقعد المسافر وسلم فأيلا المقيم ندب بمصدر اتم وصلوكم بصيغة الجمع للتركيب بما قاله
صل الله عليه وسلم في غزوة بدر اهل مكة فان مسافرا بالقاء للتعليل وان لرفع تردد غير السفر وفيه
تنبيه على انه ينبغي ان يعلم بكونه مسافرا ولو في القعدة لانه نفس صلوة من اقتدى بمن كان مظهرا لافلاحة
وهو لم يتم كما اذا لم يجعل المصطفى خارجا اذا لم يقرأ بمقيم سلم على الركعتين سهوا كما في المنية وغيرهما بطل الوجه
الاصل بالنصب مثله بالرفع حتى اذا سرق منه الى الاول ورجع فبلا يصير قوما الا بالنية والاطلاق مشير الى انه
لا يشترط ان يكون بينهما مسافة السفر ولا خلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الاصل المسير بالاصح ووطن القعدة
والقرآن ان يكون موله وما هله ومنشاه كذا في المطهر وهذا احسن ما في المحيط وغيره من الاختصاص على الاول
لكونه بعد من الخفاف في اخر الظهيرة قبل رجل من ^{الذين} اتى قال من البصرة عند الجحيفة ومن الكوفة عند البتيق
فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر بالتولد وابو يوسف ^{ابن} التيمي ومثل الاصل هو ما انتقل اليه باهلا ونشأ
ولو في عترة الاول قيل في اصليا واليشار محمد في الكتاب وهو المختار عند الزماني وذكر صاحب المشايخ
انه لم يبق اصليا ويؤيد ما روى هشام عن محمد بن خالد الى ابي القاسم في ان يوفى تركه الا ان ابا يوسف كان
يتم بها لكنه جعل على انه لم ينو تركه كما في الزماني في المحيط كما ظن وفيه انه لو تاهل بموضعين كانا اصليين
وفي القعدة انهم اختلفوا في جبردة المسافر مقيما بنفس الزوج ولا خلاف في جبردة المسافر مقيما بذلك
لا يسل الاصل السفر الى وطن سفر المسافر بطن الاقامة والوطن المستعار والحادثان لم يفلوخرج عنه الى الاول

متباعد الدخول فيه وإنما يذكر السفر مع أنه لا يبطل الأصل أيضاً لأنه معلوم ما سبق من قوله إلى أن يدخل
 ببلده ووطن سفر ما خرج إليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الأصل سيرة السفر أو لا وهذا رقة
 ابن الساعات عن محمد وعنه أن المسافة شرط كافي للجلابي وغيره والاول هو المختار عند الأكثرين منهم المصنف
 كما أشار إطلاقه وبطلان وطن الإقامة مثله سواء كان بينهما سيرة سفر أو لا كما إذا خرج الخراساني المتوطن بخلد
 وطن الإقامة إلى البصرة بينهما سيرة ليلىين ولوى فيه إقامة فرج بطلت وطنه بغداً فلو خرج منه إلى الكوفة
 بينهما سيرة ليلىين أيضاً بطلت الإقامة ثم خرج منها إلى بغداد أتم الصلوة في هذه المدة لأن البصرة صار وطن
 إقامة ولم يوجد ما ينقصه من الوطن الأصل ووطن الإقامة وإنشاء السفر كما في المحيط وبطلان السفر إلى
 إنشاء السفر ثلاثة أيام كافي للجلابي وغيره وكذلك بطلان الوطن الأصل كما إذا تاهل منا المتوطن ببلدة وطن
 إقامة وفي الاكتفاء إشارة إلى أنه لم يعتبر وطن السكن وهو ما ينوي إقامة أقل من نصف شهر واعتبر بعض
 الشافعي وقال إنه ينتقص بمثله وبالوطنين والسفر والاول هو الصحيح عند المحققين منهم لأن حكم السفر
 فيه باق فلم يعتبر وطناً فلا يترتب عليه كمال الاشتغال كافي المحيط وبما ذكر في هذا المقام من كلام هؤلاء الفقهاء
 الكلام المدفع ما ظن بعض تحقيقا للرام وهو أن لا فائدة في ذكر الوسطين الأقسام إذا لا يترتب عليهم من
 الأحكام السفر وهذه الحضر وهو أحسن لا يغيران الغاية في السفر كعتان في الحضر والاربع في السفر ^{اعتبار}
 لوقت الغيبة لا القضاء وسفر العيصية بقاء العبد والخروج على الإمام وحج المرأة من غير حرمة كغيره أي كسفر
 الساعات مثل طلب العلم وزيارة الأبوين والحج في الرخص كاستكمال مدة السمع وسقوط العبد والجمعة والحر
 بضم الزاء ونحو الخارج في الرخصة في اللغة اليسر وفي الشريعة ما بنى على اعتدال العباد وهو على ما بين رخصة تامة
 أي تخفيف تيسر لا نظار ورخصة استعاطى استعاط ما هو ماهر الغزاة أصلاً كالقصر وتامة الأصول
فصل شرط لوجوب الجماعة أي لنفس وجوب صلواتها في إحراز المضاف بسكون الميم اسم من الإضمار
 عند أهل اللسان كافي الكرماني وقال لا يختص بها بمعنى المفعول أي الجمع المجمع ونفعتها بمعنى الفاعل أي
 الوقت الجامع وبهذه استعمل السكوني وقال ابن الجوزي أن الكسر قد يجعل والوجوب شعراً بشرط السلام إذ
 لا شيء على الكافي إلا الإبان الإقامة أي إقامة نصف شهر أو أكثر في محلها فلا يجب على المسافر وإن غزى أن يكثف
 فيه يوم الجمعة بخلاف القروي العائم فيه فإنه كاهل المصروف فيه إشارة إلى أنها واجبة على المقيمين بالقرى وهذا
 إذا انفصلت بالريض وظاهر الرواية وهو الأصح كافي الزاهد وغيره في روايات والمختار أنها على من
 كان عاقلاً فرج منه وقال الصمد الشهيد على من سمع نداء المنادى بأعلى صوت على الصحيح وقال بعض الشافعي
 أنها فريضة على أهل مصر واجبة على أهل طرابلس سنة على أهل القرى الكبيرة المستجعة لتربطها كافي المضارب والعهدة

فلا على الرخص ونحوه كالشيخ العاصم في البيع واليسار الجبس والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه إشارة إلى
 لا يجب على الأصح علمتهم لما لم يرضوا إذا ضاع بخروجهم والى أن يجب على الصحيح علمهم وجد كماله كما في كافي
 المسية والى أن لا يجب على المحقق فإن العقل شرط داخل في الصحة يخرج للجهل وأصعب ما في النفوس جرحها
 كما في الكرماني والحرثي فلا على القن والمأذون والمكاتب ويعتق البعض والذين مع هؤلاء باب المحقق لحفظ
 دابته وفيه شعاعا يراها على المستأجر لكن للمرجح لا يمتنع عنها كما في التها خزانة المعنيتين والذكوة فلا على المارة للنفق
 عن الخرج سيما في جمع الرجال كما في الكرماني والتعليل بأمرها شغور بخاتمة الزوج ستمحل فانه مؤلف ما كان عليها
 شهود الجمعة إذا لم يكن لها خروج والبلوغ فلا على الصبي ونحوه لعقله والاسلام شرط الوجوب بلا خلاف كما في الجهد
 والخفة وغيرهما ولا يخفى أن الوجوب في الصدقة يقع عنه كما في عن ذكر الاسلام وسلامة العين فلا على الأعمى
 وإن وجد له قايده وعنفه ^{والله} كما في النظم وقال إنها واجبة إذا وجد قايدها وفيه شعاع بان الامام الجعفر
 واجبة على من سلم أحد عليه وسلامة الرجل أي كل رجل فلا يجب على المتعذر جماعة لا يتقدم عليه أصلا بخلاف
 الأعمى فانه قد عليه لكن لا يفتدى به كما في المحيط فلا ينبغي أن يكون في التعذر خلاف الأعمى كاطن وإن أصبح بسلامة
 العين وقد اشار إلى شرطها بشرط الصحة وذلك المذهب الصاحبين ثم ذكر سلامة الرجل إشارة إلى الشرط كما في
 المشتر من غير شقة كما في الجلابي فالشروط الخاصة الأربعة مبرجة والعامة ثلثة وأحد فيهما صحيح إشارة إلى اعتبار
 الباقيين أيضا وتقع الجمعة فرضا للوقت إن صليها فاقدها أي عادم هذه الشروط الأربعة أو بعضها ^{فانها} لا
 العهدية فيدخل الفري والمساو والمملوك والمريض دون الكافر والمجنون والصبي والكلام مبني على أن فرض
 الوقت هو الظاهر فوق المحدث وغيره لكنه ما هو باسقاطه بأداء الجمعة حتما والمحدث رخصة والوقت إن كان
 يأن بترك الجمعة لأنها فرض عليه بخلاف الثاني فانها رخصة في حقه كما في الخفة وغيرهما فليس يشترط فصلها
 عن التحقيق ما ابدع من قال التحقيق أن شرط وجوبها ما ذكره وحضور الجمعة فانه إذا حضر المحدث ووجب عليه
 والى أنها تقع فرضا في العصابات والفرع الكبيرة التي فيها أسواق قالوا القاسم هذا بلا خلاف إذا كان
 أو القاص بيناه المسجد الجامع وأداء الجمعة لأن هذا المذهب فيه فانه اتصل بالحكم صار مجمعا عليه وإنما الظاهر
 ياذن فيه خلاف قيل يصح الجمعة بلا شك وقيل يصح الفرض ثم الجمعة اختيارا ^{فانها} يصح الجمعة أو في سنة
 أربعين كعتين ثم الظاهر وقيل يصح الفرض في مبتدأ وفي المسجد ثم الجمعة فلو جاز الجمعة صار الفرض مطلقا وشي
 أن يقال المناحة والسورة في أربع ركعات الظاهر أنها على الصحيح المختار عند المجتهدين أن يصح بعد الجمعة أربعين
 ثم الظاهر ثم ركعتين سنة الوقت لكل في الصلوات والمختار عند الأمام غير الدين أن يصح الظاهر قبل الجمعة
 وهو اختيار المحققين والخفة في سنة أن وقعت الجمعة جازية برفع الظاهر وإن لم تقع فالفرض هو الظاهر فلا يرد